الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

الموضوع

دور المراجعة التحليلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

– دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بسكرة –

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالبة:
- عقون أمر

الأستاذة المشرفة:
- د/ العمري أصيلة

رقم التسجيل:	...../2019
تاريخ الإيداع	.....

السنة الجامعية: 2018-2019

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين على نعمته التي أنعم علي وأعانني في إنجاز هذا العمل راجية أن يتقبله مني قبولا حسنا وينفعني وغيري به.

أتقدم بالشكر والعرفان للأستاذة المشرفة الدكتورة "**العمري أصيلة**" على مساندتي من خلال توجيهاتها ونصائحها، فهي لم تبخل بوقتها وجهدها من أجل إنجاز هذا العمل وإتمامه في أحسن صورة.

كما أتقدم بالشكر لأساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة ومناقشة هذا العمل وإثرائه من خلال ملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة وأخص بالذكر أساتذتي المحترمين الذين تلقيت عنهم مبادئ البحث العلمي عبر كامل مشواري الدراسي الجامعي.

أتقدم بوافر الشكر والعرفان إلى من كانوا السباقين في إعطائي كل التشجيع والمبادرة في توسيع ميدان البحث ووقفوا معي بكل احترام وتقدير.

دون أن أنسى الشكر الكبير للأستاذة وأختي الغالية "**عقون فتيحة**" على جميع التوجيهات ودعمها المتواصل.

إلى كل الأيادي الطيبة التي شاركت في إتمام هذا العمل إلى كل الذين أحيوا الأيام والثواني بالحب والسرور والفرح نقدم هذا العمل المتواضع ونسأل الله التوفيق.

إهداء

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وكان فرحي فرحها وألمي ألمها ونجاحي نجاحها، إلى أمي التي أحيا بها أطال الله في عمرها ومنحها الصحة والعافية.

إلى من كان سببا في وجودي وأحبني طفلة وشابة وساندني وأعانني بكل ما يستطيع، إلى أبي الغالي أطال الله في عمره ورزقه الصحة والعافية.

إلى أخواتي الفضليات باهية، وهيبة، فتيحة، إكرام، وجميع أولادهن وأزواجهن.

إلى إخوتي الأعزاء عبد الناصر، كمال، لزهر، فؤاد، عبد الحكيم، وجميع أولادهم وزوجاتهم.

إلى جميع زميلاتي وزملائي في الدراسة وأساتذتي الذين وجهوني إلى درب العلم والمعرفة.

إلى جميع دفعة المقتصدين 2018-2019 وجميع أساتذتي في المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية.

إلى من حفظته ذاكرتي ونسيه قلمي.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي...

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور المراجعة التحليلية في تحسين الأداء المالي، وذلك من خلال معرفة أهمية استخدام أساليب المراجعة التحليلية في عملية المراجعة ومدى تأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية، ومعرفة كذلك معايير تقييم الأداء المالي وخطواته، حيث قمنا بإسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز– بسكرة – وذلك بتطبيق أسلوبين من أساليب المراجعة التحليلية وهما التحليل المالي بشقيه النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي لاكتشاف الأخطاء الجوهرية، والسلاسل الزمنية من أجل التنبؤ بالمبيعات الشهرية للشركة لمعرفة مدى تأثير أساليب المراجعة التحليلية على الأداء المالي للشركة.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن أساليب المراجعة التحليلية تساهم بشكل فعال في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال تشخيص الحالة المالية للمؤسسة ومعرفة نقاط الضعف لتفاديها ونقاط القوة لتعزيزها وتقويمها.

كلمات مفتاحية:

مراجعة، مراجعة تحليلية، تحليل مالي، سلاسل زمنية، أداء مالي، مؤسسات اقتصادية.

Abstract:

This study aims to know the role of analytical review in improving Financial performance, through the knowledge of the importance of using analytical review methods in the review process and their impact on the performance of economic institutions, as well as the criteria for financial performance assessment and steps, where we have dropped what was addressed in the theoretical aspect of the algerian company for the distribution of electricity and gas -biskra- using two methods of analytical review: Financial analysis in both Financial ratios and Financial balance indicators to detect fundamental errors, and time series to predict the monthly sales of the company to see the impact of the methods of analytical review on the Financial performance of the company.

The study concluded that the methods of analytical review contribute effectively to improving the financial preformance of the economic institution through the diagnosis of the financial situation of the institution and identify weaknesses to avoid and strengths to strengthen and evalute.

Key words:

Review, Analytical review, Financial analysis, time series, Financial performance, economic institutions.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	**-**
إهداء	**-**
ملخص	**-**
فهرس المحتويات	**II-I**
قائمة الجداول	**IV**
قائمة الأشكال	**VI**
قائمة الملاحق	**VIII**
مقدمة	**أ-هـ**
الفصل الأول: المراجعة التحليلية كمدخل لتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	**01- 50**
تمهيد الفصل	**02**
المبحث الأول: الإطار النظري للمراجعة التحليلية	**03**
المطلب الأول: ماهية المراجعة التحليلية وأهدافها	**03**
المطلب الثاني: أنواع المراجعة التحليلية وخطواتها وصعوباتها	**08**
المطلب الثالث: أساليب المراجعة التحليلية	**14**
المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	**19**
المطلب الأول: ماهية الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	**19**
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	**25**
المطلب الثالث: مقاييس تقييم الأداء المالي وخطواته	**29**
المبحث الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تحسين الأداء المالي	**31**
المطلب الأول: المراجعة التحليلية كوسيلة لتحسين الأداء المالي	**31**
المطلب الثاني: تحسين الأداء المالي باستخدام أسلوب التحليل المالي	**33**
المطلب الثالث: تحسين الأداء المالي باستخدام أسلوب تحليل الانحدار، السلاسل الزمنية	**45**
خلاصة الفصل	**50**
الفصل الثاني: أساليب المراجعة التحليلية ودورها في تحسين الأداء المالي في الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز- بسكرة -	**51-88**
تمهيد الفصل	**52**
المبحث الأول: التعريف بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز- بسكرة -	**53**
المطلب الأول: تقديم الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز- بسكرة -	**53**

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز – بسكرة –	**58**
المبحث الثاني: التحليل المالي ودوره في تحسين الأداء المالي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز – بسكرة –	**62**
المطلب الأول: تحسين الأداء المالي من خلال النسب المالية	**62**
المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي	**75**
المبحث الثالث: تحسين الأداء المالي باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية	**81**
المطلب الأول: استخدام أسلوب السلاسل الزمنية في التنبؤ بمبيعات الشركة	**81**
المطلب الثاني: تحليل وتفسير النتائج	**87**
خلاصة الفصل	**88**
الخاتمة	**90**
قائمة المراجع	**94**
الملاحق	**99**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نماذج السلاسل الزمنية	48
02	الميزانية المختصرة لسنة 2014	62
03	الميزانية المختصرة لسنة 2015	63
04	الميزانية المختصرة لسنة 2016	64
05	الميزانية المختصرة لسنة 2017	65
06	نسب السيولة للفترة 2014-2017	67
07	نسب النشاط للفترة 2014-2017	69
08	نسب المديونية للفترة 2014-2017	71
09	نسب الربحية للفترة 2014-2017	73
10	أنواع رأس المال العامل للفترة 2014-2017	75
11	احتياجات رأس المال العامل للفترة 2014-2017	77
12	الخزينة الصافية للفترة 2014-2017	79
13	المبيعات الشهرية الفعلية للكهرباء والغاز للفترة 2014-2017	82
14	كشف مركبات السلسلة	83
15	حجم المبيعات المتنبأ بها لسنة 2018	86

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الأداء من منظور الكفاءة والفعالية	20
02	تقييم الأداء المالي في المؤسسة	27
03	الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز – بسكرة –	61
04	الميزانية المختصرة لسنة 2014 (جانب الأصول والخصوم)	63
05	الميزانية المختصرة لسنة 2015 (جانب الأصول والخصوم)	64
06	الميزانية المختصرة لسنة 2016 (جانب الأصول والخصوم)	65
07	الميزانية المختصرة لسنة 2017 (جانب الأصول والخصوم)	66
08	تطورات نسب السيولة للفترة 2014-2017	67
09	تطورات نسب النشاط للفترة 2014-2017	69
10	تطورات نسب المديونية للفترة 2014-2017	71
11	تطورات نسب الربحية للفترة 2014-2017	73
12	تطورات أنواع رأس المال العامل للفترة 2014-2017	76
13	تطورات احتياج رأس المال العامل للفترة 2014-2017	78
14	تطورات الخزينة الصافية للفترة 2014-2017	79
15	تطورات حجم المبيعات الشهرية للفترة 2014-2017	81
16	المركبات الفصلية للسلسلة الزمنية	85
17	المبيعات الفعلية والمبيعات المتنبأ بها لسنة 2018	86

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	جانب أصول الميزانية لسنة 2014	99
02	جانب خصوم الميزانية لسنة 2014	100
03	جانب أصول الميزانية لسنة 2015	101
04	جانب خصوم الميزانية لسنة 2015	102
05	جانب أصول الميزانية لسنة 2016	103
06	جانب خصوم الميزانية لسنة 2016	104
07	جانب أصول الميزانية لسنة 2017	105
08	جانب خصوم الميزانية لسنة 2017	106
09	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة لسنة 2014 و2015	107
10	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة لسنة 2016 و2017	108
11	المبيعات الشهرية للكهرباء والغاز لسنة 2014	109
12	المبيعات الشهرية للكهرباء والغاز لسنة 2015	110
13	المبيعات الشهرية للكهرباء والغاز لسنة 2016	111
14	المبيعات الشهرية للكهرباء والغاز لسنة 2017	112
15	المبيعات الشهرية للكهرباء والغاز لسنة 2018	113
16	رتب أشهر السلسلة الزمنية للمبيعات	114
17	المركبات الفصلية المستخرجة باستخدام طريقة المتوسطات المتحركة المركزة	116

مقدمة

إن التغير في المؤسسات الاقتصادية وحجم أعمالها نتيجة الانفتاح الاقتصادي بين الدول ونتيجة التطورات التكنولوجية وما رافقتها من مناقشة على صعيد الدولة نفسها وعلى الصعيد الدولي، استدعى على هذه المؤسسات توفير الأسس المتعلقة بالمراجعة في ظل زحمة تكنولوجيا المعلومات، وخصوصا الإتحاد الدولي للمحاسبين والذي أصدر مجموعة من معايير وبيانات المراجعة الدولية.

حيث تؤدي المراجعة دورا هاما في تحقيق تقدم ونمو كل من المؤسسات الاقتصادية والمجتمع لما تضيفه من ثقة في المعلومات التي توفرها الإدارة للمهتمين بشؤون المؤسسة ولتعزيز هذه الثقة يجب على المراجع أن يكون مؤهلا لهاته المهنة.

بالإضافة إلى أن المراجعة تواجه في وقتنا الحالي مشكلات عديدة نظرا لضخامة حجم المؤسسات وتعقد عملياتها، حيث تعمل بصورة تتسم بالتطور السريع، الأمر الذي جعل الأساليب التقليدية غير كافية لتجميع أدلة الإثبات وغير ملمة بالعناصر اللازمة للقوائم المالية والمعلومات اللازمة التي تفيد المؤسسة محل المراجعة والعاملين الخارجيين مع المؤسسة، لذا استلزم الأمر مراجعة تفاصيل العمليات والأرصدة باستخدام أساليب حديثة متمثلة في المراجعة التحليلية التي تعد من أهم الأدوات الحديثة والأكثر استعمالا من قبل المراجع للتحقق من صحة وعدالة البيانات المالية للمؤسسة، لهذا تم إظهار هذا الجانب المهم من مهمة المراجعة وهو المراجعة التحليلية لما تتضمنه من تحديد للاتجاهات والمقارنات واستخدام النسب المالية إضافة إلى أساليب حديثة تستخدم فيها التكنولوجيا وهي السلاسل الزمنية، وهذه الأساليب تسعى إلى إظهار النتائج الحقيقية للمركز المالي للمؤسسة موضوع المراجعة ومن ثم تحسين الأداء المالي للمؤسسة وكذلك تقديم توصيات فيما يخص الوضعية المالية للمؤسسة وكيفية تحديد الأهداف المالية للمؤسسة.

أولا: إشكالية البحث

في ظل ما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية الأساسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما هو دور المراجعة التحليلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

وسيتم تناول الإشكالية من خلال الأسئلة الفرعية التي تساهم في توضيح بعض جوانبها

- هل تعتمد المراجعة التحليلية اعتمادا كليا على التحليل المالي؟

- فيما تتمثل أهمية المراجعة التحليلية على مستوى المؤسسات الاقتصادية؟

– كيف يساهم استخدام أساليب المراجعة التحليلية في الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز– بسكرة – في تحسين أدائها المالي؟

ثانيا: فرضيات البحث

لمعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية نحاول بناء الفرضيات التالية:

– تعتمد المراجعة التحليلية على أسلوب التحليل المالي اعتمادا كليا في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

– تساعد المراجعة التحليلية على اكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة محل المراجعة.

– يساعد استخدام الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز– بسكرة – لأساليب المراجعة التحليلية على تحسين أدائها المالي.

ثالثا: أسباب اختيار موضوع البحث

تم اختيار الموضوع لدوافع عديدة نذكر منها:

أسباب ذاتية: منها:

– الاهتمام الشخصي بكل المواضيع المرتبطة بصفة مباشرة وغير مباشرة بالمحاسبة والمراجعة.

– أن موضوع البحث يندرج ضمن التخصص.

أسباب موضوعية: منها:

– قلة الدراسات التي تناولت موضوع المراجعة التحليلية خاصة على مستوى المؤسسات الجزائرية.

– الرغبة في التعرف على مدى دور أساليب المراجعة التحليلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

رابعا: أهمية موضوع البحث

يكتسي موضوع البحث أهمية يمكن توضيح بعض جوانبها من خلال:

– توضيح دور أساليب المراجعة التحليلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

– مساعدة متخذي القرارات في توفير المعلومات اللازمة لتحسين أدائهم المالي.

– أهمية استخدام العلوم الرياضية والإحصائية والمحاسبية في آن واحد لتأدية عملية المراجعة التحليلية.

– إبراز أهمية تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من خلال أساليب المراجعة التحليلية الذي يعتبر حديث التعامل بها في الجزائر.

خامسا: أهداف موضوع البحث

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:

– التعرف على مفهوم المراجعة التحليلية وأهدافها وأساليبها.

– محاولة معرفة دور أساليب المراجعة التحليلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

– إبراز دور التحليل المالي باعتباره أسلوب من أساليب المراجعة التحليلية.

– إبراز دور السلاسل الزمنية وتحليل الانحدار في تحسين الأداء المالي.

سادسا: حدود البحث

من أجل الإلمام بإشكالية البحث وفهم جوانبها المختلفة كانت حدود البحث كما يلي:

– **الحدود المكانية:** اختصر المجال المكاني الذي اخترناه للقيام بالدراسة الميدانية على الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز – بسكرة – هذه الشركة الكائنة بولاية بسكرة والتي سنقدم لها تعريفا مفصلا في الفصل الثاني.

– **الحدود الزمنية:** تتمثل الحدود الزمنية في الفترة الممتدة من 2014/01/01 إلى 2018/12/31 والتي تعتبر فترة الدراسة، أما فترة التربص الميداني فكانت خلال شهري مارس وأفريل 2019.

سابعا: منهج البحث

بغية الإلمام بجوانب البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يمكن من وصف وتحليل دراسة الجوانب النظرية للموضوع بغية التعرف على المراجعة التحليلية وتحديد دورها في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

وأسلوب دراسة الحالة على مستوى الفصل التطبيقي الذي يمكننا من إسقاط الدراسة النظرية على الجانب الميداني من خلال ربط المراجعة التحليلية والأداء المالي في الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز – بسكرة –.

ثامنا: الدراسات السابقة

لقد تم الإطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي كانت لها علاقة بموضوع بحثنا نذكر منها:

1- كردودي سهام، **دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2014-2015.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة التحليلية المعتمدة على الأساليب الكمية التقليدية والمتطورة في تحسين أداء مدقق الحسابات في ظروف ظهرت فيها الحاجة إلى استغلال تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن استخدام المراجعة التحليلية يؤدي إلى اكتشاف نسبة ليست بالقليلة من الأخطاء الجوهرية للقوائم المالية وخاصة في ظل اعتماد تحليل النسب المالية.

2- براهيمي سمية، **مساهمة المراجعة التحليلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2015-2016.

هدفت هذه الدراسة إلى أن إجراءات المراجعة التحليلية تساعد في تقدير قدرة المؤسسة على الاستمرار أو مساعدتها على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال دراسة مختلف النسب والمؤشرات.

وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن إجراءات المراجعة التحليلية تساعد في تخفيض تكاليف عملية اتخاذ القرار، وذلك لأن إجراءاتها سهلة ولا تتطلب تكاليف كبيرة.

3- عميرش إيمان، **مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة وتدقيق، غير منشورة، جامعة سطيف، 2016-2017.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، باعتبار أن الإجراءات التحليلية من أهم الأساليب الحديثة التي تمكن المدقق الخارجي من توجيه انتباهه إلى مناطق الخطر المحتملة والتمكن من تكوين رأيه حول القوائم المالية.

وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن إجراءات المراجعة التحليلية لها دور كبير في تقييم استمرارية المؤسسة في المستقبل ومدى إمكانية الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، عن طريق استخدام أسلوب النسب المالية.

موقع البحث من الدراسات السابقة:

تأتي دراستنا لتكملة ما توصلت إليه الدراسات السابقة من خلال الربط بين المراجعة التحليلية والأداء المالي، من خلال دراسة دور أساليب المراجعة التحليلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

بالإضافة إلى دراسة الحالة التي تمت على مستوى الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز– بسكرة –.

تاسعا: هيكل البحث

لمعالجة هذا الموضوع بطريقة تسمح لنا بالإحاطة بالجوانب التي نراها مهمة، وللإجابة على الإشكالية قسمنا هذا البحث إلى فصلين متكاملين فيما بينهما الأول نظري والثاني تطبيقي.

حيث تم في المقدمة طرح الإشكالية وإظهار التصور العام للبحث.

الفصل الأول المعنون بـــــ: المراجعة التحليلية كمدخل لتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية والذي تم التطرق من خلاله إلى: الإطار النظري للمراجعة التحليلية ويتضمن المفاهيم الأساسية المتعلقة بها، والإطار النظري للأداء المالي ويتضمن المفاهيم الأساسية المتعلقة به، وفي الأخير تم التطرق إلى استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تحسين الأداء المالي.

الفصل الثاني والمعنون بـــــ: أساليب المراجعة التحليلية ودورها في تحسين الأداء المالي في الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز– بسكرة – تم التطرق فيه إلى: تعريف المؤسسة محل الدراسة، بالإضافة إلى القيام باستخدام أسلوبين من أساليب المراجعة التحليلية في مراجعة بيانات المؤسسة.

وفي الأخير خاتمة تضمنت اختبار الفرضيات ومجموع النتائج المتحصل عليها من خلال هذا البحث، والتي تجسد في مجملها إجابة مختصرة عن الإشكالية المعتمدة، متبوعة بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها أن تساهم في إبراز الدور الفعال للمراجعة التحليلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

الفصل الأول:

المراجعة التحليلية كمدخل لتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد الفصل:

تعتبر المراجعة التحليلية أحد وسائل المراجعة الهامة والدقيقة التي يستخدمها المراجع للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمؤسسة، ومعرفة مواطن الضعف والقوة التي على أساسها يقوم بأداء اختبارات أكثر تفصيلا في فحص العمليات والحسابات التي يجد فيها مؤشرات لا تتماشى مع المؤشرات السابقة أو المثيلة في النشاط، أو المؤشرات التي تظهرها الموازنات التخطيطية التي تم إعدادها قبل التنفيذ الفعلي.

تتركز أهمية المراجعة في كونها الركيزة والأداة الأساسية في التحقق من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية المختلفة والتأكد من دقة تعبير القوائم المالية وينتج عن ذلك زيادة في الأداء المالي وتعظيم الأرباح عن طريق أساليب المراجعة التحليلية.

وللإلمام بكافة جوانب هذا الفصل ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

يتناول المبحث الأول الإطار النظري للمراجعة التحليلية، أهم التعريفات للمراجعة التحليلية وأهدافها بالإضافة إلى أنواعها وخطواتها وصعوباتها، وأخيرا أساليبها.

يتعرض المبحث الثاني إلى الإطار النظري للأداء المالي، أهم المفاهيم للأداء المالي، بالإضافة إلى التطرق إلى تقييم الأداء المالي ومعاييره، وأخيرا مقاييس تقييم الأداء المالي وخطواته.

أما المبحث الثالث فقد تم فيه التطرق إلى استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تحسين الأداء المالي، المراجعة التحليلية كوسيلة لتحسين الأداء المالي، بالإضافة إلى تحسين الأداء المالي بواسطة أسلوب التحليل المالي، وأخيرا الإشارة إلى دور أسلوب تحليل الانحدار والسلاسل الزمنية في تحسين الأداء المالي.

المبحث الأول: الإطار النظري للمراجعة التحليلية

يشار إلى استخدام أساليب التحليل في المراجعة في ممارسة العملية بعدة مصطلحات لعل أهمها الإجراءات التحليلية أو الفحص التحليلي أو فحص مؤشرات الأداء، حيث حدث تطور في أساليب هذه المراجعة وحتى يمكن وضع تحديد واضح لطبيعة ومفهوم المراجعة التحليلية سوف نتعرض في هذا المبحث إلى الإطار النظري للمراجعة التحليلية.

المطلب الأول: ماهية المراجعة التحليلية وأهدافها

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على أهم التعاريف الواردة بشأن المراجعة والمراجعة التحليلية، ثم التطرق إلى التطور التاريخي الذي مرت به المراجعة التحليلية، وأخيرا إبراز أهداف وأهمية المراجعة التحليلية.

الفرع الأول: مفهوم المراجعة

لقد تعددت التعاريف المعطاة للمراجعة نذكر منها:

لغة: مصدرها، راجع، يراجع، مراجعة، والمفعول مراجع.[1]

اصطلاحا: تعرف المراجعة على أنها: "ذلك النشاط الذي يشرح بكل استقلالية الإجراءات والمعايير والاختبارات والحسابات ومدى مطابقتها للواقع وضمان سير جزء أو كل الأنشطة الداخلة في التنظيم الذي يعكس هذه المعايير".[2]

كما عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية المراجعة على أنها: "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعينة".[3]

من خلال ما تقدم فإن عملية المراجعة تتضمن العناصر التالية:[4]

- **الفحص:** ويقصد به فحص السجلات المحاسبية للتأكد من صحة وسلامة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتسويتها وتبويبها؛

---

[1] براهيمي سمية، **مساهمة المراجعة التحليلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص03.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص03.

[3] عزوز ميلود، **دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، غير منشورة، جامعة سكيكدة، 2006-2007، ص05.

[4] محمود التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص11.

- **التحقيق:** هو إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم لنتيجة أعمال المؤسسة عن فترة زمنية معينة؛

- **التقرير:** وهو ختام عملية المراجعة، إذ هو بلورة حقيقية لنتائج عملية الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعينة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف المراجعة على أنها فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بطريقة علمية منهجية من طرف مهني مؤهل بغرض إبداء رأي فني محايد عن مدى دقة وسلامة المعلومات الخاصة بالمؤسسة وصحة تمثيلها لحقيقة المؤسسة، لأن المراجعة لا تقتصر فقط على الجانب المحاسبي والمالي.

الفرع الثاني: مفهوم المراجعة التحليلية

لقد تعددت تعاريف المراجعة التحليلية فهناك من يركز في تعريفه على أهدافها، وهناك من يركز على طرقها، وهناك من يجمع بينهما، وتعرف على أنها:

- "وسيلة من وسائل المراجعة التي يلجأ إليها المراجع للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمؤسسة مقارنة بفترات سابقة أو بمؤسسات أخرى مماثلة".[1]
- كما عرفتها نشرة معايير المراجعة الدولية رقم 23 بأنها: "دراسة ومقارنة العلاقات بين البيانات المسجلة، والتي يمكن أن تكون قيم مالية أو كميات مادية أو نسب أو مؤشرات أو معدلات". [2]
- أما معيار المراجعة الأمريكي رقم 56 فقد عرف المراجعة التحليلية بأنها: "عملية تقييم المعلومات المالية من خلال دراسة العلاقات الممكنة بين البيانات المالية بعضها ببعض، وذلك للحكم على معقولية العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية". [3]
- في حين عرفها المعيار الدولي للمراجعة رقم 520 على أنها: "تحليل النسب والمؤشرات المهمة وبحث التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة، أو تلك التي تنحرف على المبالغ المتنبأ بها، كما تتضمن دراسة العلاقات بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات العلاقة".[4]

[1] يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات من النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص295.

[2] سعودي بلقاسم، **المراجعة الداخلية**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم التسيير، تخصص مراقبة التسيير، جامعة المسيلة، 2016-2017، ص46.

[3] الفين ارينز، جيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل**، ترجمة محمد عبد القادر البسيطي، دار المريخ، الرياض، 2002، ص254.

[4] براهيمي سمية، **مرجع سابق**، ص12.

وبالنظر والتمعن في هذه التعاريف نجد أن المعيار الدولي يركز على كل من طرق وأهداف المراجعة التحليلية لذلك فإن هذا التعريف يعتبر أكثر شمولية من باقي التعريفات الأخرى.

وبناءا على التعريفات السابقة يمكن اعتبار المراجعة التحليلية بأنها دراسة وتقييم العلاقات بين عناصر المعلومات المالية وغير المالية ومقارنتها بما يقابلها من بيانات الفترات المالية السابقة أو بيانات المؤسسات الأخرى المماثلة، أو مقارنتها ببيانات نموذجية متوقعة، وذلك للحكم على معقولية القيم الدفترية الواردة في القوائم المالية.

ويتضح مما سبق أن هناك اتفاق في النقاط التالية:

– المراجعة التحليلية تقوم على أساس المقارنة؛

– المراجعة التحليلية تكشف عن التغيرات غير العادية في أرصدة الحسابات؛

– توفر المراجعة التحليلية دليل إثبات يتمثل في معقولية الحسابات والأرصدة واتساقها مع بعضها البعض من جهة، ومع الظروف السائدة من جهة أخرى.

الفرع الثالث: التطور التاريخي للمراجعة التحليلية

المراجعة التحليلية ليست وليدة اليوم وليست بالجديدة ولكن الجديد فيها هو التطور في أساليبها ومفهومها حيث كان يطلق عليها قديما المراجعة الإنتقادية أي إلقاء نظرة خاطفة وسريعة على المستندات والسجلات، وهذا لا يستطيع القيام به إلا المراجع ذو الخبرة العالية لأنه من خلال خبرته يستطيع التعرف على الأمور الشاذة وغير العادية فيقوم بالتركيز عليها وفحصها فحصا وافيا حتى يزيل الشك الذي يتبادر إلى ذهنه حيث أن معايير المراجعة ومنها معيار بذل العناية المهنية المناسبة الذي يتطلب منه عند وجود شك أن يقوم بتوسيع مجال فحصه حتى يصل إلى مرحلة الإقناع.[1]

والمراجعة الإنتقادية المعمول بها سابقا عادة ما يقوم المراجع بها خلال المرحلة النهائية لعملية المراجعة ويقوم بها على عينة صادقة يختارها المراجع بناءا على حكمته وخبرته الشخصية والهدف منها هو تخفيض مخاطر المراجعة بقدر الإمكان وعليه فإن المراجعة الإنتقادية تعتبر مكملة للمراجعة الإختبارية.

تطورت أساليب المراجعة التحليلية وأصبح المراجع يقوم بإجراء بعض المقارنات من خلال استخدام النسب المالية البسيطة مثل نسب الربحية والنشاط وكذلك من خلال استخدام أساليب التحليل الأفقي للقوائم

[1] علي محمد موسى، **إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع**، المجلة الجامعية، جامعة الزاوية، العدد الخامس عشر، المجلد الثاني، 2013، ص312.

المالية لاكتشاف بعض الفروق الجوهرية التي على أساسها يقوم بتوسيع مجال فحصه، ثم تطورت هذه الأساليب وأصبح المراجع مطالبا بإبداء الرأي حتى على مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار، الأمر الذي أدى به إلى تطوير أساليب المراجعة التحليلية وأصبحت بعض أساليبها تستخدم كمرشد للحكم والتقدير الشخصي بالإضافة إلى أنها توفر أدلة موضوعية.

ومن أجل ذلك أصبحت تستخدم أساليب كمية أكثرا تعقيدا بل بعضها يحتاج إلى وسائل إلكترونية من أجل الوصول إلى نتيجة ما مثل أسلوب تحليل الانحدار البسيط والمتعدد وكذلك تحليل السلاسل الزمنية وغيرها من الأساليب الأخرى المتطورة، ونتج عن هذا التطور أن النظرة الخاطفة والفاحصة والإنتقادية غير مجدية وكافية، الأمر الذي أوجب على المراجع استخدام أساليب المراجعة التحليلية المتطورة، وفي جميع مراحل المراجعة. [1]

وقد اهتمت المنظمات المهنية بهذا الموضوع وطالبت بضرورة استخدامه عند أداء عملية المراجعة، نظرا لقدرته الكبيرة على اكتشاف الأخطاء الجوهرية وكذلك لانخفاض تكاليفه، حيث أصدر المعهد الأمريكي للمراجعين في سنة 1972 المعيار رقم 54 والذي تضمن ضرورة استخدام المراجعة التحليلية كأداة مساعدة في التخطيط لعملية المراجعة وأيضا كمصدر للحصول على المعلومات، وفي سنة 1978 أصدرت لجنة معايير المراجعة التابعة للمعهد الأمريكي للمراجعين المعيار رقم 23 بعنوان إجراءات المراجعة التحليلية في التصرف على كافة المشاكل المتوقعة والتي يمكن إخضاعها لاختبارات المراجعة، وتتضمن التوصية كذلك تعديل المعيار الثالث من معايير العمل الميداني والذي بمقتضاه يتم الحصول على أدلة الإثبات من خلال مجموعة من إجراءات المراجعة وهي: [2]

1- اختبارات التفاصيل للعمليات والأرصدة؛

2- إجراءات المراجعة التحليلية للمعلومات المالية؛

وفي سنة 1988 أصدر المعهد الأمريكي للمراجعين التوصية رقم 56 بعنوان الإجراءات التحليلية والتي بناءا عليها أصبح على المراجع ضرورة استخدامها في مرحلتي التخطيط والمرحلة النهائية لعملية المراجعة، وفي سنة 1998 أصدر الإتحاد الدولي للمحاسبين المعيار رقم 520 والذي يتضمن ضرورة تطبيق المراجع للإجراءات التحليلية في جميع مراحل المراجعة وذلك لأنها تساعده على التخطيط لعملية المراجعة وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى استخدام إجراءات المراجعة، وكذلك تخفيض مخاطر الاكتشاف.

[1] علي محمد موسى، **مرجع سابق**، ص313.

[2] **نفس المرجع سابق**، ص ص313-314.

الفرع الرابع: أهمية وأهداف المراجعة التحليلية

أولا: أهمية المراجعة التحليلية

تتنوع أهمية المراجعة التحليلية وتتعدد وفقا لأهداف الأطراف المستفيدة من نتائج المراجعة التحليلية وهم كالتالي:[1]

1- **بالنسبة لبرنامج مراجعة الحسابات:** فإن المراجع يستخدم المراجعة التحليلية لإعادة النظر في حسابات المؤسسة بهدف إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية ومدى قدرتها على تصوير واقع المؤسسة بشكل صحيح، وباستخدام المراجعة التحليلية يمكن للمراجع أن يحدد اتجاهات عملية المراجعة عند تصحيحه لبرنامج المراجعة وذلك بالاعتماد على القيم الفعلية في القوائم المالية، وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي كالنسب المالية المعروفة.

2- **بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية:** فإن المراجع مطالب من قبل المجتمع المالي المؤلف من المساهمين الحاليين والمستثمرين وحتى الجهات الإدارية العليا بضرورة القيام بإجراءات المراجعة التحليلية.

3- **بالنسبة لموقف أصحاب المهنة:** فإن المراجعة التحليلية هي وسيلة لإيجاد بعض المؤشرات التي يمكن أن تدل على وجود بعض الثغرات والقصور في أنظمة الرقابة الداخلية، مما يساعد في وضع برنامج مراجعة بشكل مناسب، إلا أن أصحاب المهنة لا يفضلون الأخذ بالمفهوم الشامل للرقابة الداخلية وكذلك تقييم الأداء باستخدام المؤشرات الشاملة وذلك عند القيام بالمراجعة التحليلية.

4- **بالنسبة للقطاع الحكومي والجهات الرقابية الأخرى:** إن القيام بالمراجعة التحليلية وتقييم الكفاءة والفعالية هي أكثر في القطاع الحكومي بجانبه الإداري والاقتصادي من القطاع الخاص.

لذا فإن إجراءات المراجعة التحليلية هي إحدى الوسائل التي قد يلجأ إليها المراجع للتعرف على مواطن الضعف والقوة في المؤسسة محل المراجعة وأخيرا فإن المراجعة التحليلية تؤدي إلى زيادة جودة عملية المراجعة وبالتالي زيادة ثقة الطرف الثالث فيها.

[1] نيفين عبد الله أبو سمهدانة، **مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006، ص28.

ثانيا: أهداف المراجعة التحليلية

من أسباب استخدام المراجعة التحليلية هو مساعدة المراجع في نواحي عديدة يتمثل أهمها في: [1]

1- تخفيض مخاطر الاكتشاف؛

2- المساعدة في فهم طبيعة أعمال المؤسسة وتحديد مناطق الخطورة؛

3- اكتشاف أعمال الغش والتزوير ؛

4- المساهمة في تقدير قدرة المؤسسة على الاستمرار كمشروع؛

5- تساعد في التعرف على مجالات الأخطاء المحتملة في القوائم المالية؛

6- تقليل الاختبارات الأساسية.

المطلب الثاني: أنواع المراجعة التحليلية وخطواتها وصعوباتها

إن تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق تعترضه مجموعة من المعوقات سنتعرف عليها في هذا المطلب، بالإضافة إلى أنواع المراجعة التحليلية وخطواتها.

الفرع الأول: أنواع إجراءات المراجعة التحليلية

إن المراجعة التحليلية أصبحت مجالا أساسيا من مجالات المراجعة الحديثة، وهو ما أدى إلى ضرورة معرفة المراجعين لأسباب وإجراءات تطبيق هذا النوع من المراجعة، وتوجد خمس أنواع رئيسية من إجراءات المراجعة التحليلية وهي: [2]

- مقارنة بيانات العميل وبيانات الصناعة؛
- مقارنة بيانات العميل مع ما يقابلها من بيانات في الفترة السابقة؛
- مقارنة بيانات العميل مع النتائج المتوقعة من العميل؛
- مقارنة بيانات العميل مع النتائج المتوقعة من المراجع؛
- مقارنة بيانات العميل مع النتائج المتوقعة باستخدام البيانات غير المالية.

[1] براهيمي سمية، **مرجع سابق**، ص ص13-14.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعة القوائم المالية باستخدام الإجراءات التحليلية واختبارات التفاصيل**، المؤسسة الفنية، القاهرة، 2004، ص100.

أولا- مقارنة بيانات العميل مع بيانات الصناعة: وفقا لهذا الإجراء يقارن مراجع الحسابات بين بيانات المؤسسة الواردة في قوائمها المالية والبيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الأخرى على مستوى النشاط الذي تعمل فيه، ويتم ذلك باستخدام أسس قياس اتجاه المعلومات أو بمقارنة النسب المالية أو غير ذلك.[1]

كما أن هذا النوع يتيح للمراجع ما يلي :[2]

- الحكم على الخصائص الاقتصادية للمؤسسة مقارنة بالمؤسسات المثيلة؛

- تقديم المقترحات لإدارة المؤسسة عندما تكون هناك انحرافات تمثل فروقات جوهرية؛

- اكتشاف أي صعوبات مالية تتعرض لها المؤسسة؛

- اكتشاف أي أخطاء غير عادية في الحسابات والأرصدة.

ثانيا- مقارنة بيانات العميل مع ما يقابلها من بيانات في الفترة السابقة: يعتبر أي تغيير في بيانات المؤسسة نقطة تثير انتباه المراجع ويبحث عن سببه، لذا فإنه يرجع ذلك إلى تغير الظروف الاقتصادية أو إلى وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية مثل إدراج أو حذف مشتريات ومبيعات لا تخص السنة، لذلك يجب أن يحدد المراجع سبب الانخفاض، ويندرج ضمن هذا النوع ما يلي: [3]

- **مقارنة أرصدة السنة الجارية مع أرصدة السنة السابقة:** عن طريق إدراج أرصدة ميزان المراجعة للسنة السابقة في عمود منفصل بورقة العمل ليقرر المراجع مبكرا ما إذا كان يوجد حساب يحتاج إلى اهتمام أكثر من باقي الحسابات بسبب وجود تغيير جوهري في رصيده.
- **مقارنة تفاصيل الرصيد الإجمالي مع التفاصيل المماثلة للسنة السابقة:** إذا لم توجد تغييرات جوهرية في نشاط المؤسسة في السنة الحالية، فإن كثير من عناصر القوائم المالية يجب أن تظل أيضا بدون تغيير، لذلك فإنه بمقارنة مختصرة لتفاصيل الفترة الجارية مع نفس تفاصيل السنة السابقة يمكن أن تتضح المعلومات التي تحتاج إلى مراجعة أكثر.
- **مقارنة النسب المالية للسنة الجارية بنسب السنوات السابقة:** تستخدم طريقة مقارنة النسب المالية لتفادي عيبين في الطريقة السابقة وهما:

- أن تلك المقارنة لا تأخذ في الحسبان النمو أو التدهور في العمليات.

---

[1] عبد الوهاب نصر علي، **خدمات مراقب الحسابات لسوق المال**، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص148.

[2] كردودي سهام، **دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص25.

[3] براهيمي سمية، **مرجع سابق**، ص15.

– أنها تتجاهل العلاقات بين البيانات مثل العلاقة بين المبيعات وتكلفة المبيعات.

لذا فإن طريقة مقارنة النسب المالية تتفادى هاذين العيبين، كون أن النسب المالية هي تعبيرات عن العلاقات المنطقية بين بنود معينة في القوائم المالية، ويمكن حساب العديد من النسب عن طريق نسب بند معين إلى بند أخر، بالإضافة إلى تحليل الانحرافات غير المتوقعة بين نسب الفترة الجارية وتلك التي تقارن بها.

ثالثا– مقارنة بيانات العميل مع النتائج المتوقعة من العميل: وفقا لهذا الإجراء يقوم المدقق بفحص نتائج مقارنة بيانات المؤسسة الفعلية مع بياناتها المتوقعة، وقد يقوده هذا الفحص إلى اكتشاف نوع أو أكثر من التحريف، وأقرب مثال على ذلك تحليل انحرافات النتائج الفعلية عما كان متوقعا في الموازنات التخطيطية ويستعين مراجع الحسابات في إجراءاته التحليلية بالمعلومات المستمدة من الموازنات التخطيطية ليقارنها مع المعلومات الفعلية وهذه المقارنة تعطيه فكرة عن الانحرافات السالبة أو الموجبة التي يعمل على تحليلها ومعرفة أسبابها خاصة فيما يتعلق بالعناصر الجوهرية ذات الأهمية في تحديد نتيجة الأعمال والمركز المالي للمؤسسة.[1]

❖ وهناك عدة اعتبارات يجب الإلمام بها في هذا النوع من الإجراءات التحليلية وهي: [2]

– تقييم ما إذا كانت الموازنات التخطيطية واقعية؛

– تقييم ما إذا كانت هناك تحريفات في البيانات الفعلية أيضا؛

– مناقشة المسؤولين فيما يخص إجراءات وضوابط إعداد الموازنات التخطيطية؛

– تقدير خطر الرقابة وأداء اختبارات تفصيلية لمراجعة البيانات الفعلية.

رابعا– مقارنة بيانات العميل مع النتائج المتوقعة من المراجع: يقوم هذا الإجراء على مقارنة بيانات المؤسسة مع توقعات المراجع لأرصدة الحسابات، وتمثل توقعات المراجع القيمة التي يجب أن تكون عليها أرصدة الحسابات في ضوء علاقة كل رصيد مع الأرصدة الأخرى في قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل أو من خلال تصور قيمة الرصيد بناءا على بعض الاتجاهات التاريخية. [3]

خامسا– مقارنة بيانات العميل مع النتائج المتوقعة باستخدام البيانات غير المالية: يستخدم مراجع الحسابات البيانات غير المالية في تقدير قيمة حسابات معينة، ثم يقارن ما توصل إليه بالنتائج الفعلية، مثلا يمكن للمراجع

---

[1] بولحبال فريد، **استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية المراجعة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2009–2010، ص63.

[2] عبد الوهاب نصر علي، **مرجع سابق**، ص15.

[3] الفين ارينز، جيمس لوبك، **مرجع سابق**، ص261.

أن يحدد عدد الحجرات في الفندق، معدل الحجرة الواحدة لاستخدامها بسهولة لتقدير إجمالي الإيراد، ويتمثل الأمر الأساسي في استخدام البيانات الغير المالية في مدى دقة هذه البيانات إذا كان المراجع مقتنعا بسلامتها.[1]

الفرع الثاني: خطوات تنفيذ إجراءات المراجعة التحليلية

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي استوجب من المدقق الخارجي الاستعانة بها في مختلف مراحل مهمته، وعليه إتباع الخطوات التالية: [2]

الخطوة الأولى: الإعداد والتمهيد لإجراءات المراجعة التحليلية؛

الخطوة الثانية: الحصول على أدلة وقرائن المراجعة؛

الخطوة الثالثة: تقييم أدلة الإثبات الذي تم الحصول عليها؛

الخطوة الرابعة: توثيق المراجعة التحليلية.

الخطوة الأولى: الإعداد والتمهيد لإجراءات المراجعة التحليلية

إن استخدام الإجراءات التحليلية للمعلومات المالية وغير المالية في مرحلة إعداد برنامج المراجعة يساعد على فهم أعمال المؤسسة وتحديد مجالات الخطر المتوقع عن طريق دراسة الأرصدة و البيانات الإجمالية، كما يساعد في تحديد طبيعة ومدى توقيت العمل المطلوب عمله، توجيه اهتمام المراجع للأرصدة والعمليات التي تعتبر غير عادية أو غير متوقعة، مما يدل على وجود خطأ أو مخاطر كبيرة تستوجب توسيع إجراءات مراجعة هذه العمليات والأرصدة قبل إبداء الرأي الفني المحايد حول مدى صحة وعدالة القوائم المالية.[3]

الخطوة الثانية: الحصول على أدلة وقرائن المراجعة

تساعد إجراءات المراجعة التحليلية في توفير نوع من الضمان للمراجع يتمثل في اكتشاف بنود القوائم المالية المضللة، وذلك من خلال مقارنة هذه البنود بمؤشرات يحددها المراجع ويحصل المراجع على هذه المؤشرات بأساليب عديدة تختلف من حيث البساطة ودرجة التعقيد طبقا للأهمية النسبية للبند محل المراجعة.[4]

[1] براهيمي سمية، **مرجع سابق**، ص ص15-16.

[2] أسماء اسماعيل علي محمد، **فعالية المراجعة التحليلية ودورها في تقويم الأداء المالي**، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة النيلين، السودان، 2016-2017، ص26.

[3] بولحبال فريد، **مرجع سابق**، ص64.

[4] أسماء إسماعيل علي محمد، **مرجع سابق**، ص27.

الخطوة الثالثة: تقييم أدلة الإثبات الذي تم الحصول عليها

يستخدم المراجع إجراءات المراجعة التحليلية أثناء قيامه بعملية الفحص والتحقق من صحة العمليات والأرصدة "زيادة في الاختبارات للعمليات" وهي تهدف لتخفيض مخاطر الاكتشاف المرتبطة بالقوائم المالية، وقد يقوم المراجع باختبارات التفاصيل وإجراءات المراجعة التحليلية معا أثناء الفحص وهذا عادة ما يبنى على الحكم الشخصي للمراجع لتحقيق الكفاءة والفعالية المتوقعة من الإجراءات ولتخفيض مخاطر الاكتشاف.[1]

وعند تقييم أدلة الإثبات الناتج عن إجراءات المراجعة التحليلية فلابد وأن يوجز في الاعتبار ما يلي: [2]

- دقة الأساليب الفنية المستخدمة؛
- طبيعة وكفاءة اختبارات المراجعة الأخرى.

وعندما تسفر إجراءات المراجعة التحليلية عن وجود انحرافات هامة أو بنود غير عادية فيجب على المراجع دراستها ومعرفة أسبابها حيث يقوم بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة عن أسباب هذه الانحرافات؛
- تقييم مدى معقولية ردود الإدارة عن الاستفسارات وذلك اعتمادا على معلوماته عن المؤسسة؛
- دراسة إمكانية تطبيق إجراءات مراجعة أخرى في ضوء نتائج هذه الاستفسارات.

الخطوة الرابعة: توثيق المراجعة التحليلية

في هذه الخطوة يقوم المراجع بإعداد تقريره في نهاية المهمة، ويتضح أن الغرض الأساسي من استخدام الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة يتمثل في الآتي: [3]

1- تقييم مدى معقولية أرصدة القوائم المالية ككل وذلك من خلال العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة التي لم يسبق للمراجع تحديدها؛

2- بحث مدى كفاية أدلة الإثبات التي جمعها المراجع بخصوص أرصدة الحسابات التي اعتبرها غير عادية أو غير متوقعة عند مرحلة التخطيط لعملية المراجعة؛

3- مقارنة درجة المخاطرة الفعلية مع درجة المخاطرة المحددة مسبقا؛

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سابق**، ص112.

[2] أسماء إسماعيل علي محمد، **مرجع سابق**، ص ص27-28.

[3] علي محمد موسى، **مرجع سابق**، ص331.

4- الحكم على سلامة القوائم المالية ككل وكفاية الإفصاح فيها عن حقيقة نشأة المؤسسة وما تظهره من نتائج خلال الفترة المالية محل المراجعة وحقيقة مركزها المالي في نهاية الفترة ومدى اتفاقها مع متطلبات القوانين واللوائح التي يعمل في إطارها المشروع.

الفرع الثالث: معوقات تطبيق الإجراءات التحليلية

هناك جملة من المعوقات التي تعرقل استخدام المدقق الخارجي للإجراءات التحليلية في أداء مهمته، لكن هذه المعوقات لا تقلل من أهمية تطبيق الإجراءات التحليلية بل عليه أن يكثف جهوده ليتجاوز هذه المعوقات يمكن أن نذكر منها ما يلي: [1]

- ضعف أنظمة الرقابة الداخلية والأنظمة المحاسبية، هذا ما يستدعي من المدقق الخارجي توسيع نطاق التدقيق والاستعانة بالاختبارات الأخرى كاختبارات الالتزام واختبارات التحقق؛
- عدم المعرفة الكافية بأنواع الإجراءات التحليلية أو استخدام الأدوات التحليلية غير المناسبة للغرض من التحليل، لذلك فعلى المدقق الحصول على فهم شامل لكل الأدوات المستخدمة في الإجراءات التحليلية والهدف من كل أداة في عملية التدقيق الخارجي؛
- إن القيام بالإجراءات التحليلية يحتاج إلى وقت أطول للقيام بهذه المهمة؛
- عدم توفر البيانات المالية وغير المالية اللازمة للقيام بالإجراءات التحليلية في الوقت المناسب، هذا ما يستوجب على المدقق الخارجي الاستفسار من مصادر خارجية للحصول على هذه البيانات وجمع المزيد من أدلة الإثبات لكي يتمكن من الوصول إلى رأيه حول القوائم المالية المعروضة عليه؛
- التغيرات الحاصلة في السياسات المحاسبية، حيث يمكن للمؤسسة أن تغير طريقة تقييم المخزون أو تغير طريقة اهتلاك الأصول المادية، لذلك يجب على المدقق الخارجي الحذر عند إجراء المقارنات بين بيانات المؤسسة محل التدقيق مع مثيلاتها في القطاع الاقتصادي؛
- ضعف كفاءة وخبرة المدقق الخارجي، فاستخدام الإجراءات التحليلية يتطلب أن يكون المدقق الخارجي ملما بكيفية استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية الحديثة كأسلوب تحليل الانحدار، وأسلوب السلاسل الزمنية ....الخ.

[1] عميرش إيمان، **مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة وتدقيق، غير منشورة، جامعة سطيف، 2016-2017 ، ص23.

المطلب الثالث: أساليب المراجعة التحليلية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من أساليب المراجعة التحليلية منها التقليدية والمتمثلة في التحليل المالي والحديثة تتمثل في تحليل الانحدار والسلاسل الزمنية.

الفرع الأول: أسلوب التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي أحد الأساليب الفنية التي يستخدمها المدقق أثناء عملية التدقيق من أجل إجراء المقارنات وتحديد العناصر الهامة التي تتطلب منه عناية خاصة، كما يستخدم بهدف معرفة وتقييم أداء المؤسسة محل التدقيق.

أولا: تعريف التحليل المالي

- يعرف التحليل المالي بأنه: "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المكونة للقوائم المالية، إلى كم أقل من المعلومات التي تكون ذات فائدة ومنفعة في عملية اتخاذ القرار".[1]
- كما يعرف التحليل المالي أيضا بأنه: "مجموعة من الأدوات المحددة لتحويل ما حققته المؤسسة من نتائج في وثائق محاسبية إلى معلومات اقتصادية ومالية متعلقة بالمؤسسة".[2]

ثانيا: أساليب التحليل المالي

وتتمثل أساليب التحليل المالي في التحليل الأفقي والتحليل الرأسي والتحليل باستخدام النسب المالية والتحليل بالتوازنات المالية.

✓ **التحليل الأفقي:** ويعرف هذا التحليل بمصطلح تحليل الاتجاهات، وذلك بدراسة حركة البند أو النسب المالية على مدار عدة فترات للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند أو النسبة على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة، ذلك ما يوفر للتحليل المالي الأفقي الديناميكية والتي تمكنه من تكوين صورة أدق عن واقع حال المؤسسة وعن الاتجاهات المستقبلية.[3]

فالتحليل الأفقي يساعد المراجع على تكوين فكرة صحيحة عن واقع المنشأة واتجاهاتها المستقبلية، ويتم استخدامه من خلال دراسة عدة سنوات سابقة، واختيار إحدى السنوات كسنة أساس وقد يتم استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية نفسها ومقارنتها بالسنوات السابقة، أو يتم المقارنة باستخدام النسب المالية، أو قد يكون باستخدام بيانات التوزيع النسبي.[4]

---

[1] عميرش إيمان، **مرجع سابق**، ص25.

[2] براهيمي سمية، **مرجع سابق**، ص20.

[3] كردودي سهام، **مرجع سابق**، ص38.

[4] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص75.

ويساعد هذا التحليل على ما يلي: [1]

- معرفة اتجاه النسبة الخاصة بعنصر معين في المركز أو قائمة الدخل خلال فترة زمنية؛
- تقييم أداء الإدارة من خلال اتجاه النسب نحو التحسن واتخاذ القرار المناسب بشأنها؛
- محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلا في المؤسسة؛
- الحكم على مدى مناسبة سياسات الإدارة ومدى نجاحها.

✓ **التحليل الرأسي:** يركز هذا النوع من التحليل على دراسة فقرات القوائم المالية باستخراج النسب التي تشكل كل فقرة مقاسة بإحدى الفقرات التي يتم اعتمادها كأساس لاستخلاص النسب الأخرى، فنقصد بالتحليل الرأسي لنسب قوائم المركز المالي حساب النسبة المئوية لبنود قائمة المركز المالي إلى إجمالي الأصول، كما يمكن أن نحسب نسبة كل بند من بنود القائمة إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها البند.[2]

يساعد هذا الأسلوب المراجع على اكتشاف أي أمور غير عادية تستوجب البحث والاستفسار وبعد تكوين هذه النسب تستوجب مقارنتها مع النسب المالية التالية:[3]

- النسب المالية المماثلة للفترة السابقة؛
- النسب المالية المماثلة المتعلقة بالقطاع الذي يمثل بيئة المؤسسة موضوع المراجعة؛
- النسب المالية المماثلة المقبولة والمتعارف عليها من المراجعين الآخرين أو المصارف أو المقرضين....الخ.

✓ **التحليل بالنسب المالية:** يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الأدوات المستعملة في تحليل القوائم المالية، ويمكن القول أن النسب المالية التي تستخدم في التحليل المالي ليست غاية، وإنما في الواقع هي أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي والأداء وتقييم قرار الاستثمار وقرارات التمويل.

بالإضافة إلى أن حساب النسب تمكن من مقارنتها مع غيرها من النسب أو المعدلات أو المعلومات من اجل أن يتحقق من مدى معقولية القيمة الدفترية لأحد بنود القوائم المالية الخاضعة للمراجعة ويمكن تصنيف النسب حسب مصادر المعلومات إلى: [4]

* نسب الميزانية؛

---

[1] كردودي سهام، **مرجع سابق**، ص39.

[2] علي خلف الركابي، زهرة حسن العامري، **أهمية النسب المالية في تقويم الأداء**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والستون، 2007، ص113.

[3] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص138.

[4] كردودي سهام، **مرجع سابق**، ص41.

* نسب قائمة الدخل؛

* نسب قائمة الأموال؛

* النسب المختلفة.

كما يمكن تبويب النسب المالية تبعا للمظاهر الاقتصادية إلى:

*نسب السيولة؛

*نسب النشاط؛

* نسب المديونية؛

* نسب الربحية؛

* نسب السوق.

وسوف نتطرق إلى هذه النسب بالتفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل.

✓ **التحليل بالتوازنات المالية:** وهذا التحليل يعتبر حديثا مقارنة بالتحليل السابق وسنتطرق له بالتفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل.

الفرع الثاني: أسلوب تحليل الانحدار

يصنف تحليل الانحدار من ضمن طرق التحليل متعدد المتغيرات الذي يعالج المتغيرات الكمية، فهو طريقة للتحقق من البيانات المشاهدة أو التجارب، يكون الهدف الأساسي هو البحث عن علاقة خطية بين متغير كمي**Y** ومتغير أو عدة متغيرات **X** وتكون أيضا كمية.[1]

يمكن تعريفه على أنه العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، كما يمكن أن يكون أكثر من متغير مستقل ويمكن من خلال هذه العلاقة التنبؤ بالمتغير التابع، المعادلة التالية تمثل المعادلة الخطية بين المتغيرين: [2]

$$y = a + \beta x_i$$

إن الهدف من تحليل الانحدار الخطي هو تقدير العلاقة الرياضية الخطية التي تربط بين متغيرين أو أكثر، في دراسة تحليل الانحدار يوجد نوعين من المتغيرات هما:[3]

[1] Josiane confais, monique le guen, **premiers pas en regression lineare avec sas**, revue modulad, n35, 2006, p224.

[2] عميرش إيمان، **مرجع سابق**، ص38.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص38.

- **المتغير التابع:** هو المتغير الذي تتأثر قيمته في حالة تغير قيمة المتغير المستقل؛
- **المتغير المستقل:** هو المتغير الذي يؤثر في قيمة المتغير التابع عند تغيره، ولا يتأثر بالمتغير التابع ويسمى أحيانا بالمتغير التفسيري.

الفرع الثالث: أسلوب السلاسل الزمنية

يعتبر أسلوب السلاسل الزمنية من أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة من طرف المدقق الخارجي من أجل تتبع التغير في قيم الأرصدة والمعاملات عبر الزمن والبحث عن أسبابه، سيتم من خلال هذا الفرع التعرف على هذا الأسلوب.

أولا: تعريف السلاسل الزمنية

هناك عدة تعاريف نذكر منها: "تعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من المتغيرات العشوائية ثم فهرستها وفقا للترتيب الذي يتم الحصول عليه في الوقت، فعلى سبيل المثال يتم النظر في سلسلة زمنية ما بأنها سلسلة من المتغيرات العشوائية: X_n،.....X_3،X_2،X_1، حيث: X_1 متغير عشوائي يدل على القيمة التي أخذتها السلسلة في النقطة الأولى، X_2 متغير يدل على القيمة الخاصة بالفترة الزمنية الثانية، X_3 هو قيمة الفترة الثالثة....الخ".[1]

وتعرف أيضا: "البيانات الإحصائية التي أخذت أو سجلت عن ظاهرة ما خلال فترات زمنية متتالية، والتي قد تكون ساعة أو شهر أو غيرهما".[2]

أما من الناحية الرياضية فتعرف السلسلة الزمنية بأنها متتابعة من المتغيرات العشوائية مؤشرة بالدليل (T)، حيث تتكون من متغيرين إحداهما توضيحي وهو متغير الزمن، والأخر متغير الاستجابة وهو القيمة الظاهرة المدروسة، يمكن التعبير عنها رياضيا كالتالي: $y = f(t)$ ، أما إذا كانت هناك متغيرات توضيحية أخرى أي عوامل أخرى إلى جانب الزمن تؤثر على الظاهرة **y** ، فتستخدم العلاقة الرياضية التالية: [3]

$$y = f(t, x1, x2, \dots xn)$$

[1] H.Shumway Robert , S .Stoffer David, **time servies analysis and its applications**, 3 edition, p p8-9.

[2] براهيمي سمية، **مرجع سابق**، ص25.

[3] عميرش إيمان، **مرجع سابق**، ص42.

ثانيا: مكونات السلسلة الزمنية

يجب فصل مكونات السلسلة الزمنية عن بعضها البعض بهدف معرفة تأثير كل مكون من مكونات السلسلة الزمنية على قيم الظاهرة المدروسة، تتكون السلسلة الزمنية من أربعة أنواع أساسية وهي: [1]

أ- **الاتجاه العام (T):** يشير الاتجاه العام إلى الحركة العامة للسلسلة الزمنية صعودا أو هبوطا على مدى فترة طويلة من الزمن وذلك بالرغم من التذبذبات الموجودة بها، أي اتجاه الظاهرة المدروسة في المدى الطويل سواء بالزيادة أو النقصان.

ب- **التغيرات الموسمية (S):** هي التغيرات التي تحدث بانتظام خلال فترات زمنية متعاقبة، كشهر معين من السنة أو يوم معين أو ساعة معينة، أي أنها التغيرات التي تتكرر بالنسبة لمتغير ما على نفس الوتيرة خلال تلك الفترة الزمنية.

ج- **التغيرات الدورية (C):** هي التغيرات التي قد تحدث حسب فترات زمنية متتالية ومتساوية أو مختلفة، ولا يمكن التحدث عن هذه التغيرات في العلوم الاقتصادية إلا في حالة فترة التكرار تفوق السنة الكاملة، وهي تشبه التغيرات الموسمية إلا أنها تتم في فترات أطول نسبيا من الفترات الموسمية.

د- **التغيرات العشوائية (I):** هي التغيرات التي تحدث نتيجة أسباب عرضية أو طارئة غالبا لا تكون في الحسبان بسبب عوامل غير منتظمة كالزلازل والحروب والأمراض وغيرها.

[1] بولحبال فريد، **مرجع سابق**، ص103.

المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء المالي

يتصف مفهوم الأداء بكونه مفهوما واسعا ومتطورا، كما أن محتوياته تتميز بالديناميكية نظرا لتغير وتطور مواقف وظروف المؤسسات بسبب تقلب بيئتها الداخلية والخارجية على حد سواء، ومن جهة أخرى فقد أسهمت هذه الديناميكية في عدم وجود اتفاق بين الكتاب والدارسين في حقل التسيير في ما يخص المحتوى التعريفي لمفهوم الأداء رغم كثرة البحوث والدراسات التي تناولت هذا المفهوم، ويرجع ذلك إلى اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في دراسة الأداء وقياسه، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الأداء المالي ومؤشرات تقييمه.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

نظرا لأهمية الأداء المالي في معرفة وضع نشاط المؤسسة سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالأداء والأداء المالي، بالإضافة إلى الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم الأداء

أولا: تعريف الأداء

- الأداء يقابل اللفظ اللاتيني Performare الذي يعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، والتي اشتقت منها اللفظة الانجليزية Performance التي تعني انجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه.[1]
- كما يعرف الأداء: "بالكيفية التي يؤدي بها العاملون مهامهم أثناء العمليات الإنتاجية والعمليات المرافقة لها باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة لتوفير مستلزمات الإنتاج، ولإجراء التحويلات الكمية والكيفية المناسبة لطبيعة العملية الإنتاجية عليها، ولتخزينها وتسويقها طبقا للبرامج المسطرة الأهداف المحددة للوحدة الإنتاجية خلال الفترة الزمنية المدروسة".[2]
- كما يعرف الأداء بأنه: "البحث عن تعظيم العلاقة بين النتائج والموارد وفق أهداف محددة تعكس توجهات المؤسسة".[3]

---

[1] Abdellatif khemkhem, **la dymamique du contrôle de gestion**, dunod, paris, 2 ed, 1976, p310.

[2] عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الأول، 2010، ص ص2-3.

[3] مؤمن شرف الدين، **دور الإستراتيجية المتميزة في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة سطيف، 2011-2012، ص50.

- كما عرف الأداء: "بأنه يتجسد في قدرة المؤسسة على تنفيذ إستراتيجياتها وتمكنها من مواجهة القوى التنافسية، أي قدرة المؤسسة في الاستمرار بالشكل المرغوب فيه في سوق تنافسية متطورة وهامة يتطلب في آن واحد الكفاءة والفعالية".[1] كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): الأداء من منظور الكفاءة والفعالية

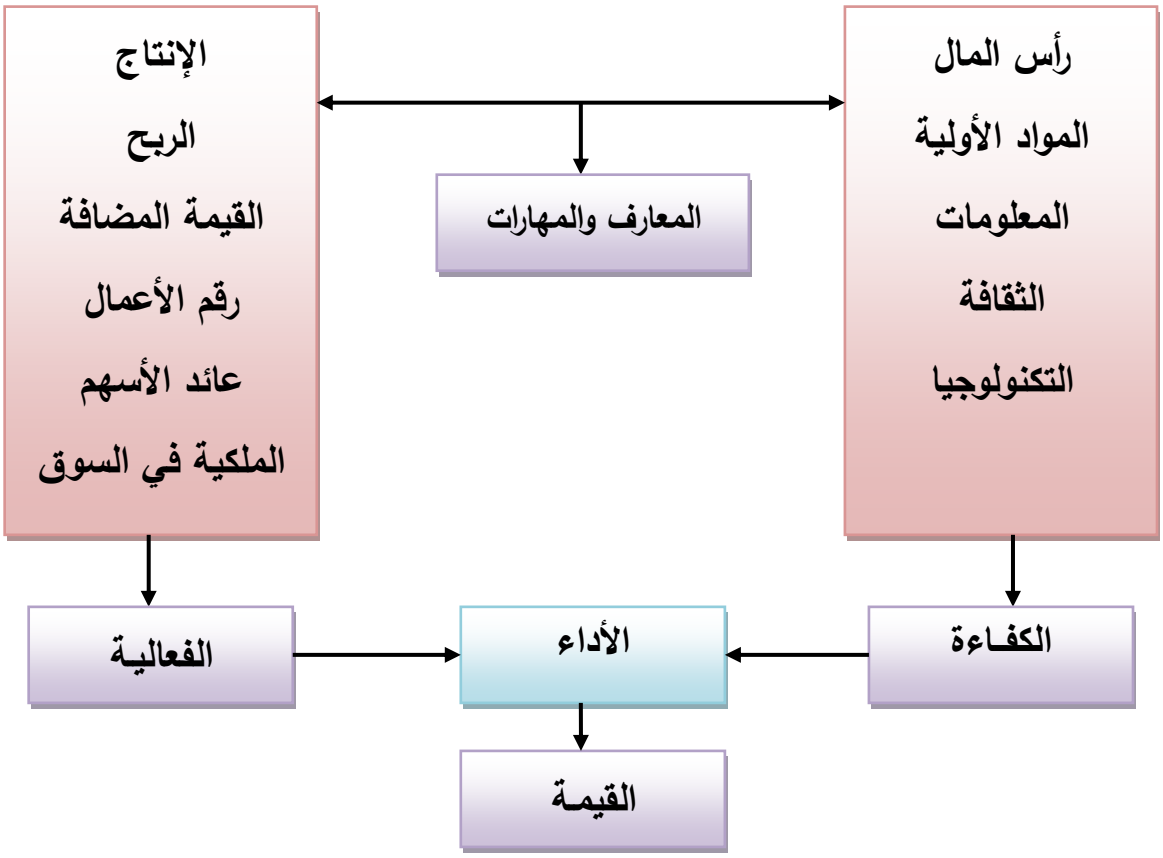

المصدر: وهيبة ديجي، **دور إستراتيجية التميز في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد صناعي، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص52.

ويقصد بـــ:[2]

- **الكفاءة:** الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق حجم أو مستوى من النواتج أو المخرجات، أي إنجاز الأعمال بالطريقة الصحيحة.
- **الفعالية:** يركز مفهوم الفعالية على مخرجات أو نتائج الأداء، فهي دالة لمدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها.

[1] عبد المليك مزهودة، **مرجع سابق**، ص87.

[2] بزقراري حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2010-2011، ص04.

ومما سبق نستنتج بأن الأداء مفهوم واسع ويشتمل في مضامينه على العديد من المفاهيم المتعلقة بالنجاح أو الفشل، والكفاءة والفعالية والمخطط الفعلي، الكمي والنوعي وغيرها ولذلك فإن الأداء يمثل ذلك النشاط الشمولي المستمر والذي يعكس نجاح المؤسسة واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة، أو فشلها وانكماشها وفق أسس ومعايير محددة نضعها وفقا لمتطلبات نشاطها، وعلى ضوء الأهداف طويلة الأجل.

ثانيا: أنواع الأداء

بعدما تعرضنا إلى مفهوم الأداء ننتقل إلى عرض أنواع الأداء في المؤسسة، وتحديد أنواع الأداء يفرض اختيار معايير التقسيم هذه الأخيرة يمكن تحديدها في ثلاثة معايير هي: معيار المصدر، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي، كل معيار على حدة يقدم مجموعة من أنواع الأداءات في المؤسسة.

1- التصنيف حسب معيار المصدر: وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين؛ أداء داخلي وأداء خارجي:[1]

1-1 الأداء الداخلي: ينتج بفضل ما تملكه الوحدة أو المؤسسة من موارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

* **الأداء البشري:** أي أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

* **الأداء التقني:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بطريقة فعالة.

* **الأداء المالي:** أي فعالية استخدام الوسائل المالية المتاحة.

1-2 الأداء الخارجي: "هو الأداء الناتج عن التغييرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة"، فهو يتولد عن المحيط الخارجي للمؤسسة.

ويمكن أن يظهر هذا الأداء في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة.

2- التصنيف حسب معيار الشمولية: حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المؤسسة إلى أداء كلي وأداء جزئي:[2]

2-1 الأداء الكلي: وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها.

---

[1] عشي عادل، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2001-2002، ص17.

[2] عبد المليك مزهودة، **مرجع سابق**، ص89.

2-2 الأداء الجزئي: وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة، والأداء الجزئي في الحقيقة هو عبارة عن تفاعل أداءات الأنظمة الفرعية وهو ما يعزز فكرة أو مبدأ التكامل والتسلسل بين الأهداف في المؤسسة.

3- التصنيف حسب المعيار الوظيفي: حسب هذا المعيار يقسم الأداء إلى أداء الوظائف الأساسية في المؤسسة وهي تتمثل في: [1]

3-1 أداء الوظيفة المالية: يتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي المقبول وبناء هيكل مالي فعال.

3-2 أداء وظيفة الإنتاج: يتحقق الأداء الإنتاجي عندما تحقق المؤسسة إنتاجية مرتفعة مقارنة بالمؤسسات الأخرى، مع إنتاج منتجات عالية الجودة وبتكاليف منخفضة، تسمح لها بالمنافسة وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات.

3-3 أداء وظيفة الأفراد: يلعب المورد البشري دورا هاما في تحريك الموارد الأخرى، وتوجيهها نحو هدف المؤسسة العام، وتحقيق فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب لإنجاز عمله.

3-4 أداء وظيفة التسويق: يتحدد هذا الأداء من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق منها: حصة السوق، إرضاء العملاء، وكذلك السمعة التي تقيس حضور أو تواجد اسم العلامة التجارية في ذهن الأفراد، ويمكن معرفتها من مرودية كل منتوج.

الفرع الثاني: مفهوم الأداء المالي

تعددت المفاهيم المقدمة للأداء المالي، كون أن كل باحث ينظر إلى مفهوم الأداء المالي حسب الزاوية التي ينظر إليها، ونتيجة لذلك قدمت العديد من التعارف منها:

- يعرف الأداء المالي بـ: "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة".[2]
- وهناك من الباحثين من يرى أن الأداء المالي هو: "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية".[3]

---

[1] سليماني محمد، **الابتكار التسويقي وأثره على أداء المؤسسة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسويق، غير منشورة، جامعة المسيلة، 2006-2007، ص ص117-118.

[2] بزقراري حياة، **مرجع سابق**، ص07.

[3] بن خليفة حمزة، **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص64.

- كما يعرف كذلك على أنه: "مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال، وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة ". [1]
- ويعرف الأداء المالي أيضا من خلال العوامل التالية: [2]
  - العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
  - أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
  - مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح؛
  - مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

وما يمكن ملاحظته من التعاريف السابقة، أنه لا يوجد إجماع بين الباحثين حول مفهوم الأداء المالي فكل طرف يعرفه بما يخدم مصالحه، فالمساهم يسعى لتنظيم ثرائه، بينما إدارة المؤسسة تسعى نحو الاستمرارية والبقاء، واليد العاملة تسعى إلى رفع الأجور والحوافز المغرية، بالإضافة إلى عطل مدفوعة الأجر، بينما الدولة والمتمثلة في الجهاز الضريبي تسعى إلى إنهاء حصيلتها الضريبية.

ويعود سبب تباين مقاربات تحديد مفهوم الأداء عموما والأداء المالي خصوصا لعدة أسباب من بينها:[3]

- اختلاف رؤى الباحثين حول تحديد مفهوم دقيق للوظيفة المالية؛
- تطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية مالية معاصرة نتيجة لتطور المتغيرات الإقليمية والاتجاهات الاقتصادية الحديثة؛
- تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية واقتصادية.

الفرع الثالث: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية

إن التطرق بالدراسة لأهداف المؤسسة في عملية تقييم أدائها أمر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، إذ نجد معظم طرق تحديد مؤشرات ومعايير التقييم تتطلب تحديد الأهداف وبصفة عامة يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها في الأهداف التالية: التوازن المالي، السيولة، المردودية، بحيث يعتبر هذا الأخير هدفا جديدا فرضته الوضعية الراهنة التي تميز بها المحيط الخارجي للمؤسسة.

[1] عباسي عصام، **تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2011-2012، ص61.

[2] بزقراري حياة، **مرجع سابق**، ص08.

[3] حفضي رشيد، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2010_2011، ص35.

أولا- التوازن المالي: يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه، لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة ويمثل التوازن المالي بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها، ويظهر التوازن المالي كهدف محدد في حياة المؤسسة يتكيف تحقيقه على الدوام مع بقاء واستمرار المؤسسة كما يلي:[1]

- يسمح لها بتأمين تمويل احتياجات الاستثمار الثابت و الجاري الدائم بأموال طويلة الأجل؛
- يبدو كضمان لسداد الديون في الأجل القصير و يحمي بطريقة تلقائية من خطر العسر المالي؛
- يكشف تحليله عن درجة الاستقلال المالي اتجاه الغير (بصفة خاصة الدائنين)؛
- يؤدي تحقيقه المتكافئ إلى تحقيق الخطر المالي؛
- يمثل مقياسه "صافي رأس المال العامل" ضمانا لتمويل احتياجات التشغيل ولسداد الديون في الأجل القصير.

ثانيا- السيولة: ويقصد بالسيولة "قدرة المشروع على توفير النقد لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل المتوقعة والغير متوقعة في مواعيدها بكلفة مناسبة وبدون خسائر ومواجهة الظروف الطارئة من خلال الحصول على الإيرادات نتيجة للنشاط الطبيعي للمشروع"، وتعرف السيولة أنها أي عنصر من عناصر رأس المال تتمثل في سهولة التحول من حالة إلى أخرى وأن السيولة المالية هي "انعكاس لقدرة الإدارة على تحويل أي استخدام للأموال إلى مال حاضر بأدنى خسارة ممكنة وفي أقصر وقت متاح وبأيسر جهد".[2]

تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، أو بتعبير آخر قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة إلى أموال متاحة، أما اليسر المالي فهو يتمثل في قدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل، فهو يتعلق بالاقتراض طويل الأجل الذي تقوم به المؤسسة.[3]

ثالثا- المردودية: تعتبر المردودية من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة ويرى بأنها هدف من الأهداف أو المجالات الثمانية التي يجب أن تسعى المؤسسة إلى تحقيقها وهي: الإنتاجية، المردودية، الموارد المالية والمادية، حصة السوق، أداء المسيرين، الأفراد، المسؤولية الاجتماعية.

---

[1] بزقراري حياة، **مرجع سابق**، ص09.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص08.

[3] عباسي صابر، **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2011-2012، ص91.

والمردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في الرأس المالي الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية والرأس المال المالي وهذا يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.[1]

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

بعد معرفة مفهوم الأداء والأداء المالي سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم تقييم الأداء المالي، أهميته، ومعاييره.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

توجد عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي تكاد تكون متشابهة فيما بينها، سنحاول عرض بعض منها لضبط مفهوم الدراسة:

- تقييم الأداء المالي للمؤسسة هو عبارة عن: "تقديم حكما ذو قيمة حول تسيير الموارد المالية في المؤسسة، أي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة"، هذا التعريف يشمل الأداء المالي ببعديه الكفاءة والفعالية.[2]
- ويعرف أيضا على أنه: "مدى تحقيق القدرة الإيرادية والكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، والبعض يعرفه بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي".[3]
- كما أن تقييم الأداء المالي وسيلة لتزويد إدارة المؤسسة بالتغذية العكسية، التي تسترشد بها في صياغة استراتيجياتها للنهوض بمستوى أدائها من أجل تطويره بخطط مستقبلية، ويزودها بوثائق داعمة للقرارات المتعلقة بالأمور المالية.[4]

---

[1] عباسي صابر، **مرجع سابق**، ص92.

[2] نوبلي نجلاء، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص163.

[3] عباسي صابر، **مرجع سابق**، ص90.

[4] مشعل جهز المطيري، **تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2010-2011، ص12.

وفي الأخير يمكن طرح تعريف شامل لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية بأنه عملية إدارية يتم من خلالها قياس نتائج الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية على ضوء المعايير الموضوعة سلفا بغرض تحديد الانحرافات عن تلك المعايير واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها وذلك باستخدام مجموعة من المقاييس والمؤشرات المالية.

وعملية تقييم الأداء الناجحة لابد من أن تتسم بالخصائص التالية:[1]

- أن تشمل جميع الوحدات الاقتصادية وأنشطتها؛
- أن تكون جميع المؤشرات والمقاييس المستخدمة أثناء عملية التقييم واضحة بالنسبة للمقيم؛
- أن تتميز بالسرعة الموافقة للأداء المقيم الذي يتسم بالحركية؛
- التكامل مع العملية الإدارية والإستراتيجية؛
- الاستمرارية في التقييم على الأجل الطويل بصفة دورية ومنتظمة؛

والشكل التالي يظهر الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة:

[1] نوبلي نجلاء، **مرجع سابق**، ص164.

الشكل رقم (02): تقييم الأداء المالي في المؤسسة

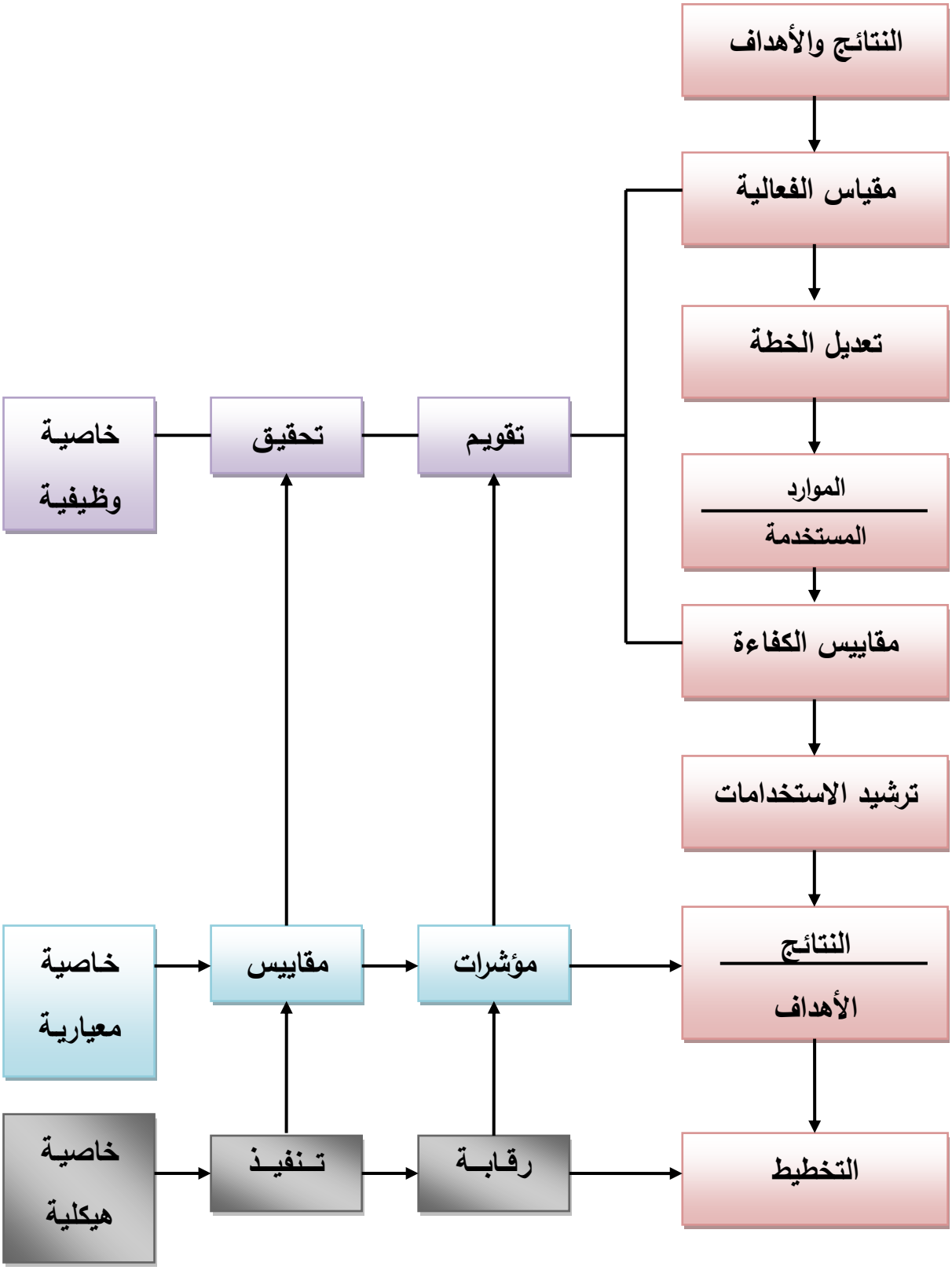

المصدر: بزقراري حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2010_2011، ص13.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي

حظيت عملية تقييم الأداء المالي بأهمية بالغة في مختلف الدراسات والأبحاث لأنه يلامس الوترين الحساسين في المؤسسة، فهو من جهة يساهم في التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة، ومن جهة أخرى يساهم في التحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة، ناهيك عن ذلك فهو يتناول مختلف الأنشطة في المؤسسة والتأكد من سيرها، يستمد تقييم الأداء المالي أهمية من الفوائد التي يوفرها للمؤسسة الاقتصادية والمتمثلة في: [1]

- يوفر للإدارة مختلف المعلومات المالية التي من شأنها أن تساعدها في اتخاذ القرارات المناسبة، سواء كانت قرارات استثمارية أو تطويرية أو متعلقة بتغيير السياسات؛
- المساهمة الفعالة في التسيير الجيد للمؤسسة الاقتصادية من خلال تعزيز تحسين القيمة والمساهمة في تدنية التكاليف؛
- يعتبر من أهم الركائز لتسطير السياسات العامة سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للهيئات القائمة عليها؛
- توصيل أهداف المؤسسة إلى جميع الأنشطة والمستويات؛
- تفيد في التقييم الشامل طويل الأجل بالاعتماد على التقييم قصير المدى الذي ساهم في رسم السياسات والإستراتجيات؛
- تعزيز الاتصالات بين مختلف المستويات والمصالح وتسهيل التنسيق فيما بينها.

الفرع الثالث: معايير تقييم الأداء المالي

تتطلب عملية تقييم الأداء مجموعة من المعايير لغرض حساب مستوى الأداء المحقق والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب النشاط ويعرف المعيار كمفهوم عام كونه أي وسيلة للقياس يمكن الاستعانة بها في اتخاذ قرار حكم موضوعي على حالة معينة وتنقسم معايير الأداء إلى أربع معايير رئيسية وهي:

- **المعايير التاريخية:** تعتمد هذه المعايير على مجموعة المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس المؤسسة ومقارنتها مع النتائج الحالية وهي تعبر عن مجموعة المعايير المتولدة داخل المؤسسة والمقبولة من قبل المحلل للمقارنة.[2]
- **المعايير القطاعية (الصناعية):** تمثل هذه المعايير أساسا جيدا لمقارنة أداء المؤسسة ومتابعته دوريا خاصة وأن المؤسسة المعينة تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به على الرغم من

[1] نوبلي نجلاء، **مرجع سابق**، ص165.

[2] بزقراري حياة، **مرجع سابق**، ص02.

وجود اختلافات عديدة بين المؤسسة موضوع المقارنة في القطاع الواحد من حيث مجموع المنتجات، نسب استخدام الطاقة الإنتاجية، درجة التباعد الجغرافي.[1]

- **المعايير المطلقة:** وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعية، وعلى الرغم من اتفاق الكثير من الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي، إلا أن هناك بعض النسب المالية التي تزال تستخدم كمعيار مطلق مثل نسبة التداول.[2]
- **المعايير المستهدفة:** وهي نسب تهدف إدارة المؤسسة إلى تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنة أو الخطة وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة بالفعل بتلك المستهدفة تبرز وجه الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط لمؤسسة معينة وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.[3]

المطلب الثالث: مقاييس تقييم الأداء المالي وخطواته

تتطلب عملية تقييم الأداء المالي مجموعة من الخطوات لتحقيق مستوى الأداء المطلوب مع الالتزام بمقاييسه، من خلال هذا المطلب سنتعرف إلى هذه العناصر.

الفرع الأول: مقاييس تقييم الأداء المالي

تتمثل مقاييس تقييم الأداء المالي في: [4]

- **مقاييس الكفاءة:** ويقصد بها القدرة على تحقيق المطلوب إنجازه، فهي عنصر من عناصر النمو والتقدم للأفراد والمؤسسات وهي تتطلب وجود رغبة لدى الأفراد في أعمالهم وقدرتهم عليه كي يستطيعوا إتقان عملهم.
- **مقاييس الفعالية:** ويقصد بها القدرة والنجاح في تحقيق الأهداف المنشودة، فإذا نجح المديرون في تحقيق أهداف المؤسسة فإنهم يوصفون بأنهم فعالون، وهكذا فإن الفعالية تتعلق بالحصول على النتائج المتوخاة.
- **مقاييس المسؤولية الاجتماعية:** وهي مقاييس تتعلق بدمج المنظمة بين الاهتمامات المجتمعية والبيئية في تعاملها مع أصحاب المصلحة والملاك والمساهمين والعمال في الأسواق المستهدفة بشكل طوعي.
- **المقاييس المالية:** وهي تلك المقاييس التي تعتمد في احتسابها على المعلومات المالية المحاسبية بالمؤسسة مثل: العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والقيمة الاقتصادية ....إلخ، ومن أهم ما تتميز به هذه

[1] فلاح حسن الحسن، مؤيد عبد الرحمان، **إدارة البنوك كمدخل كمي وإستراتيجي معاصر**، ط2، دار وائل، عمان، 2006، ص236.

[2] طالب علاء فرحان، إيمان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء، عمان، 2011، ص74.

[3] فلاح حسن الحسن، مؤيد عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص236.

[4] مشعل جهز المطيري، **مرجع سابق**، ص17.

المقاييس المالية هو سهولة احتسابها، وتصور الأحداث بوحدة قياس قابلة للمقارنة، ولكن يؤخذ عليها أنها تاريخية بطبيعتها، فهي تركز على التقرير على الأنشطة التي حدثت في الفترة السابقة، كما أنها لا تساعد المسيرين على إدراك العوامل التي توجه إلى النجاح في المؤسسة.

الفرع الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي

إن تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية يعد وسيلة ضرورية لتحسينه، من خلال مختلف المعلومات التي يقوم بتوفيرها حول تحليل الأداء والانحرافات المنبثقة منه وكيفية تصحيحها وتجنبها مستقبلا، وحتى يتسنى للمؤسسة الاستفادة من فوائده لا بد لها وأن تقوم بعملية تقييم الأداء المالي وفق منهجية محددة لتضمن فعاليته، وعلى العموم فإنه يوجد اتفاق ملحوظ بين الكثير من الأبحاث حول خطوات التقييم الأداء المالي كما يلي: [1]

أولا- تحديد معايير الأداء: ويقصد بتحديد معايير الأداء تحديد أداء معياري (مقدر) يمثل الهدف الموجب تحقيقه، حيث يمكن من المقارنة بالأداء الفعلي وتحديد الانحرافات الموجودة، هذه الخطوة تعد بمثابة الحجر الأساس في عملية تقييم الأداء المالي، فغيابها يجعل من عملية التقييم لا معنى لها.

ثانيا- قياس الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات: بعد تحديد معايير الأداء المتوقع، تأتي هذه الخطوة والتي تتجلى في الحصول على مختلف المعلومات المالية من الكشوف المالية والتقارير السنوية المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسة ثم قياس الأداء المالي الفعلي من خلالها وفق مؤشرات ومقاييس محددة سلفا، ومن ثم مقارنة الأداء المالي الفعلي بالأداء المعياري وتحديد مختلف الانحرافات والفروقات إن وجدت.

ثالثا- تقييم الأداء وتحليل الانحرافات: يقصد بتقييم الأداء إجراء عملية تحليل دقيق لمخرجات القياس والبحث في مسببات الانحرافات هل كان سببها قصور من طرف العمال أو الموردين أو قصور في القياس وقد يكون قصور في تحديد الأداء المعياري الذي يكون غير واقعي.....الخ، وتحديد درجة الانحراف (انحراف خطير أو انحراف سطحي أو .... الخ).

رابعا- تصحيح الانحرافات: في الأخير تأتي هذه الخطوة على ضوء ما تم في الخطوات السابقة، هنا يتم وضع التوصيات والاقتراحات اللازمة لتصحيح هذه الانحرافات، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لأهداف المؤسسة وخططها من أجل القضاء على هذه الفروقات، وهنا يتجلى الدور الكبير والفعال لعملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية في تحقيق الأهداف المرسومة لها.

[1] نوبلي نجلاء، **مرجع سابق**، ص ص165- 166.

المبحث الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تحسين الأداء المالي

تعد المراجعة التحليلية من الأساليب الحديثة، التي ظهرت في السنوات الأخيرة في مجال مراجعة القوائم المالية وقد ظهرت توجيهات عديدة من قبل جهات مهنية في استخدام أدوات التحليل متمثلة في تحليل النسب فضلا عن أدوات أخرى متمثلة في تحليل الانحدار والسلاسل الزمنية، واستخدامها يعد تطور نوعي لمهنة المراجعة ولكي نبرز الدور الذي تلعبه المراجعة التحليلية في تحسين الأداء المالي قمنا بتبيان دور كل أداة على حدى من خلال التالي.

المطلب الأول: المراجعة التحليلية كوسيلة لتحسين الأداء المالي

تهتم المراجعة التحليلية بنوعية وخطوات العمل وكذلك الأهداف التي يجب تحقيقها، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من الإجراءات المتخذة في عملية المراجعة التحليلية وحدود استخدامها ودورها في تحسين الأداء المالي.

الفرع الأول: حدود استخدام المراجعة التحليلية

إن تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي يواجه العديد من المحددات التي يجب أخذها بعين الاعتبار حيث يؤدي الالتزام بها إلى رفع الأداء المالي في المؤسسة التي تطبق فيها الإجراءات التحليلية ولعل من أهمها ما يلي: [1]

- **القدرة على كشف التقلبات غير العادية:** إن موثوقية استخدام هذه الإجراءات يعتمد على قابلية المقارنة وتجانس تحليل البيانات، ويكون ذلك من خلال التالي:
  - يجب أن يكون هناك حذر في حالة تغيير الطرق المحاسبية أو في حالة تغيير مجموعة من المنتجات؛
  - يجب أن يراعى إجراء المقارنات مع المعلومات المتعلقة بمؤسسات أخرى تابعة لنفس قطاع الصناعة؛
  - يعتمد التفسير على درجة تفصيل المعلومات محل الفصل.
- **درجة موثوقية نظام الرقابة الداخلية:** إن استخدام هذه الإجراءات في بيئة يكون فيها نظام الرقابة الداخلية غير فعالا لا يسمح بتوفير مستوى مرضي من المصداقية للتحليل.
- **الهدف من هذه الإجراءات:** إن هذه الإجراءات هي الأكثر استخداما في البحث عن العناصر المهمة لإثبات موثوقية المعلومات لوحدها.
- **طبيعة العناصر محل التحليل:** إن تطبيق الإجراءات التحليلية لوحدها يمكن أن يكون غير كافيا عندما يتعلق الأمر بحسابات تخضع بطبيعتها لاختلافات جوهرية.

[1] عميرش إيمان، **مرجع سابق**، ص22.

الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة في عملية المراجعة التحليلية

يوجد مجموعة من العوامل ينبغي على المراجع مراعاتها عند قيامه بتخطيط وتطبيق الإجراءات التحليلية في المراجعة وذلك من أجل ضمان نجاح وسلامة نتائجها والرفع من الأداء المالي للمؤسسة محل المراجعة ومنها: [1]

أولا- مراجعة أولية شاملة: في البداية يقوم المدقق بإجراء اختبار عام للبيانات المالية قبل البدء بالإجراءات التحليلية وذلك من أجل ملاحظة أية أمور واضحة من الفحص الأولي، إن هذا الإجراء يمكن المدقق من استخدام النسب المالية بشكل أفضل ويمكنه من وضعها في الإطار الصحيح.

ثانيا- النسب المالية: هي مجرد أدوات وهي ليست أكثر من علاقات صيغت على شكل نسب، وحتى تكون ذات جدوى لا بد من المقارنة مع:

- النسب للسنوات السابقة؛
- النسب المتوقعة كما في الموازنات؛
- الأجزاء المختلفة للنشاط؛
- المنشآت الأخرى والصناعة.

ثالثا- الحاجة إلى ربط النسب ببعضها: النسب المالية يجب أن لا تؤخذ بشكل منعزل عن بعضها مثلا نسب السيولة يجب أن تفسر في ضوء أو ضمن إطار نسب النشاط.

رابعا- أخذ القدر الكافي من الحيطة عند تفسير نتائج التحليل: إنه من المهم الانتباه إلى مدى استنباط الأدلة من الإجراءات التحليلية وأن يكون المدقق قادرا على الحصول على أدلة تعزيزية تدعم نتائج التحليل، وقد يكون من الخطأ اعتبار الأرقام صحيحة بمجرد النظر إلى العلاقة بينهما فلابد من الربط والمقارنات واستخدام الأدلة المعززة.

الفرع الثالث: أهمية المراجعة التحليلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة

بشكل عام تساعد المراجعة التحليلية المؤسسة على رفع أدائها المالي من خلال ما يلي: [2]

- **استخدام المعلومات المتوفرة لاتخاذ القرارات الاستثمارية:** إن الهدف الرئيسي للمراجعة التحليلية هو إنتاج وتوصيل معلومات تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية، فقد أصدر FASB بيانا موضحا أن المعلومات تكون مفيدة إذا اتسمت بصفتين أساسيتين هما الملائمة والموثوقية.

[1] نادية عبد المجيد أبو سنيدة، **دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق من جهة نظر المحاسب القانوني في قطاع غزة**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، 2015، ص ص25-26.

[2] براهيمي سمية، **مرجع سابق**، ص ص50-51.

- **استخدام المعلومات في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية:** يحتاج متخذ القرار إلى تكوين صورة تاريخية عن التدفقات النقدية التي حدثت فعلا خلال الدورة السابقة، للتنبؤ بالصورة المستقبلية لها مع تحديد حجم وتوقيت تلك التدفقات النقدية المتوقعة ودرجة عدم التأكد (المخاطرة) المحيطة بها، ويهتم متخذ القرار بتقدير العائد النقدي المتوقع من استثماره وتقييم درجة المخاطرة المترتبة عن هذا الاستثمار ومن الواضح أن حجم ونوعية ذلك العائد النقدي الذي يعود على المؤسسة يتوقف بشكل أساسي على إمكانيتها في تحقيق تدفقات نقدية في الفترات المقبلة.
- **استخدام المراجعة التحليلية في تقدير السيولة واليسر المالي:** تفيد أدوات المراجعة التحليلية في تحديد درجة السيولة والمرونة المالية واليسر المالي عن طريق معرفة نتائج الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تقوم بها المؤسسة، الأمر الذي يفيدها في تحليل مصادر الأموال واستخداماتها انطلاقا من القوائم المالية الأساسية.

المطلب الثاني: تحسين الأداء المالي باستخدام أسلوب التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسة، وسنتعرف في هذا المطلب على أسلوبين من أساليبه ألا وهما النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، بالإضافة إلى دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة.

الفرع الأول: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

من أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة فإن المحلل المالي يستخدم عدة أدوات من بينها: التحليل المالي باستخدام النسب المالية، وسنتطرق في هذا الفرع إلى أهم النسب المالية.

أولا- مفهوم النسب المالية

هي علاقة بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم في نفس الميزانية أو قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية، مثل الميزانية المالية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة، حيث تنتج النسب المالية عن طريق قسمة أي عنصر من عناصر القوائم المالية السابقة على عنصر أخر.

حيث تعرف النسب المالية كذلك بأنها عبارة عن مؤشرات كمية لنقاط القوة والضعف المالية للمؤسسة، لكي يمكن استخدام هذه النسب المالية لابد من تتوفر فيها شرطين وهما: [1]

- أن تكون النسب ذات معنى؛
- أن تكون قابلة للمقارنة.

[1] عميرش إيمان، **مرجع سابق**، ص30.

ثانيا– مزايا التحليل بالنسب المالية

يتميز التحليل بالنسب المالية بعدة خصائص أهمها: [1]

– إمكانية حسابها بيسر وسهولة؛

– نتائجها تعرض بصورة كمية قابلة للفهم والتفسير والمقارنة؛

– القدرة التنبؤية للنسب، بحيث يمكن استخدام قيمة النسبة كمؤشر مسبق على احتمال مرور المؤسسة بأحداث معينة مستقبلا بصورة تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية؛

– تفسير القوائم المالية لأغراض الاستثمار والاقتراض وقياس الوضع المالي للمؤسسة؛

– تحديد مواطن الضعف في القوائم المالية.

ثالثا– أنواع النسب المالية

هناك عدة تقسيمات للنسب المالية المستعملة في التحليل المالي وذلك حسب أهداف المحللين الماليين ومن بين هذه التقسيمات يوجد:

1– نسب السيولة: وهي النسب التي يقاس بها مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها الجارية دون تحقيق خسائر.[2]

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى قياس رأس المال العامل وتبيان وجود أو عدم وجود توازن بين الديون قصيرة الأجل وما يقابلها من أموال متداولة، كما تبين مدى سرعة تحويل الأصول الجارية إلى سيولة جاهزة.[3]

ولقياس ذلك يقوم مراجع الحسابات باستعمال النسب التالية: [4]

1–1 – نسبة السيولة العامة (نسبة التداول):

وتحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

✓ **إذا كانت هذه النسبة > 1:** معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة بالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع؛

[1] بولحبال فريد، **مرجع سابق**، ص76.

[2] ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، **دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص81.

[3] بولحبال فريد، **مرجع سابق**، ص78.

[4] مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، **التسيير المالي والمحاسبي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص37–38.

✓ **إذا كانت هذه النسبة <1:** المؤسسة في وضعية حرجة لذا عليها أن تزيد في قيمة الأصول الجارية أو تنقص من الخصوم الجارية.

– وهذا ما أدى بالباحثين إلى اعتبار أن النسبة المثالية للسيولة العامة هي بين (2،1)، وهي تحدد تبعا لنوع القطاع وطبيعة الموجودات المتداولة ومدى انتظام التدفقات.

1-2- نسبة السيولة السريعة (السيولة المختصرة):

وهي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = أصول الجارية – المخزون/ الخصوم الجارية

قيمة هذه السيولة تتراوح بين 0.3 كحد أدنى و 0.5 كحد أقصى إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة والقيم المحققة نصف الخصوم الجارية أو أقل وإذا كانت منخفضة فتدل على صعوبة الدفع.

1-3- نسبة السيولة الحالية (الفورية):

وهي النسبة التي تهتم بأكثر أصول المؤسسة سيولة وهي النقدية وذلك في علاقتها بالتزامات المؤسسة قصيرة الأجل، وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / الخصوم الجارية

ملاحظة : إذا كانت أكبر من 1 فهذا يدل على تراجع نشاط المؤسسة، نقص الاستثمارات، فائض النقدية.

2- نسب النشاط: تقيس نسب النشاط مدى نجاح إدارة المؤسسة في استغلال أصول المؤسسة الاستغلال الأمثل، ومدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة وكفاءة توزيع هذه الموارد على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أموال المؤسسة لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات وتحقيق أكبر حجم من المبيعات وبالتالي أكبر ربح ممكن.[1] ومن أهم نسب هذه المجموعة:

[1] محمد محمود يوسف، **البعد الإستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005، ص52.

2-1- معدل دوران مجموع الأصول:

يقيس هذا المؤشر درجة استغلال أصول المشروع على اختلاف أنواعها أصول غير جارية وجارية (أصول ثابتة ومتداولة) في توليد الأرباح من المبيعات وتعطى بالعلاقة التالية:

معدل دوران مجموع الأصول= صافي المبيعات/ مجموع الأصول الصافية

وتنقسم هذه النسبة إلى نوعين هما:

- **معدل دوران مجموع الأصول الثابتة= صافي المبيعات/ صافي الأصول الثابتة**
- **معدل دوران مجموع الأصول المتداولة = صافي المبيعات/ صافي الأصول المتداولة**

2-2- معدل دوران المخزون:

يشير هذا المعدل إلى عدد مرات استخدام المخزون في عملية خلق المبيعات خلال السنة، وعليه كلما زادت حركة المخزون وسرعته من بداية التخزين إلى عملية خلق المبيعات، كلما إرتفعت قدرة المؤسسة في توليد النقد وتحقيق الأرباح، حيث يمكن حساب معدل دوران المخزون من خلال العلاقتين التاليتين:[1]

- بالنسبة للبضاعة أو المواد الأولية كالتالي:

$$\text{دوران البضاعة/المواد الأولية} = \frac{\text{تكلفة شراء البضاعة أو المواداولية}}{\text{متوسط المخزون}}$$

- بالنسبة للمنتجات التامة كالتالي:

$$\text{دوران المنتجات تامة} = \frac{\text{تكلفة انتاج المنتجات المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

متوسط المخزون = (مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة) ÷ 2

[1] دردوري لحسن، **التشخيص المالي**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص62.

أما بالنسبة للمدة المتوسطة التي يتم فيها تخزين المخزونات وذلك قبل أن يتم تصريفها فيتم حسابها بالعلاقة التالية:[1]

$$\text{مدة دوران المخزون (مدة تصريف المخزون)} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

2-3- معدل دوران المدينين (العملاء): يعكس هذا المعدل عدد المرات التي تتحول فيها الحسابات المدينة في المؤسسة إلى نقدية في الدورة المالية ويعطى بالعلاقة التالية:[2]

معدل دوران العملاء= صافي المبيعات الآجلة / متوسط المدينين

يعبر هذا المعدل عن سرعة حركة الاستثمار في الحسابات المدينة، أي عدد مرات البيع بالائتمان ثم التحصيل حيث أن ارتفاع هذا المعدل يعكس كفاءة المؤسسة في تقديم الائتمان وتحصيله، أما فيما يتعلق بمتوسط الفترة فهي تعكس المدة التي تبقى فيها المبيعات الآجلة ديونا بذمة الآخرين وتعطى بالعلاقة التالية:[3]

متوسط فترة التحصيل= 360 يوم / معدل دوران الذمم المدينة

تقيس هذه النسبة الفترة التي تستغرقها عملية تحصيل الذمم المدينة، أي الفترة الزمنية التي على المؤسسة انتظارها لحين قبض ثمن مبيعاتها الآجلة نقدا، وقد يكون انخفاض هذه النسبة دليل على كفاءة إدارة التحصيل، ولكنه قد يدل أيضا على إتباع سياسة ائتمانية مشددة.

2-4- معدل دوران الدائنين (الموردين):

تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على إدارة الموردين من خلال سداد التزاماتها حيث تعطى بالعلاقة التالية:[4]

- **معدل دوران الموردين= صافي المشتريات الآجلة / متوسط الدائنين**
- **فترة التسديد الممنوحة للمؤسسة = 360 يوم / معدل دوران الحسابات**

[1] دردوري لحسن، **مرجع سابق**، ص62.
[2] محمد محمود يوسف، **مرجع سابق**، ص54.
[3] بولحبال فريد، **مرجع سابق**، ص83.
[4] محمد محمود يوسف، **مرجع سابق**، ص55.

2-5- معدل دوران رأس المال العامل:

يوضح هذا المعدل ما إذا كانت المؤسسة متوسعة في نشاطها أو تحتفظ بأصول سائلة أكثر من حاجتها، وهو يحسب بالعلاقة التالية:[1]

معدل دوران صافي رأس المال العامل= صافي المبيعات / صافي رأس المال العامل

3- نسب المديونية: تقيس نسب المديونية مدى اعتماد المؤسسة على الاقتراض في تمويل استثماراتها بالمقارنة مع التمويل المقدم من المالكين، حيث تعتبر نسب المديونية ذات أهمية للمقرضين وللمستثمرين في أسهم المؤسسة والإدارة على السواء، ولغرض تقييم الأداء المرتبط بمدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة فإنه يتم اللجوء إلى العديد من المؤشرات المالية.[2] وسوف نتطرق إلى أهمها فيما يلي:[3]

3-1- نسبة التمويل الدائم:

تبين هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول غير الجارية وتحسب كما يلي:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية

تمكن هذه النسبة من معرفة ما إذا كان للمؤسسة رأس مال العامل الذي يمثل هامش أمان يبعدها عن المخاطر التي تنتج من جراء اللجوء إلى الديون.

إذا كانت هذه النسبة > 1: فإن الأموال الدائمة تغطي الأصول غير الجارية (الأصول الثابتة).

3-2- نسبة التمويل الخاص (الذاتي):

تبين هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول غير الجارية وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية

إذا كانت هذه النسبة أكبر من 1 يعني أن الأموال الخاصة تمول الأصول غير الجارية.

[1] بولحبال فريد، **مرجع سابق**، ص83.

[2] كردودي سهام، **مرجع سابق**، ص49.

[3] براهيمي سمية، **مرجع سابق**، ص ص54-55.

3-3- نسبة الاستقلالية المالية:

وهي عبارة عن مقارنة الأموال الخاصة إلى إجمالي الديون (الخصوم غير الجارية والخصوم الجارية) على المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

تبين هذه النسبة درجة ارتباط المؤسسة بالغير، فكلما زادت الاستقلالية المالية للمؤسسة كلما أصبحت أهلا للحصول على قروض جيدة.

يجب أن تكون > 1: لكي تتميز بالاستقلالية.

3-4- نسبة قابلية التسديد:

وهي مقارنة مجموع الديون لموجودات المؤسسة فهي تبين قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة قابلية التسديد = مجموع الديون / مجموع الأصول

يجب أن تكون هذه النسبة < 0.5: لأنها كلما كانت النسبة منخفضة كان الضمان أكبر لديون الغير.

4- نسب الربحية: تعكس نسب الربحية أو ما يعرف بنسب المردودية نتائج النسب السابقة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيها يتعلق بالسيولة والمديونية، فالنسب التي سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب وأبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل المؤسسة، أما نسب الربحية فهي تعطي إجابات نهائية عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية، حيث تعتبر نسب الربحية مؤشرات عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من مبيعاتها أو من أصولها المتاحة، حيث تعد قيد أساسي لكل مؤسسة تريد البقاء والتأقلم والتطور في محيط تنافسي.[1] وفيما يلي أهم النسب المستخدمة:[2]

[1] بولحبال فريد، **مرجع سابق**، ص87.

[2] دردوري لحسن، **مرجع سابق**، ص64.

4-1- نسبة المردودية التجارية (هامش صافي الربح):

تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه الشركة مقابل كل دينار من المبيعات، ويختلف هامش الربح من قطاع إلى آخر بحسب نوعية النشاط ودرجة المنافسة أو الاحتكار الموجود في ذلك القطاع، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

نسبة المردودية التجارية = النتيجة الصافية / المبيعات

4-2- نسبة المردودية المالية (العائد على حق الملكية):

تقيس هذه النسبة مقدار ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صاف، وتعد نسبة مهمة كون أحد أبرز أهداف التسيير المالي هو تنظيم ثروة المساهمين، ويحسب من خلال العلاقة التالية:

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

4-3- نسبة المردودية الاقتصادية (العائد على مجموع الأصول):

تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه الشركة مقابل كل دينار وظفته في استخداماتها، أي ما يعطيه الدينار الواحدة من الاستخدامات الثابتة والجارية من نتيجة، لأن العبرة ليست في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول، ويحسب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة العادية قبل الضرائب والفوائد / مجموع الأصول

الفرع الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

وهو ذلك التحليل الذي يقوم بمعالجة التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة من المؤسسة في شكل وحدات نقدية، حيث يشكل أداة مهمة للتحليل المالي ذلك أنه يسمح بمراقبة التوازن بين الاستخدامات والموارد قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل؛ حيث تعتمد فكرة التوازن المالي على أساس أن الأموال التي تبقى في المؤسسة لمدة أكثر من سنة هي التي ستمول الاستعمالات في المدى الطويل وكذلك الأمر بالنسبة للأصول المتداولة التي ستمول ديون أو التزامات المؤسسة في الآجال القصيرة، وهذا التحليل يكون من خلال تحليل التوازن المالي.[1]

حيث تتمثل مؤشرات التوازن المالي في:

أولا- رأس المال العامل: يعرف على أنه الفرق بين الأموال الدائمة والأصول غير الجارية، الذي يغطى به جزء من الأصول الجارية، حيث يعتبر كتمويل جزء من دورة الاستغلال برأس مال ثابت، كما يعتبر هامش أمان بالنسبة للمؤسسة، ويحسب وفقا لما يلي:[2]

رأس المال العامل الصافي = (الأموال الدائمة) – (الأصول غير الجارية)

رأس المال العامل الصافي= (الأصول الجارية)-(الخصوم الجارية)

من العلاقة السابقة يمكن تحديد المستويات التي قد يكون عليها رأس المال العامل الصافي كالتالي:[3]

- **صافي رأس المال العامل > 0:** عند هذا المستوى لصافي رأس المال العامل فإن الأموال الدائمة تغطي الأصول غير الجارية ويبقى فائض من هذه الأموال يذهب لتمويل الأصول الجارية؛
- **صافي رأس المال العامل =0:** هناك تساوي بين الأصول الجارية بالخصوم الجارية بمعنى أن المؤسسة تستطيع تمويل أصولها المتداولة بالديون القصيرة الأجل؛
- **صافي رأس المال العامل < 0:** هناك عجز في تسديد المستحقات بسبب عدم توفر السيولة اللازمة.

[1] عباسي صابر، **مرجع سابق**، ص101.

[2] نوبلي نجلاء، **مرجع سابق**، ص112.

[3] براهيمي سمية، **مرجع سابق**، ص52.

- ويمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع تحسب وفق العلاقات التالية:[1]

*** رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة ـ الأصول غير الجارية**

*** رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون (الخصوم غير الجارية والخصوم الجارية)**

*** رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية**

*** رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة ـ الأصول غير الجارية**

ثانيا- الاحتياج في رأس المال العامل BFR: يرتبط الاحتياج في رأس المال العامل ارتباطا شديدا بدورة الاستغلال، لذا يصعب إدراك مفهومه إلا باستعراض هذه الأخيرة، ويتمثل احتياج رأس المال العامل(BFR) في الجزء من احتياج التمويل الناجم عن الأصول المتداولة باستثناء القيم الجاهزة (المخزون والقيم المحققة) غير مغطى بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة).[2] وينقسم الاحتياج في رأس المال العامل إلى:[3]

1- **الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex} :** ويمثل الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال، فكل العناصر تنتمي لدورة الاستغلال سواء كانت موارد أو استخدامات.

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

2- **الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{hex}:** يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية والتي تتميز بالطابع الاستثنائي، ويحسب من خلال الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال.

$$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$$

3- **الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR_g:** من المعادلتين السابقتين يكون الاحتياج الإجمالي في رأس المال العامل يساوي مجموع احتياجات الاستغلال واحتياجات خارج الاستغلال.

$$BFR_g = BFR_{ex} + BFR_{hex}$$

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة ج1**، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2008، ص211.

[2] عقبي حمزة، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص118.

[3] دردوري لحسن، **مرجع سابق**، ص ص45_46

ويترتب عن حساب احتياج رأس المال العامل ثلاث حالات متمثلة في:[1]

أ- **احتياجات رأس المال العامل موجب:** تحدث عندما لا تعطي المؤسسة كل احتياجات الدورة الاستغلالية باستخدام موارد الدورة بل تتعداها إلى الموارد الأخرى، لذا لابد للمؤسسة أن توفر البديل التمويلي لهذا العجز؛

ب- **احتياجات رأس المال العامل معدوم:** وهي حالة نادرة الحدوث، تعني المثالية؛

ت- **احتياجات رأس المال العامل سالب:** هو الحالة الجيدة بحيث تضمن المؤسسة الاقتصادية توازنها المالي دون التأثير السلبي على مردوديتها المالية.

ثالثا- الخزينة الصافية: تعد الخزينة الصافية من أهم المقاييس التي يتم بها قياس السيولة المالية في المؤسسة الاقتصادية، إذ تعبر الخزينة الصافية عن القيم المالية السائلة التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لمواجهة احتياجاتها اليومية، فهي تنتج إما عن طريق صافي القيم الجاهزة باستثناء السلفات المصرفية أو الفرق بين رأس المال العامل الصافي واحتياجات رأس المال العامل أي القيمة السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بطرح احتياجات رأس المال العامل من الهامش.[2] وتحسب الخزينة الصافية بطريقتين هما:[3]

1 ← **الخزينة الصافية = القيم الجاهزة ـ سلفات مصرفية**

أو

2 ← **الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي – احتياج رأس المال العامل**

[1] نوبلي نجلاء، **مرجع سابق**، ص115.

[2] ناصر دادي عدون، **كيفيات مراقبة التسيير**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000، ص25.

[3] دردوري لحسن، **مرجع سابق**، ص46.

وتتمثل الحالات المتعلقة بحساب الخزينة في:[1]

- ❖ $BFR < FR \leftarrow 0 < TN$: خزينة موجبة تعني أن رأس المال العامل يفوق احتياج رأس المال العامل وهذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة، ولكن كلما كان الفرق كبيرا دل ذلك على توفر المؤسسة على سيولة مفرطة تؤثر سلبا على مردودية المؤسسة إن لم تستغل في استثمارات جديدة.
- ❖ $BFR > FR \leftarrow 0 > TN$: خزينة سالبة وهذا يدل على أن إحتياج رأس المال العامل يفوق رأس المال العامل وهذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة، ويفرض عليها هذا الاختلال الاقتراض والذي قد يكون مكلفا جدا أو الرفع من قيمة رأس المال العامل وذلك بالتنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة، وفي بعض الأحيان يؤدي هذا الاختلال إلى الإفلاس.
- ❖ $BFR = FR \leftarrow 0 = TN$: خزينة معدومة وتعني أن رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل متساويين، وهذا يدل على توازن مالي مثالي لأن المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل وفي نفس الوقت لا تتوفر على أموال سائلة ستجمد إن وجدت.

الفرع الثالث: دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي

يهدف التحليل المالي إلى دراسة العلاقات المتوقعة بين عناصر القوائم المالية، بالإضافة إلى كشف أية علاقة بين هذه العناصر غير المتوقعة الحدوث والانتباه إلى أية ظروف غير عادية أو غير مألوفة في هذه العناصر، حيث يتلخص دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية فيما يلي:[2]

- تقييم الوضع المالي للمؤسسة بشكل عام والموقف النقدي منه بشكل خاص؛
- تقييم الوضع الإستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتقييمه للفرص والتهديدات في بيئة المؤسسة الخارجية؛
- تقييم الأداء التشغيلي من خلال تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل؛
- يمكن من مقارنة المعلومات الفعلية مع ما هو مخطط له، من أجل تحديد الانحرافات وبالتالي تحليلها ومعرفة أسبابها؛
- تمكين إدارة المؤسسة من رسم أهدافها وسياستها التشغيلية، وضمان الدقة في إعداد الخطط السنوية من أجل مزاولة النشاط الاقتصادي؛
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة، سواء على مستوى المؤسسة ذاتها أو على المستوى القومي؛

[1] عقبي حمزة، **مرجع سابق**، ص121.

[2] عميرش إيمان، **مرجع سابق**، ص27.

- يوفر مؤشرات كمية ونوعية تساعد على رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المؤسسة؛
- التنبؤ باحتمالات تعرض المؤسسة إلى الفشل المالي؛
- يساعد الإدارة في تحديد المشاكل التقنية والاقتصادية والمالية والمساعدة في تقديم البيانات الخاصة بمعالجتها؛
- يمكن متخذي القرارات من إرشاد سلوكهم لاتخاذ القرارات الرشيدة؛
- يمكن من توقع مستقبل المؤسسة من حيث تحديد نتائج الأعمال المتعلقة بها؛ وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لمواجهة احتمال فشلها وإنقاذ الملاك من خسائر محتملة.

المطلب الثالث: تحسين الأداء المالي باستخدام أسلوب تحليل الانحدار، السلاسل الزمنية

بعد التطرق إلى أسلوب التحليل المالي الذي يعتبر أسلوب تقليدي، سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أسلوبين حديثين للمراجعة التحليلية ألا وهما: تحليل الانحدار والسلاسل الزمنية، بالإضافة إلى دورهما في تحسين الأداء المالي.

الفرع الأول: استخدام أسلوب تحليل الانحدار في تحسين الأداء المالي

يعد تحليل الانحدار أكثر الأدوات الإحصائية استخداما في الإجراءات التحليلية، حيث يستخدم من أجل تقييم معقولية الرصيد وذلك بالربط بين الحساب الذي يريد الحكم على معقوليته (متغير تابع)، وبعض الحسابات الأخرى (متغيرات مستقلة)، وبذلك يمكن التنبؤ بقيمة المتغير التابع ومقارنته بالرصيد الفعلي ففي حالة اختلفت القيمة المتنبأ بها اختلافا كبيرا عن القيمة الفعلية الظاهرة في هذا الحساب، فعلى المدقق الخارجي تخصيص جهد أكبر والتوسع في فحصه.[1]

وينقسم تحليل الانحدار إلى نوعين أساسيين هما:

أولا- تحليل الانحدار البسيط: يستخدم هذا التحليل لإيجاد علاقة بين حساب معين وحساب آخر، ومحاولة التنبؤ برصيد أحد الحسابين من خلال رصيد الحساب الآخر باستخدام تلك العلاقة.[2]

[1] عميرش إيمان، **مرجع سابق**، ص37.

[2] عبد الستار عبد الجبار الكبيسي، **تقييم فعالية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية للشركات المساهمة العامة**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، 2008، ص10.

إن أبسط علاقة دالية تربط بين المتغيرين X، Y يمكن التعبير عنها على النحو التالي:[1]

$$Y_i = a + b\,x_i + u_i$$

ترمز مكونات المعادلة الخطية إلى:

Y_i: القيمة المتوقعة للحساب المطلوب التنبؤ بقيمته (المتغير التابع).

X_i: الحساب الذي يعتقد أن له علاقة بالحساب المراد التنبؤ بقيمته (المتغير المستقل).

a: عنصر ثابت من العنصر التابع المطلوب التنبؤ بقيمته.

b: ميل خط الانحدار.

U_i: معامل الخطأ العشوائي وهو يمثل أخطاء القياس وأخطاء المدخلات في النموذج.

ويمكننا استخراج قيمة الثوابت b،a من خلال المعادلتين الطبيعيتين أو من خلال طريقة المربعات الصغرى التي تجعل مربعات انحرافات القيم عن خط الانحدار أقل ما يمكن، ومجموع انحرافات القيم عن خط الانحدار تساوي الصفر، ويكون استخراج b،a وفق المعادلتين التاليتين:[2]

$$a = \frac{\sum_{i=1}^{n}(x_i-\bar{x})(y_{i-\bar{y}})}{\sum_{i=1}^{n}(x_i-\bar{x})^2}$$

$$b = \bar{y} - a\bar{x}$$

ويمكن كتابة معادلة الانحدار بصيغة الانحرافات كما يلي:

$$b = \frac{\sum_{i=1}^{n} x_i y_i}{\sum_{i=1}^{n} {x_i}^2}$$

حيث: $\bar{x}$ و $\bar{y}$ يمثلان الوسط الحسابي لقيم x, y على التوالي، ولتحديد درجة العلاقة كميا بين المتغيرين التابع والمستقل يستخدم معامل الارتباط من خلال المعادلة التالية:[3]

$$R = \pm\sqrt{r^2}$$

[1] عبد الستار عبد الجبار الكبيسي، **مرجع سابق**، ص11.

[2] كردودي سهام، **مرجع سابق**، ص54.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص55.

حيث: r^2 يمثل معامل التحديد ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$r^2 = \frac{\sum(\hat{y}_t - y)^2}{\sum(y_t - y)^2}$$

ثانيا- الانحدار الخطي المتعدد: يعتبر الانحدار الخطي المتعدد تقنية إحصائية قياسية في أدوات البحث وهو امتداد للانحدار الخطي البسيط، فهو يقوم على أساس إيجاد علاقة بين أرصدة مجموعة من الحسابات (متغيرات مستقلة)، ورصيد حساب آخر (متغير تابع) وذلك للاستدلال بالمتغيرات المستقلة في إيجاد قيمة المتغير التابع.[1]

تأخذ معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يضم عدد(p) متغير مستقل الصيغة التالية:[2]

$$y_i = a + b_1x_1 + b_2x_2 \dots\dots\dots + b_nx_n + u_i$$

$$y_i = a + \sum_{i=1}^{p} B_iX_i + u_i$$

حيث أن:

y_i: قيمة المتغير التابع

$a, b_1, b_2 \dots b_n$: معاملات ثابتة.

$x_1, x_2, x_{23} \dots x_n$: قيمة المتغيرات المستقلة.

u_i: الخطأ العشوائي.

n: عدد المشاهدات.

الفرع الثاني: استخدام أسلوب السلاسل الزمنية في تحسين الأداء المالي

السلاسل الزمنية من التقنيات الحديثة المستخدمة في أغراض التوقع، وتحمل هذه التقنية ضمن طياتها العديد من المفاهيم، حيث تعتبر السلسلة الزمنية عبارة عن تسلسل لمجموعة من المشاهدات مرتبة عبر الزمن، وفي الغالب يتم جمع هذه الملاحظات أو المشاهدات في فترات زمنية منفصلة متباعدة بالتساوي، عندما يكون هناك متغير واحد فقط على أساسه يتم إجراء هذه الملاحظات.[3] والجدول التالي يوضح لنا نماذج السلاسل الزمنية كالتالي:

[1] عميرش إيمان، **مرجع سابق**، ص40.

[2] بولحبال فريد، **مرجع سابق**، ص100.

[3] حضري خولة، **استخدام السلاسل الزمنية من خلال منهجية بوكس جينكيز في اتخاذ القرار الإنتاجي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الأساليب الكمية في التسيير، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص31.

الجدول رقم (01): نماذج السلاسل الزمنية

النموذج	التعريف
النموذج التجميعي	هو العلاقة التجميعية بين مركبات السلسلة الزمنية، ويمكن التعبير عن هذا النموذج رياضيا كما يلي: $$Y_t = T + C + S + I$$
النموذج الجدائي	هو علاقة الضرب بين مكونات السلسلة الزمنية الأربعة، أي أن: $$Y_t = T.C.S.I$$
النموذج المختلط	هو مزيج بين النموذج التجميعي والنموذج الجدائي، وبالتالي يمكن كتابة العديد من العلاقات الرياضية التي تربط بين مكونات السلسلة الزمنية كالعلاقة التالية: $$Y_t = T + C.S.I$$

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من مذكرة بولحبال فريد، **استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية المراجعة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2009-2010، ص104.

وتتمثل أهداف السلاسل الزمنية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة فيما يلي:[1]

- إن تتبع تاريخ معين يمكن من اكتشاف بعض الأنماط من أجل وصف التوقعات، هنا يتم افتراض أن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج ومن خلال تحليل مفصل يمكن وضع توقعات قوية تتصدى للتغيرات المفاجئة وغير المتوقعة؛
- خلق الروابط بين المتغيرات من أجل إجراء المقارنات والارتباطات، وبالتالي التمكن من استبعاد بعض العلاقات التي لا معنى لها داخل السلسلة الزمنية أو إدخال علاقات أخرى تتفاعل مع السلسلة الملاحظة؛
- تحديد العلاقة السببية بين المتغيرات؛
- تحديد الاتجاهات والدورات ومن خلالها فمن الممكن تحليل التفاعلات بين مختلف المتغيرات من أجل تحقيق التوازن؛
- تصحيح التغيرات الموسمية فبمقارنة مستوى الموسمية عبر سنتين مثلا سنتمكن من استنتاج السلوك، وسيتم توفير معلومات إضافية ضرورية لصقل القيم الموسمية وفهم تطورها؛
- اكتشاف أية تغيرات هيكلية مثل التغير الدائم أو المؤقت في الطريقة التي يتم بها إنشاء المتغير؛
- الرقابة على العمليات فمن الضروري تعيين المتغيرات التي لها تأثير قوي على بقية الاقتصاد من أجل توقع التطورات المحتملة.

[1] عميرش إيمان، **مرجع سابق**، ص ص44-45.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تبيان الأسس النظرية للمراجعة التحليلية، وتقييم الأداء المالي بواسطة المراجعة التحليلية، يمكن القول أن هذا الأسلوب الحديث امتاز بالدقة في عملية المراجعة لأنه يقدم التحليلات التفصيلية لنتائج أعمال المؤسسة من خلال الأساليب والمؤشرات الذي يعتمدها المراجع خلال تنفيذه لأساليب المراجعة التحليلية التي تساهم بشكل كبير في إعطاء تقييم أداء المؤسسة.

كذلك حاولنا التطرق في هذا الفصل إلى كيفية تأثير استخدام أساليب المراجعة التحليلية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وقد قمنا بالتركيز على أساليب المراجعة الحديثة كتحليل الانحدار وأسلوب السلاسل الزمنية التي لها أثر كبير في تقييم الأداء المالي.

الفصل الثاني:

أساليب المراجعة التحليلية ودورها في تحسين الأداء المالي في الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز– بسكرة –

تمهيد الفصل:

سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز– بسكرة – وذلك بتطبيق أسلوبين من أساليب المراجعة التحليلية، ومعرفة كيف أن استخدام أساليب المراجعة التحليلية تساعد في تحسين الأداء المالي للشركة، وذلك من خلال تطبيق أحد الأساليب التقليدية المتمثل في التحليل المالي، وتطبيق أحد الأساليب الحديثة المتمثل في السلاسل الزمنية.

وللإلمام بكافة جوانب هذا الفصل ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

يتناول المبحث الأول تعريف الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز، يتم في هذا المبحث تقديم الشركة، والتعرف إلى الهيكل التنظيمي لها.

يتعرض المبحث الثاني إلى دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز، حيث سنتطرق إلى حساب كل من النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي في هذا المبحث بالإضافة إلى تحليل وتفسير النتائج.

أما المبحث الثالث فيتطرق إلى تحسين الأداء المالي باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية، وسنستخدم أسلوب السلاسل الزمنية للتنبؤ بمبيعات الشركة لسنة 2018، بالإضافة إلى تحليل النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: التعريف بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز – بسكرة –

بعد التطرق للجانب النظري للمراجعة التحليلية ودورها في تحسين الأداء المالي في الفصل الأول سنقوم بتدعيم ذلك بجانب تطبيقي وارتأينا أن نجري الدراسة التطبيقية في الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز – بسكرة – وسنتعرض في هذا المبحث إلى تقديم لهاته الشركة وشرح لمختلف الأقسام والمديريات الموجودة في هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: تقديم الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز – بسكرة –

تعتبر الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز من الشركات الرائدة في الجزائر لما لها من أهمية في الاقتصاد الوطني، فهي شركة عمومية جزائرية مجال نشاطها نقل الطاقة وتوزيعها، وقانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى من قطاعات الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة إلى الشركة ولاسيما في ميدان تسويق الكهرباء والغاز نحو الخارج، لهذا حاولنا في هذا المطلب إعطاء لمحة عن هاته الشركة.

الفرع الأول: نشأة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز

أنشئت الشركة في يناير 2006 ، وتتوفر لها شبكة كهرباء طولها 54.394 كلم في الجهد المنخفض والمتوسط MT/BT وشبكة غاز طولها 7.102 كلم في الضغط المتوسط و المنخفض BP/MP.

تتولى تسيير 1.290.058 زبونا (الجهد المتوسط والجهد المنخفض) (بالنسبة للكهرباء) و 389.410 زبونا (الضغط المنخفض والضغط المتوسط) (بالنسبة للغاز).

- تتألف شبكتها التجارية من 42 وكالة.
- تستخدم الشركة التوزيع الوسط 3211 عونا.
- تنفذ الشركة التوزيع الوسط برنامج استثمار لتحقيق هدفين اثنين هما:
  - تطوير شبكاتها وتلبية الطلب.
  - تحديث نمط استغلالها وتسييرها وفي هذا الإطار، فإن مركز التحكم الوطني BCC يشكل مشروعا مهيكلا من أجل إدارة الشبكات وتحسين نوعية الخدمة.
- تخضع الوظيفة التجارية لبرنامج استثنائي في مجال توظيف وتكوين الموارد البشرية.

الفرع الثاني: التطورات التي مرت بها طريقة التسيير بالشركة

لقد مرت الشركة فيما يخص طريقة تسييرها بالعديد من المراحل تمثلت فيما يلي:

- بموجب المرسوم الرئاسي رقم 195-02 المؤرخ في أول يونيو سنة 2002، المتضمن القانون الأساسي للشركة الجزائرية للكهرباء والغاز المسماة سونلغاز– شركة مساهمة – تحولت سونلغاز من مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري إلى شركة مساهمة تحوز الدولة رأسمالها.
- وهذا الانتقال تمليه ضرورة قيام سونلغاز بتكييف نفسها للتلاؤم مع القواعد الجديدة لتسيير القطاع التي أوجبها القانون ولاسيما انفتاح الأعمال والأنشطة وولوج باب المنافسة، وإمكانية اللجوء إلى التساهمية الخاصة، ومن ناحية أخرى فإن هذا القانون الأساسي الجديد يخول المؤسسة استقلالية أكبر ويسمح لها بأن تمارس مسؤولياتها كاملة.
- إن تحديد هدفها الاجتماعي ليفتح لها أفاقا جديدة، فزيادة على أنشطتها المعتادة من إنتاج الكهرباء ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز، توفرت لسونلغاز إمكانية العمل والتدخل اتجاه قطاع المحروقات والقيام على العموم بممارسة أعمال خارج الجزائر.

الفرع الثالث: عملية تشييد الشركة كمجمع صناعي

بدأت عملية تحويل سونلغاز في جانفي 2004 مع إنشاء ثلاث شركات "مهن قاعدية"، وهكذا فإن الوحدات المسؤولة عن إنتاج الكهرباء ونقلها وعن نقل الغاز قد شيدت كفروع تضمن إنجاز هذه النشاطات، ويتعلق الأمر بما يلي:

- الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE.
- الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباء GRTE.
- الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الغاز GRTG.

في سنة 2005، تم إنشاء فرعين جديدين (المهن المحيطة)، أي:

- الشركة المدنية لطب العمل SMT.
- مركز البحث وتطوير الكهرباء والغاز CREDEG.

خلال هذه السنة ذاتها، عرفت بعض الفروع المحيطة التي أنشئت في 1998 إعادة هيكلية.

- أدمجت الشركات الأربع لصيانة وخدمات السيارات لتكوّن شركة وحيدة هي شركة: صيانة وخدمات السيارات MPV.

- وكذلك الأمر بالنسبة لشركات صيانة المحولات الثلاث التي تم جمعها في شركة وحيدة هي: شركة خدمات المحولات الكهربائية SKMK.

وهكذا اكتمل شكل قطب فروع (المهن المحيطة) مع الفروع التي كانت موجودة سابقا وهي:

- شركة النقل والشحن الاستثنائي للتجهيزات الصناعية والكهربائية TRANSMEX التي أنشئت في 1993.
- شركة الوقاية والعمل الأمني SPAS التي أنشئت في 1996 والتي تضمن حماية أكثر من 800 موقع لمجمع سونلغاز عبر جميع أنحاء التراب الوطني.
- صندوق الخدمات الاجتماعية والثقافية FOSC، وهي شركة مدنية مكلفة بقطاع الخدمات الاجتماعية لفائدة عمال جميع فروع مجمع سونلغاز، أنشئت في 1997.
- نزل المزارعينHMP، الذي تم اقتناؤه في 1997.
- شركة صيانة التجهيزات الصناعية MEI، أنشئت في 1998.
- وكذا الشركة الجزائرية لتقنيات الإعلام SAT Info، أنشئت بدورها في 1998.
- وأخيرا إنشاء المتجر الجزائري للعتاد الكهربائي والغازي CAMEG في 2003، وهو فرع مهمته الرئيسية تسويق العتاد الكهربائي والغازي عبر شبكة توزيع تغطي مجموع أنحاء التراب الوطني.

– في 2006، تم إنشاء خمس شركات "مهن قاعدية" أخرى فرع أول:

- مسير منظومة الكهرباء OS، مكلف بإدارة نظام إنتاج/نقل الكهرباء.

كما تم إنشاء أربعة فروع تضمن مهنة توزيع الكهرباء والغاز، هي:

- الشركة الجزائرية لتوزيع كهرباء وغاز الجزائرSDA.
- الشركة الجزائرية لتوزيع كهرباء وغاز الوسط SDC.
- الشركة الجزائرية لتوزيع كهرباء وغاز الشرق SDE.
- الشركة الجزائرية لتوزيع كهرباء وغاز الغرب SDO.

– تضاف هذه الشركات الخمس لكل من الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE، والشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباء GRTE، والشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الغاز GRTG، لتكون قطب (المهن القاعدية).

يتضمن هذا القطب الأخير كذلك:

- شركة كهرباء ترقة SKT.
- شركة كهرباء كدية الدروش SKD.
- شركة كهرباء البروقية SKB.
- شركة كهرباء سكيكدة SKS.

هذه الشركات الأربع هي محطات إنتاج الكهرباء أنشئت بمساهمة سوناطراك.

خلال هذه السنة ذاتها2006، وفي سياق دعم تنظيم سونلغاز على شكل مجمع وإنجاز برنامج تطوير هام للمجمع، عادت مؤسسات الأشغال الخمس، وهي:

- شركة أشغال الكهربة KAHRIF.
- شركة الأشغال والتركيب الكهربائي KAHRAKIB.
- شركة إنجاز القنوات KANAGHAZ.
- شركة إنجاز المنشآت الأساسية INERGA.
- شركة التركيب الصناعي ETTERKIB.

إلى أحضان مجمع سونلغاز بقرار للسلطات العمومية، بعد أن كانت عبارة عن هياكل إنجاز مندمجة في المؤسسة، ثم رقيت إلى مؤسسات مستقلة على ضوء إعادة الهيكلة التي تمت في 1983.

– في جانفي 2007، جاء دور مراكز الانتقاء والتكوين التابعة لسونلغاز لترقى إلى فرع هو: معهد التكوين في الكهرباء والغاز IFEG، وتم توقيع إنهاء عملية إعادة هيكلة مجمع سونلغاز مع إنشاء شركة هندسة الكهرباء والغاز CEEG في شهر جانفي 2009، الأمر الذي جعل عدد فروع قطب "الأشغال" يبلغ ستة فروع، في هذا التاريخ ذاته، تم إنشاء شركتين أخرتين هما: الجزائرية لتكنولوجيا الإعلام ELIT وشركة الممتلكات العقارية للصناعات الكهربائية والغازية SOPIEG.

أصبحت سونلغاز اليوم مجمعا صناعيا يتكون من 39 شركة، منها ست شركات مساهمة مباشرة هي:

- الشركة الجزائرية للطاقة AEC.
- الشركة الجزائرية للطاقة والاتصالات AETC.
- الطاقة الجديدة الجزائر NEAL.
- شركة الخدمات الهندسية الجزائرية ALGESCO.

- الشركة الجزائرية الفرنسية للهندسة والإنجاز SAFIR.
- شركة كهرباء حجرة النوس SKH.

هذا دون حساب المساهمات غير المباشرة مثل (كهرماء)، وأخذ مساهمة من خلال فرع AEC، وقد التحق فرع أخير بالمجمع في جوان 2009 هو (إنارة الرويبة).

وتتمثل مهمة شركة توزيع الكهرباء والغاز للوسط SDC فيما يلي:

- إستغلال وصيانة شبكة توزيع الكهرباء والغاز.
- تطوير شبكات الكهرباء والغاز بحيث يسمح بربط زبن جدد بها.
- تسويق الكهرباء والغاز.

تغطي الشركة التوزيع الوسط مناطق البليدة، البويرة، المدية، تيزي وزو، الجلفة، ورقلة، بسكرة، الواد، الأغواط، غرداية، إليزي وتمنراست.

الفرع الرابع: آفاق الشركة

تسعى الشركة إلى تحقيق العديد من الأهداف المستقبلية نذكر منها:

- إن طموح الشركة هو أن تغدو شركة تنافسية لكي تقوى على مواجهة المنافسة التي تلوح ملامحها في الأفق، وأن تكون في الأمد المنظور من بين أفضل المتعاملين الخمسة التابعين للقطاع في حوض البحر الأبيض المتوسط.
- أن تكون شركة مساهمة في مشروع محطة توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية والغاز في حاسي الرمل.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز – بسكرة –

سنتطرق في هذا المطلب إلى الهيكل التنظيمي لهاته الشركة لمعرفة أكثر كيفية تقسيم هذه المديريات والمهام المسندة لكل مديرية.

الفرع الأول: مديريات الشركة

أولا– مدير التوزيع: يمثل قمة الهرم بالشركة مكلف في حدود معينة بضمان توزيع الطاقة الكهربائية والغازية وإيصالها إلى زبائن الشركة في أحسن الظروف ذات النوعية الجدية، الاستمرارية في التقديم، والسعر المناسب.

ثانيا– الأمانة العامة

ثالثا– المكلف بالاتصال: يقوم بالعديد من المهام نذكر منها مايلي:

- تحضير وتنظيم المعلومات الموجهة إلى الجمهور والزبائن باستعمال كل الوسائل المتاحة.
- المشاركة مع المديرية العامة في التظاهرات التجارية.
- اقتراح مواضيع الإشهار وإعلام الزبائن حسب الطبيعة المحلية.
- ربط علاقات وثيقة مع كل أنواع وسائل الاتصال.

رابعا– المكلف بالقضايا القانونية:

- يعد الممثل القانوني للشركة في المحكمة، المجلس القضائي...الخ.
- يتابع تنفيذ القرارات القانونية.
- يتكفل بكل القضايا القانونية كرفع دعوى حول التعدي على ممتلكات الشركة أو الشكاوي ورفع الدعوى ضد المديرية من طرف الزبائن.
- يساعد كل الأقسام في القضايا ذات الطابع القانوني (رفع دعوى قضائية).
- تنظيم المعلومات القانونية وتقديمها وقت الضرورة.
- حضور اجتماعات لجنة النظافة والأمن على مستوى المديرية CHS.
- السهر على تطبيق كل الإجراءات الوقائية في مجال النظافة والأمن.
- إعداد الإحصائيات حول حوادث الغاز والكهرباء مع المصالح التقنية.

خامسا– المكلف بالأمن الداخلي: يقوم بـ:

- المتابعة الميدانية لكل المقاييس الأمنية داخل المديرية (الحراس ،الجدران...).
- تقرير دوري إلى المسؤولين حول الوضعية الأمنية للمديرية ومختلف وكالاتها.

– إعداد تقرير فوري بعد حدوث أي طارئ مباشر.

– إعداد مخطط الأمن الداخلي (سري جدا) بالتعاون مع المصالح الأمنية للولاية.

الفرع الثاني: أقسام مديرية الشركة الجهوية للتوزيع

أولا– قسم استغلال الشبكات الكهربائية والغازية Exploitation Elec et GAZ:

يهتم بمراقبة واستغلال الشبكات الكهربائية والغازية، الصيانة، تطوير الشبكتين السابقتين، القيام بالأشغال تحت التوتر TST (الكهرباء).

ثانيا– قسم الدراسات والأشغال (الكهرباء والغاز) Etude d'Exécution et Travaux Elec et GAZ:

أغلب مهامه بالميدان، له 3 مصالح:

1– **مصلحة الدراسات والأشغال:** تقوم بكل ما يتعلق بالدراسة (الموقع، المخططات...الخ).

2– **مصلحة السوق والبرمجة:** تقوم بإنشاء الطلبات الخاصة برخص الحفر، البناء، استقبال مخطط التشفير الخاص بمقدار الأشغال المرسل من مصلحة الدراسات، وغيرها من مهام تخص السوق والبرمجة.

3– **مصلحة تسيير الاستثمار:** تقوم بما يلي:

– تسيير القروض الخاصة بأمر الدفع ومتابعة تنفيذها.

– استقبال وإجراء الأمر بالدفع لكل فواتير المؤسسات المنفذة للمشاريع.

– إنشاء عناصر الإحصاء الخاصة بتحقيق المشاريع (الفيزيائية والمالية).

– فتح وإغلاق رخص البرامج.

ثالثا– قسم العلاقات التجارية Division Relation Commerciales:

له خمس وكالات تجارية: Biskra 1، Biskra 2، طولقة، سيدي عقبة، أولاد جلال، به مصلحتين:

1– **مصلحة التقني التجاري:** وهي مصلحة مسؤولة على متابعة طلبات الزبون MT/MP (ذوي التوتر المتوسط ذو الضغط المتوسط) ومختلف الوثائق الخاصة بإيصالات جديدة لزبون جديد أو إحداث تغيرات على مستوى الشبكة، إضافة إلى فوترة كل الأشغال الخاصة بطلب الزبون الجديد أو زبون مشترك.

2– **مصلحة الزبائن:** تهتم بكل أمور الزبائن وملفاتهم (فوترة، تحصيل الديون ...).

رابعا– قسم تسيير الأجهزة المعلوماتية Gestion des Systèmes Informatiques:

يقوم بـ:

- تسيير وصيانة العتاد المعلوماتي على مستوى المديرية والمصالح التقنية لها.
- تطوير تطبيقات المعلوماتية، طبع الفواتير الكهربائية.
- تحليل إحصائيات المشتريات والمبيعات.

خامسا– قسم المالية والمحاسبة:

يقوم بعدة مهام أهمها:

- تحضير الميزانية.
- إعداد الجداول البيانية لحصيلة الأنشطة للمديرية.
- ضمان مراقبة ومحاسبة كل العمليات المالية.
- تسيير الحسابات البنكية والبريدية للمديرية ...الخ.

سادسا– قسم الموارد البشرية Ressources Humaines:

يهتم بـ:

- توزيع الإطارات بالمؤسسة.
- تسيير الموارد البشرية (دخول موظفين جدد، الحضور، الغياب، التكوين، التربصات، العطل، الأجر..).

سابعا– قسم الوسائل العامة Affaire Générales:

يقوم بـ:

- تسيير الوسائل المادية.
- مراقبة وتسيير النظافة وصيانة المقرات.
- تسيير بريد المديرية.
- السهر على تسيير الممتلكات المتنقلة.
- تموين مختلف المصالح.
- الاهتمام بالمشتريات.
- تنظيم حظيرة السيارات (تأمين، المتابعة، الوقود).

والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز– بسكرة– :

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز – بسكرة –

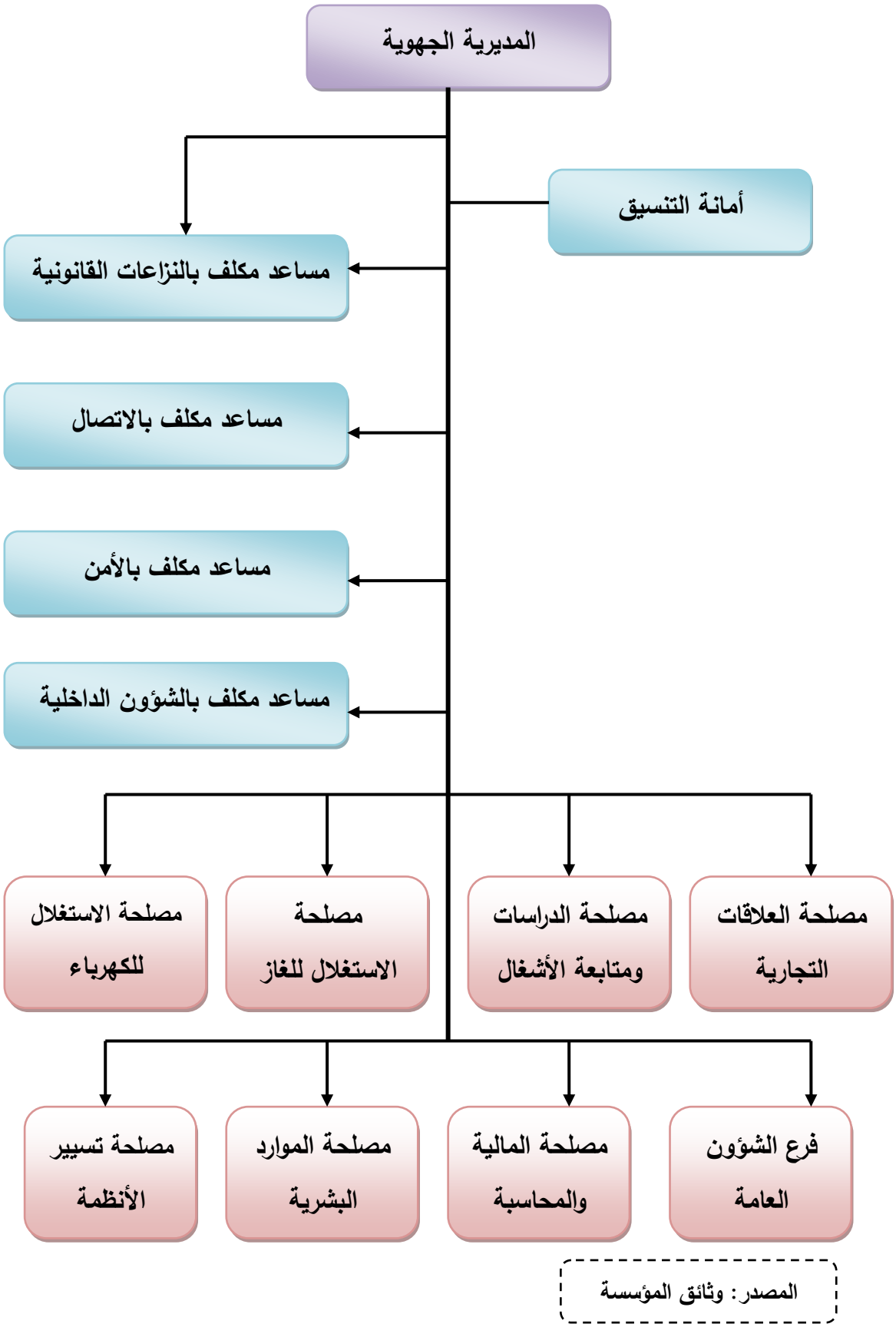

المصدر: وثائق المؤسسة

المبحث الثاني: التحليل المالي ودوره في تحسين الأداء المالي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز – بسكرة –

استكمالا للجوانب النظرية لهذا البحث سنحاول من خلال هذا المبحث تطبيق أسلوب التحليل المالي بشقيه النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي في تنفيذ مراجعة حسابات الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز – بسكرة – على أرض الواقع باعتباره من أكثر أساليب المراجعة التحليلية شيوعا واستعمالا، وذلك لما له من أثر فعال في الرقابة وفي تفعيل كفاءة أداء أي مؤسسة اقتصادية مهما كان حجمها ونوع نشاطها، كما أنه يعتبر عاملا أساسيا من عوامل المحاسبة والإدارة.

المطلب الأول: تحسين الأداء المالي من خلال النسب المالية

سوف نستخدم في هذا المطلب أسلوب النسب المالية لعملية المراجعة، ومقارنة بيانات الشركة لسنة المراجعة 2017 مع ما يقابلها من بيانات في الفترات السابقة (2014، 2015، 2016)، وذلك من أجل قياس مدى التطور أو التراجع الذي حدث في نشاط الشركة.

الفرع الأول: إعداد الميزانيات المختصرة

للقيام بعملية حساب وتحديد المؤشرات والنسب المالية، يجب إعداد الميزانيات المختصرة لسنوات الدراسة (2014،2015،2016،2017) انطلاقا من ميزانيات الشركة محل الدراسة.

الجدول رقم (02): الميزانية المختصرة لسنة 2014

الوحدة: دج

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول غير الجارية	**18491022235.64**	**84.23**	**الأموال الدائمة**	**20371638507.04**	**92.79**
الأصول الجارية	**3461481496.93**	**15.77**	الأموال الخاصة	15137169414.35	68,95
قيم الاستغلال	214680.00	00.01	الخصوم غير الجارية	5234469092.69	23.84
قيم محققة	2995140173.84	13.64	**الخصوم الجارية**	**1580865225.53**	**07,21**
قيم جاهزة	466126643.09	02.12			
مجموع الأصول	**21952503732.57**	**100**	**مجموع الخصوم**	**21952503732.57**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحقين رقم (01) و(02).

والشكل الموالي يوضح جانب الأصول والخصوم للميزانية المختصرة لسنة 2014:

الشكل رقم (04): الميزانية المختصرة لسنة 2014 (جانب الأصول والخصوم)

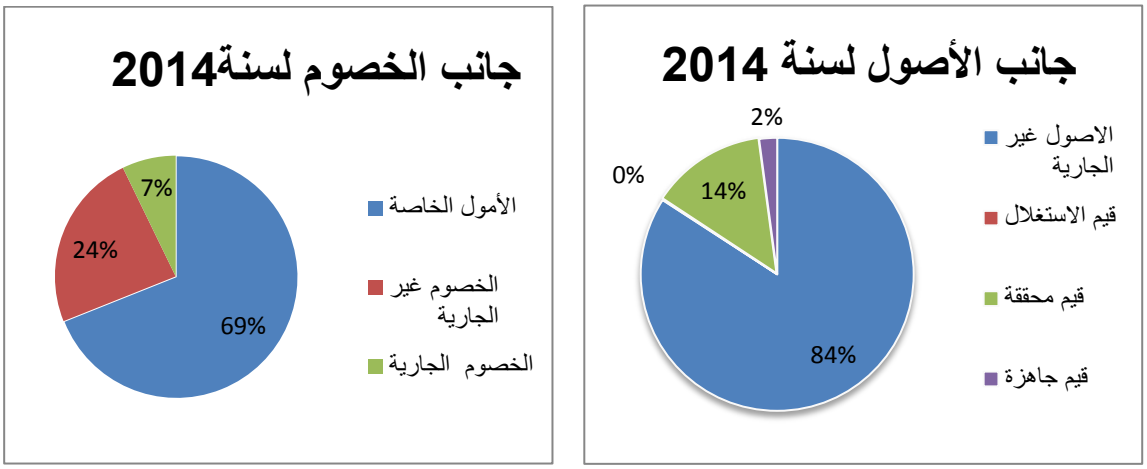

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة لسنة 2014.

من خلال الميزانية المختصرة للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز– بسكرة – لسنة 2014، والشكل البياني لها يتضح أن أصولها غير الجارية أكبر من أصولها الجارية فهي تحتل تقريبا 84% من مجموع الأصول، أما فيما يخص الخصوم فهي تقريبا متكونة من أموالها الخاصة كما نلاحظ اعتماد المؤسسة على الديون الطويلة والمتوسطة (الخصوم غير الجارية) بشكل أكبر من الديون القصيرة (الخصوم الجارية).

الجدول رقم (03): الميزانية المختصرة لسنة 2015

الوحدة: دج

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول غير الجارية	**21930368292.15**	**84.98**	**الأموال دائمة**	**23038502660.76**	**89.28**
الأصول الجارية	**3874178664.97**	**15.02**	الأموال الخاصة	17056274812.32	66.09
قيم الاستغلال	784140.00	00.01	الخصوم غير الجارية	5982227848.44	23.19
قيم محققة	2992272166.06	11,59	**الخصوم الجارية**	**2766044296.36**	**10.72**
قيم جاهزة	881122358.91	03.42			
مجموع الأصول	**25804546957.12**	**100**	**مجموع الخصوم**	**25804546957.12**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحقين رقم (03) و(04).

والشكل الموالي يوضح جانب الأصول والخصوم للميزانية المختصرة لسنة 2015:

الشكل رقم (05): الميزانية المختصرة لسنة 2015 (جانب الأصول والخصوم)

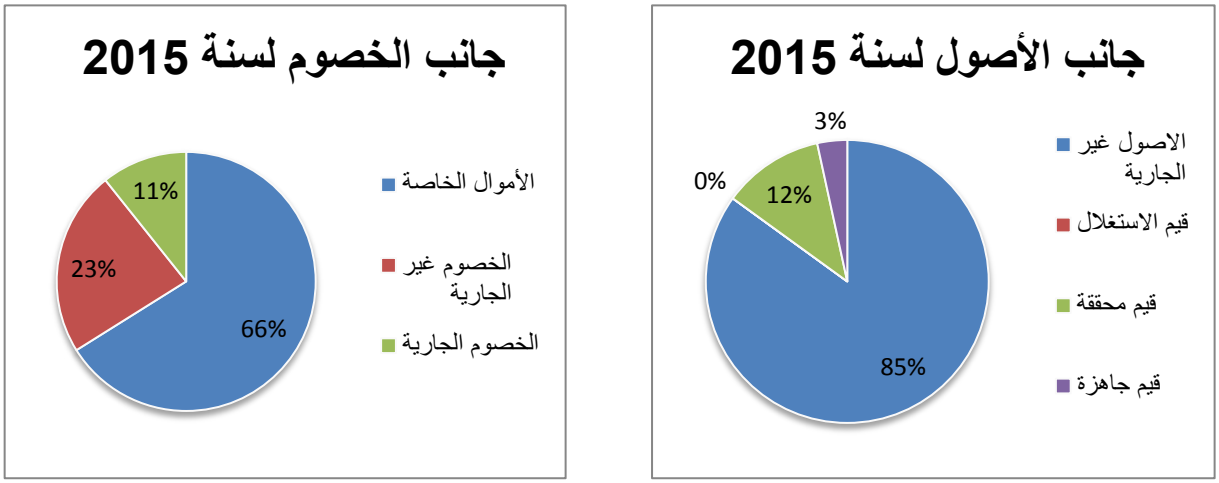

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة لسنة 2015.

من خلال الميزانية المختصرة للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز– بسكرة – لسنة 2015، والشكل البياني لها يتضح أن أصولها غير الجارية زادت بنسبة طفيفة مقارنة ب2014، أما الخصوم فهي تقريبا متكونة من أموالها الخاصة مع انخفاض في الديون الطويلة والمتوسطة (الخصوم غير الجارية) بنسبة طفيفة تقابلها زيادة في الديون القصيرة (الخصوم الجارية) بنسبة 4%.

الجدول رقم (04): الميزانية المختصرة لسنة 2016

الوحدة: دج

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول غير الجارية	**25318745762.81**	**82.79**	**الأموال دائمة**	**26189846271.83**	**85.64**
الأصول الجارية	**5262118425.07**	**17.21**	الأموال خاصة	20005731886.57	65.42
قيم الاستغلال	790047.63	00.01	الخصوم غير الجارية	6184114385.26	20.22
قيم محققة	4728790222.20	15.46			
قيم جاهزة	532538155.24	01.74	**الخصوم الجارية**	**4391017916.05**	**14.36**
مجموعة الأصول	**30580864187.88**	**100**	**مجموع الخصوم**	**30580864187.88**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحقين رقم (05) و(06).

والشكل الموالي يوضح جانب الأصول والخصوم للميزانية المختصرة لسنة 2016:

الشكل رقم (06): الميزانية المختصرة لسنة 2016 (جانب الأصول والخصوم)

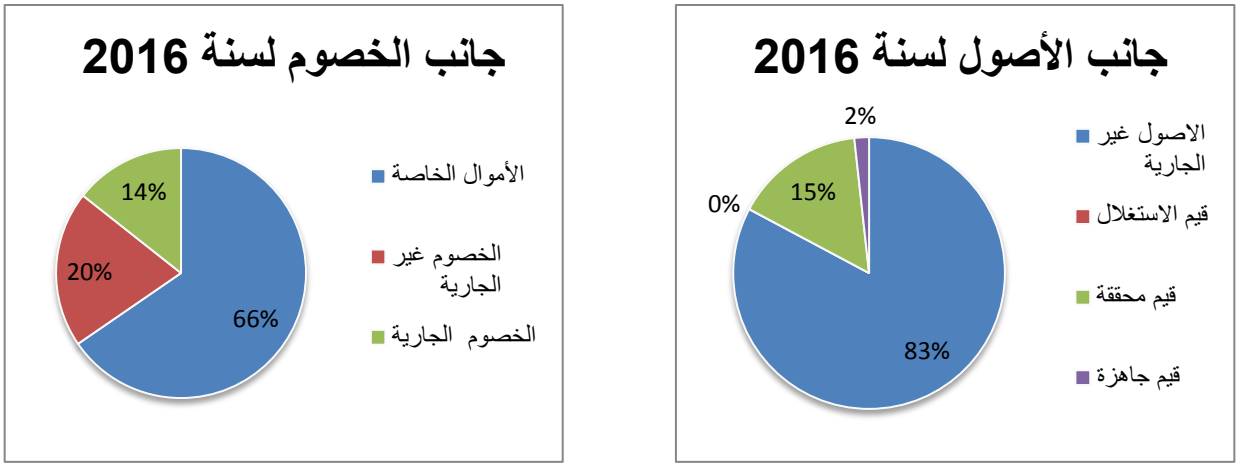

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة لسنة 2016.

من خلال الميزانية المختصرة للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز– بسكرة – لسنة 2016، والشكل البياني لها يتضح أن أصولها غير الجارية نقصت بنسبة قليلة تقدر بـ 2% مقارنة بـ2015، أما الخصوم فهي تقريبا متكونة من أموالها الخاصة كما نلاحظ انخفاض في الديون الطويلة والمتوسطة بنسبة قليلة توازيها زيادة في الديون القصيرة بنفس النسبة، هذا ما يدل أن المؤسسة بدأت تعتمد على الديون القصيرة في تمويل نشاطها.

الجدول رقم (05): الميزانية المختصرة لسنة 2017

الوحدة: دج

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول غير الجارية	**26642485311.29**	**77.43**	**الأموال دائمة**	**30273993999.37**	**87.98**
الأصول الجارية	**7763916078.25**	**22.57**	الأموال الخاصة	23648717515.06	68.73
قيم الاستغلال	804800.00	00.01	الخصوم غير الجارية	6625276484.31	19.25
قيم محققة	7401138606.95	21.51			
قيم جاهزة	361972671.30	1.05	**الخصوم الجارية**	**4132407390.17**	**12.02**
مجموعة الأصول	**34406401389.54**	**100**	**مجموع الخصوم**	**34406401389.54**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحقين رقم (07) و(08).

والشكل الموالي يوضح جانب الأصول والخصوم للميزانية المختصرة لسنة 2017:

الشكل رقم (07): الميزانية المختصرة لسنة 2017 (جانب الأصول والخصوم)

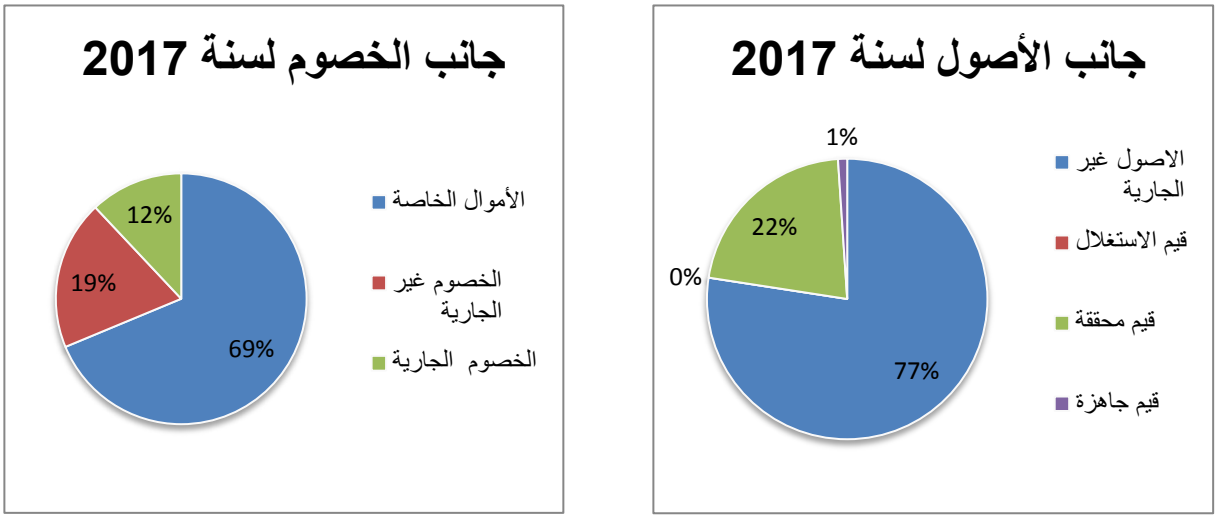

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة لسنة 2017.

من خلال الميزانية المختصرة للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز– بسكرة – لسنة 2017، والشكل البياني لها يتضح أن أصولها غير الجارية انخفضت بنسبة 6% حيث قابلتها زيادة في أصولها الجارية، أما في جهة الخصوم فنلاحظ زيادة في الأموال الخاصة بنسبة 3% ونسبة الديون الطويلة والمتوسطة (الخصوم غير الجارية) انخفضت بنسبة قليلة جدا، أما الديون القصيرة (الخصوم الجارية) فقد شهدت انخفاضا طفيفا.

الفرع الثاني: حساب النسب المالية للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز – بسكرة –

أولا– نسب السيولة: تقيس هذه النسب قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

والجدول التالي يوضح هذه النسب:

الجدول رقم (06): نسب السيولة للفترة 2014-2017

النسبة	العلاقة	2014	2015	2016	2017
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	2.1896	1.4006	1.1983	1.8787
نسبة السيولة السريعة	الأصول الجارية–المخزون/ الخصوم الجارية	2.1894	1.4003	1.1982	1.8785
نسبة السيولة الحالية	القيم الجاهزة / الخصوم الجارية	0.2948	0.3185	0.1212	0.0875

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة للسنوات 2014-2017.

والشكل الموالي يوضح تطورات نسبة السيولة:

الشكل رقم (08): تطورات نسب السيولة للفترة 2014-2017

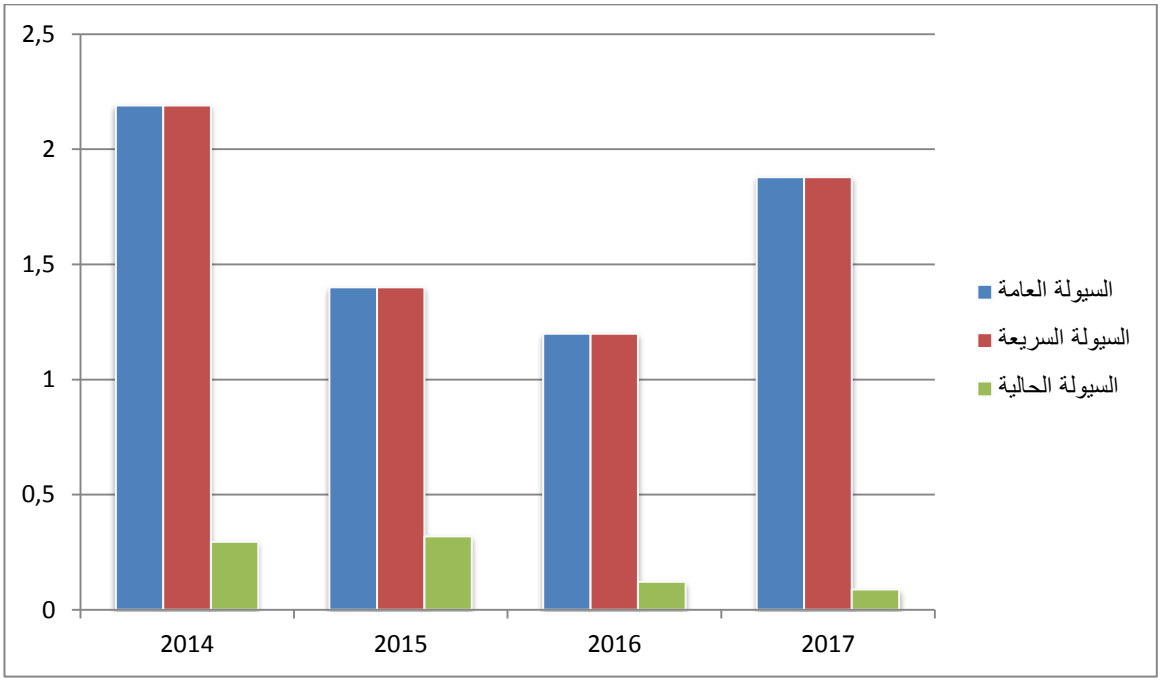

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حساب نسب السيولة للفترة 2014-2017.

تحليل وتفسير نسب السيولة:

* **نسبة السيولة العامة:** نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني أن نسب السيولة العامة لسنوات الدراسة 2014-2015-2016-2017 تفوق 1 وهذا يدل على سلامة المركز المالي للشركة حيث أن نسبة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية أكبر من 1 وهذا دليل على أن الشركة قادرة على تسديد التزاماتها في الأجل القصير.

* **نسبة السيولة السريعة:** نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني أن نسب السيولة السريعة لسنوات الدراسة 2014-2015-2016-2017 هي تقريبا تتساوى مع نسب السيولة العامة، لأن نسبة المخزونات قليلة جدا وهذا نظرا لطبيعة نشاط الشركة حيث أنها خدماتية وليست إنتاجية، ومنه نستطيع القول أن الشركة قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون بيع مخزوناتها.

* **نسبة السيولة الحالية:** نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني أن نسب السيولة الحالية لسنوات الدراسة 2014-2015-2016-2017 هي 0.2948، 0.3185، 0.1212، 0.0875 على التوالي وهي أقل من 1 وهذا يعني أن الشركة تستطيع تغطية ديونها قصيرة الأجل من السيولة الجارية دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها والاحتفاظ بالأموال السائلة التي تعد أكثر من حاجتها.

ثانيا– نسب النشاط: تقيس هذه النسب مدى نجاح إدارة المؤسسة في استغلال أصول المؤسسة الاستغلال الأمثل، والجدول التالي يوضح هذه النسب:

الجدول رقم (07): نسب النشاط للفترة 2014–2017

النسبة	العلاقة	2014	2015	2016	2017
معدل دوران مجموع الأصول	صافي المبيعات/ مجموع الأصول الصافية	0.2951	0.2748	0.2996	0.3087
معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات/ الأصول الثابتة	0.3503	0.3233	0.3619	0.3987
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات/ الأصول المتداولة	1.8716	1.8304	1.7412	1.3682
معدل دوران صافي رأس المال العامل	صافي المبيعات/ صافي رأس المال العامل	3.4448	6.3995	10.518	2.9252

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة للسنوات 2014–2017 والملحقين (09) و(10).

والشكل الموالي يوضح تطورات نسب النشاط:

الشكل رقم (09): تطورات نسب النشاط للفترة 2014–2017

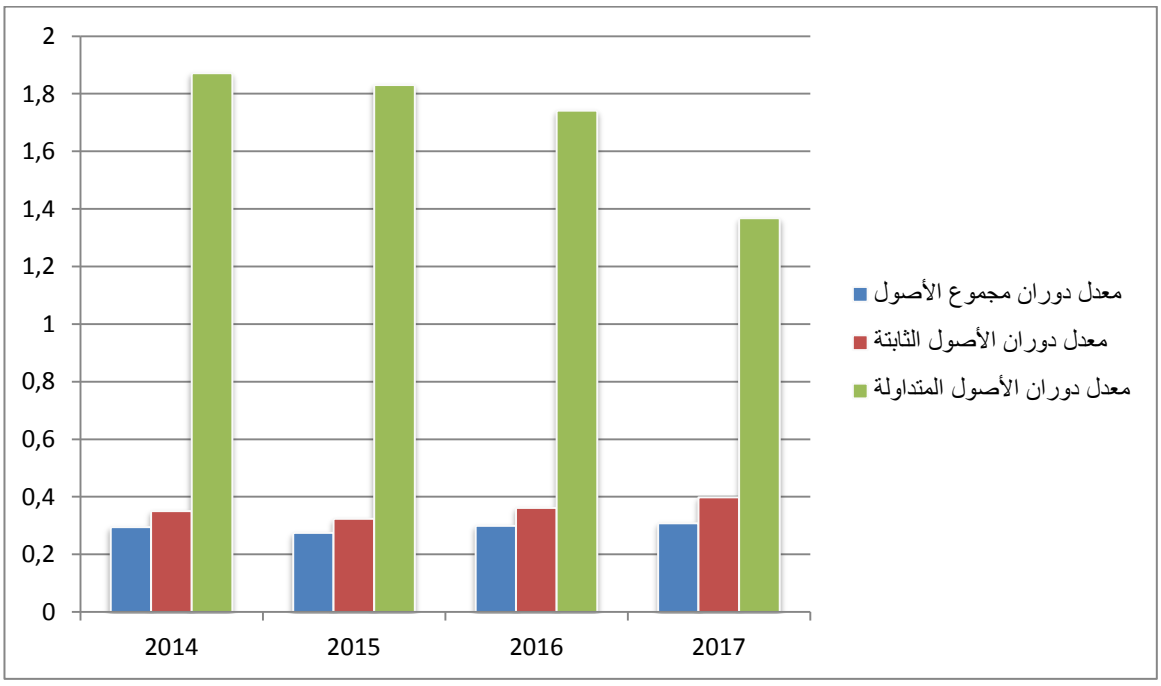

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حساب نسب النشاط للفترة 2014–2017.

تحليل وتفسير نسب النشاط:

* **معدل دوران مجموع الأصول:** من خلال الجدول والشكل البياني يتضح أن استغلال الشركة لأموالها المستثمرة في مجموع الأصول تتميز بالثبات نسبيا مع تحسن طفيف خلال السنتين 2016 و2017، وتبين أن كل1 دج يولد 0.2951 من المبيعات خلال 2014، أما سنة 2015 فإن كل 1 دج يولد 0.2748 من المبيعات، أما سنة 2016 فإن كل 1 دج يولد 0.2996 من المبيعات، وفي سنة 2017 يولد 1 دج 0.3087 من المبيعات، وبالتالي فإن الشركة قد حققت أعلى نسبة في سنة 2017 وهذا ما يدل على تحسن كفاءة الشركة في تسيير وإدارة ممتلكاتها.

* **معدل دوران الأصول الثابتة:** من خلال الجدول والشكل البياني للشركة يتضح أنه يوجد تذبذب طفيف في نسبة دوران الأصول الثابتة خلال سنوات الدراسة حيث تناقصت في سنة 2015 لتسجل أدنى نسبة 0.3233 ثم عادت لتتزايد حتى وصلت 0.3987 كأعلى نسبة في سنة 2017، وهذا ما يدل على أن الشركة تستغل أصولها الثابتة بكفاءة وفعالية في توليد المبيعات.

* **معدل دوران الأصول المتداولة:** من خلال الجدول والشكل البياني يتضح أن معدل دوران الأصول المتداولة في تناقص مستمر خلال سنوات الدراسة 2014–2017، إلا أن هذه المعدلات أكبر من 1 وهذا ما دليل على حسن استغلال الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز لأصولها المتداولة.

ثالثا– نسب المديونية: تقيس نسب المديونية مدى اعتماد المؤسسة على الاقتراض في تمويل تثبيتاتها والجدول التالي يوضح هذه النسب:

الجدول رقم (08): نسب المديونية للفترة 2014-2017

النسبة	العلاقة	2014	2015	2016	2017
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/ الأصول غير الجارية	1.1017	1.0505	1.0344	1.1363
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/ الأصول غير الجارية	0.8186	0.7777	0.7901	0.8876
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/ مجموع الديون	2.2210	1.9496	1.8917	2.1983
نسبة قابلية التسديد	مجموع الديون/ مجموع الأصول	0.3104	0.3390	0.3458	0.3126

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة للسنوات 2014-2017.

والشكل الموالي يوضح تطورات نسبة المديونية:

الشكل رقم (10): تطورات نسب المديونية للفترة 2014-2017

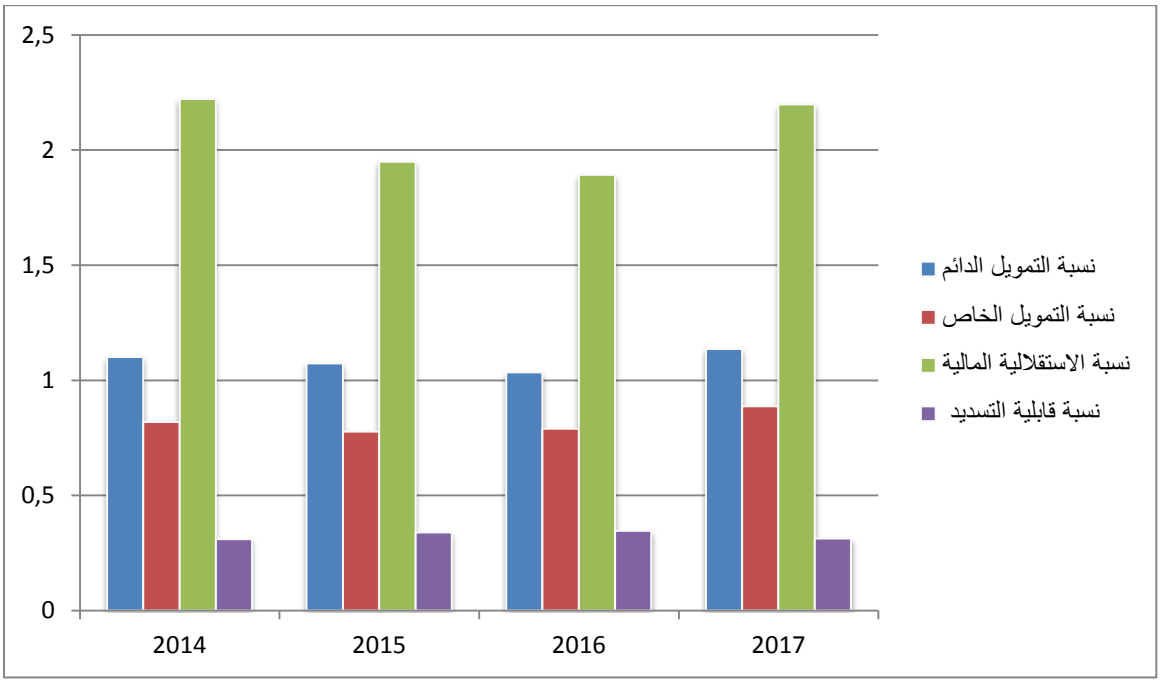

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حساب نسب المديونية للفترة 2014-2017.

تحليل وتفسير نسب المديونية:

* **نسبة التمويل الدائم:** نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن نسبة التمويل الدائم ثابتة نسبيا خلال سنوات المراجعة 2014-2017 وهي أكبر من 1 وهذا يدل على أن أموال الشركة الدائمة تغطي أصولها غير الجارية وجزء من أصولها الجارية، أي أنها تملك رأس مال عامل موجب يمكنها من مواجهة المخاطر التي قد تحدث خلال دورة الاستغلال كالمخاطر الناجمة عن إمكانية انخفاض سرعة دوران بعض عناصر الأصول الجارية أو زيادة سرعة دوران بعض عناصر الخصوم الجارية.

* **نسبة التمويل الخاص:** نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن نسبة التمويل الخاص متذبذبة قليلا خلال سنوات الدراسة 2014-2017 وهي أقل من 1، وهذا يدل أن الأموال الخاصة للشركة لا تغطي أصولها غير الجارية، وهذا يدل على الضعف المالي للشركة.

* **نسبة الاستقلالية المالية:** نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن نسبة الاستقلالية المالية خلال سنوات الدراسة 2014-2017 أكبر من 1 وهذا دليل جيد يدل على أن الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز تتمتع بالاستقلالية المالية.

* **نسبة قابلية التسديد:** نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أن نسبة قابلية التسديد خلال سنوات الدراسة 2014-2017 أقل من 0.5 وهذا يدل أن الشركة قادرة على تسديد ديونها، مما يبعدها من خطر العسر المالي.

رابعا– نسب الربحية: تقيس هذه النسب مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، والجدول التالي يوضح هذه النسب:

الجدول رقم (09): نسب الربحية للفترة 2014–2017

النسبة	العلاقة	2014	2015	2016	2017
نسبة المردودية التجارية	النتيجة الصافية / المبيعات	0.2697	0.2943	0.2154	0.0896
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة	0.1154	0.1223	0.0986	0.0402
نسبة المردودية الاقتصادية	النتيجة العادية قبل الضرائب والفوائد/ مجموع الأصول	0.0795	0.0807	0.0645	0.0276

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة للسنوات 2014–2017 والملحقين (09) و(10).

والشكل الموالي يوضح تطورات نسب الربحية:

الشكل رقم (11): تطورات نسب الربحية للفترة 2014–2017

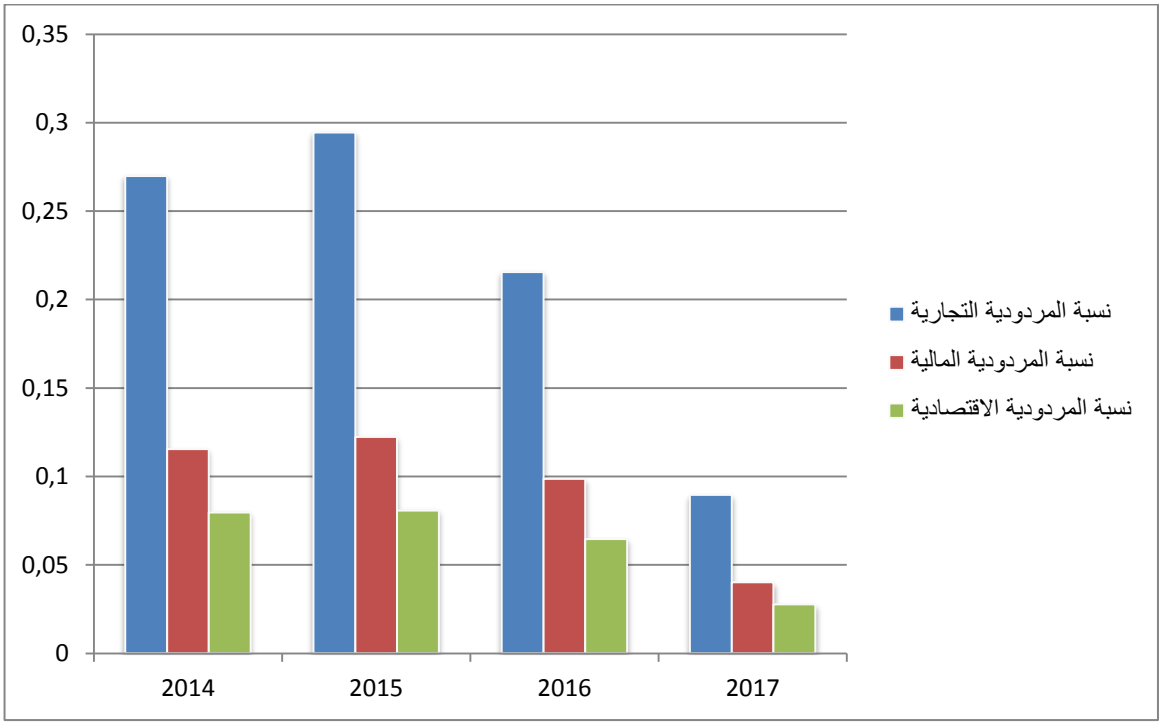

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حساب نسبة الربحية للفترة 2014–2017.

تحليل وتفسير نسب الربحية:

* **نسبة المردودية التجارية:** من خلال الجدول والشكل البياني يتبين أن الشركة قد حققت نسب المردودية التجارية التالية 0.2697، 0.2943، 0.2154، 0.0896 لسنوات الدراسة 2014-2015-2016-2017 على التوالي، حيث نرى أن هذه النسب متذبذبة قليلا حيث حققت أكبر نسبة لها في 2015 سنة حيث أن كل 1دج من رقم أعمال الشركة يحقق ربح قدره 0.2943 دج، بينما حققت أقل نسبة لها في سنة 2017 حيث يحقق 1دج من رقم أعمال الشركة 0.0896 دج.

* **نسبة المردودية المالية:** من خلال الجدول والشكل البياني يتبين أن الشركة قد حققت نسب المردودية المالية التالية 0.1154، 0.1223، 0.0986، 0.0402 لسنوات الدراسة 2014-2015-2016-2017 على التوالي، حيث نرى أن هذه النسب متذبذبة قليلا هي الأخرى حيث حققت أكبر نسبة لها في سنة 2015 وهي 0.1223 دج مقابل 1دج مستثمر من الأموال الخاصة، وقد حققت أقل نسبة لها في سنة 2017 وهي 0.0402 دج مقابل 1دج مستثمر من الأموال الخاصة.

* **نسبة المردودية الاقتصادية:** من خلال الجدول والشكل البياني يتبين أن الشركة قد حققت نسب المردودية الاقتصادية التالية 0.0795، 0.0807، 0.0645، 0.0276 لسنوات الدراسة2014-2015-2016-2017 على التوالي، حيث حققت أكبر نسبة في 2015 حيث أن كل 1دج موظف في استخدامات الشركة يحقق ربح قدره 0.0807 دج، وحققت أقل نسبة في سنة 2017 حيث يحقق كل 1دج موظف في استخدامات الشركة 0.0276 دج.

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

بعد الانتهاء من إعداد الميزانيات المختصرة وحساب النسب المالية نأتي إلى اشتقاق عدة مؤشرات مالية نستخدمها عند القيام بعمليات التحليل لتحسين الأداء المالي، وهذه المؤشرات كالتالي:

الفرع الأول: التحليل المالي من خلال رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل الهامش من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل الأصول الجارية بعد تمويل الأصول غير الجارية، والجدول التالي يوضح أنواع رأس المال العامل وكيفية حسابها:

الجدول رقم (10): أنواع رأس المال العامل للفترة 2014-2017

الوحدة: دج

النوع	العلاقة	2014	2015	2016	2017
رأس المال العامل الصافي	(الأموال الدائمة) – (الأصول غير الجارية)	1880616271.4	1108134368.61	871100509.02	3631508688.08
رأس المال العامل الإجمالي	مجموع الأصول الجارية	3961481496.93	3874178664.97	5262118425.07	7763946078.25
رأس المال العامل الخاص	(الأموال الخاصة) – (الأصول غير الجارية)	-3353852821.2	-4874120479.80	-5313013876.24	-2993767796.23
رأس المال العامل الأجنبي	مجموع الديون (الخصوم غير الجارية والجارية)	6815334318.22	8748272144.80	10575132301.31	10757683874.48

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة للفترة 2014-2017.

ولتسهيل التحليل نقوم بالتمثيل البياني للجدول أعلاه في الشكل التالي:

الشكل رقم (12): تطورات أنواع رأس المال العامل للفترة 2014-2017

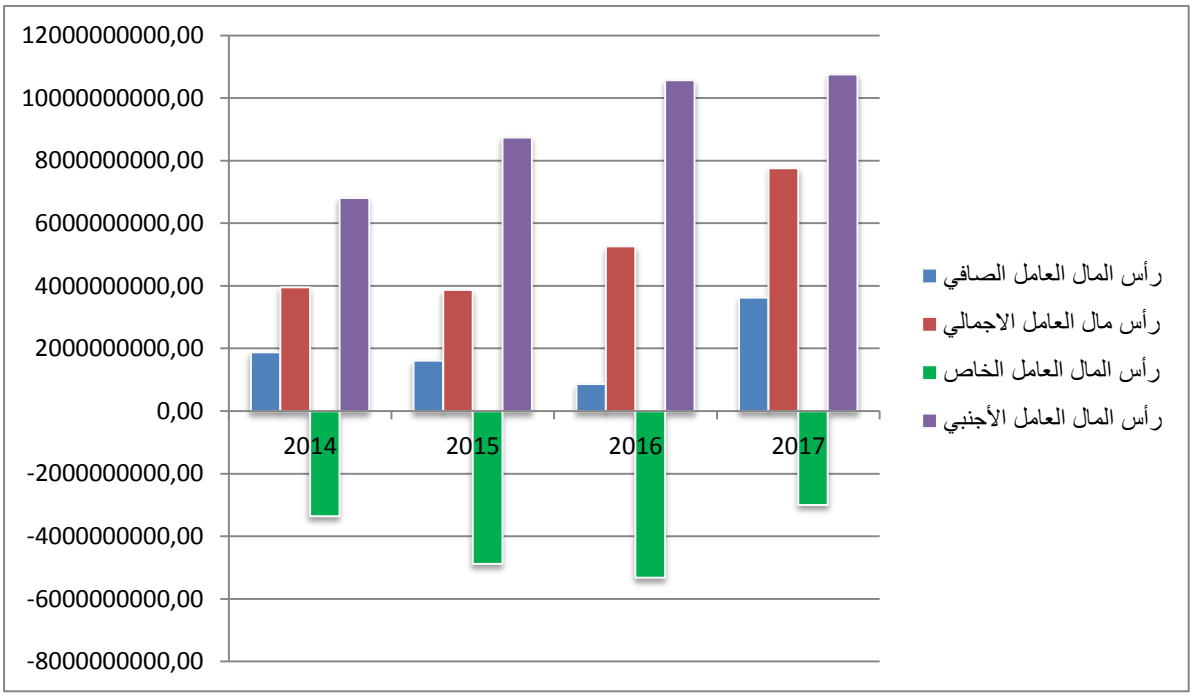

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول أنواع رأس المال العامل للفترة 2014-2017.

وكشرح للنتائج المتحصل عليها من الجدول والشكل البياني:

* رأس المال العامل الصافي موجب في سنوات الدراسة 2014-2017 وأن قيمته جد معتبرة وهذا ما يؤكد أن الشركة تملك هامش أمان، وتمول أصولها غير الجارية عن طريق أموالها الدائمة، كما يلاحظ ارتفاع في رأس المال العامل الصافي في سنة 2017 وهذا راجع إلى الانخفاض في الأصول غير الجارية لأن الشركة قد تنازلت على بعض من تثبيتاتها.

* رأس المال العامل الإجمالي يزداد تدريجيا عبر سنوات الدراسة 2014-2017 وهذا راجع إلى زيادة سيولة الشركة وذلك لأن الأصول الجارية هي أصول متوقع تحويلها إلى نقد خلال فترة قصيرة في الغالب سنة.

* رأس المال العامل الخاص وقيمته سالبة في جميع سنوات الدراسة 2014-2017 وهذا يعني أن الشركة غير قادرة على تغطية أصولها غير الجارية من أموالها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية وهذا ما يفسر ارتفاع قيمة الديون الطويلة والقصيرة.

* رأس المال العامل الأجنبي يزداد تدريجيا عبر سنوات الدراسة 2014-2017 وهذا راجع إلى زيادة الشركة في الاعتماد على القروض الطويلة والقصيرة الأجل وذلك لتمويل جزء من أصولها غير الجارية.

الفرع الثاني: التحليل المالي من خلال احتياج رأس المال العامل

يدل احتياج رأس المال العامل على توازن المؤسسة في الأجل القصير، وهو عبارة عن العلاقة بين التداول في الأصول الجارية والخصوم الجارية.

احتياج رأس المال العامل= (قيم الاستغلال+ قيم محققة) – (الخصوم الجارية– سلفات مصرفية)

والجدول التالي يبين كيفية حساب احتياج رأس المال العامل للفترة 2014–2017:

الجدول رقم (11): احتياجات رأس المال العامل للفترة 2014–2017

الوحدة: دج

البيان \ السنوات	2014	2015	2016	2017
قيم الاستغلال+قيم محققة	2995345853.84	2993056306.06	472580269.83	7401943406.95
الخصوم الجارية– سلفات مصرفية	1580865225.53	2766044296.36	439101916.05	4132407390.17
احتياج رأس المال العامل	1414489628.31	227012009.7	338562353.78	3269536016.78

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة للفترة 2014–2017.

والشكل التالي يبين تطورات احتياج رأس المال العامل للفترة 2014–2017:

الشكل رقم (13): تطورات احتياج رأس المال العامل للفترة 2014-2017

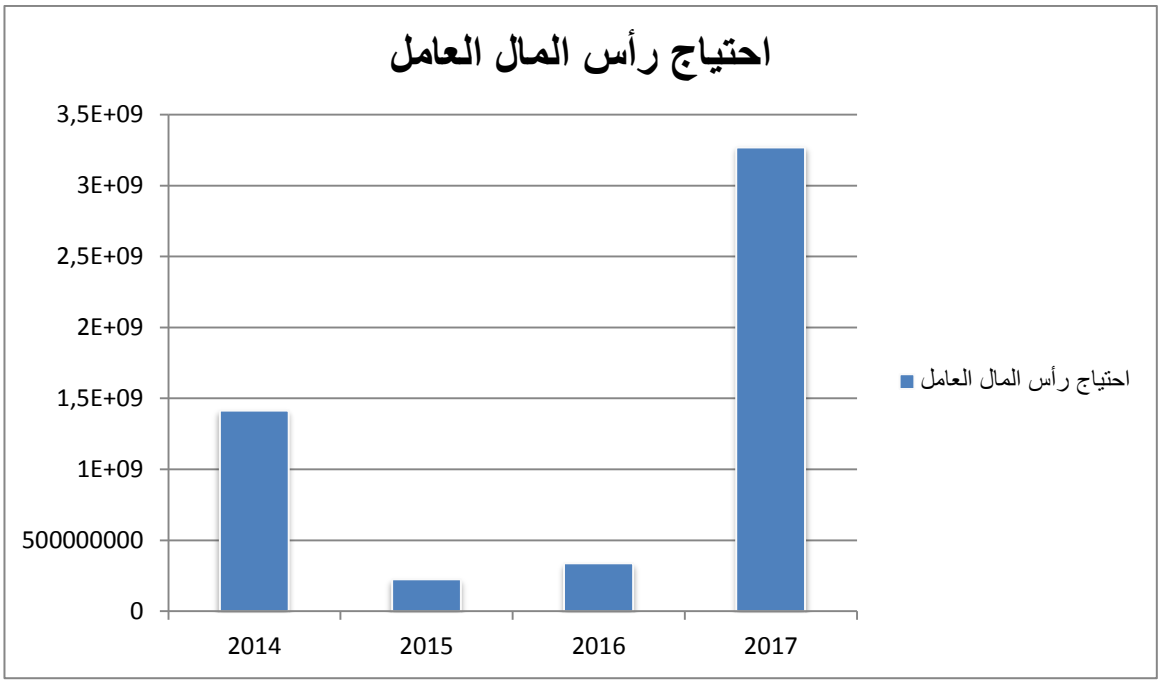

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول احتياج رأس المال العامل للفترة 2014-2017.

وكشرح للنتائج المتحصل عليها من الجدول والشكل البياني:

احتياج رأس المال العامل موجب خلال سنوات الدراسة 2014-2017، حيث كان في سنة 2014 1414489628.31 ثم انخفض سنة 2015 ليصبح 227012009.7 ثم ارتفع قليل سنة 2016 ليكون 338562353.78 ثم ارتفع سنة 2017 ارتفاعا ملحوظا ليصبح 3269536016.78، وعليه ينبغي على الشركة إيجاد موارد لتغطية هذه الاحتياجات، وهذه الوضعية تستلزم على الشركة القيام بتخفيض قيمة احتياجات التمويل عن طريق تخفيض قيمة الحقوق لدى الغير.

الفرع الثالث: التحليل المالي من خلال الخزينة الصافية

تعبر الخزينة الصافية عن القيم المالية السائلة التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة الاقتصادية، وتحسب كما يلي:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي – احتياج رأس المال العامل

والجدول التالي يوضح قيم الخزينة الصافية في الفترة 2014-2017:

الجدول رقم (12): الخزينة الصافية للفترة 2014-2017

الوحدة: دج

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017
رأس المال العامل الصافي	1880616271.4	1108134368.61	871100509.02	3631508688.08
احتياج رأس المال العامل	1414489628.31	227012009.7	338562353.78	3269536016.78
الخزينة الصافية	466126643.09	881122358.91	532538155.24	361972671.30

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة للفترة 2014-2017.

وللتوضيح أكثر يتم التمثيل البياني لهذه القيم في الشكل التالي:

الشكل رقم (14): تطورات الخزينة الصافية للفترة 2014-2017

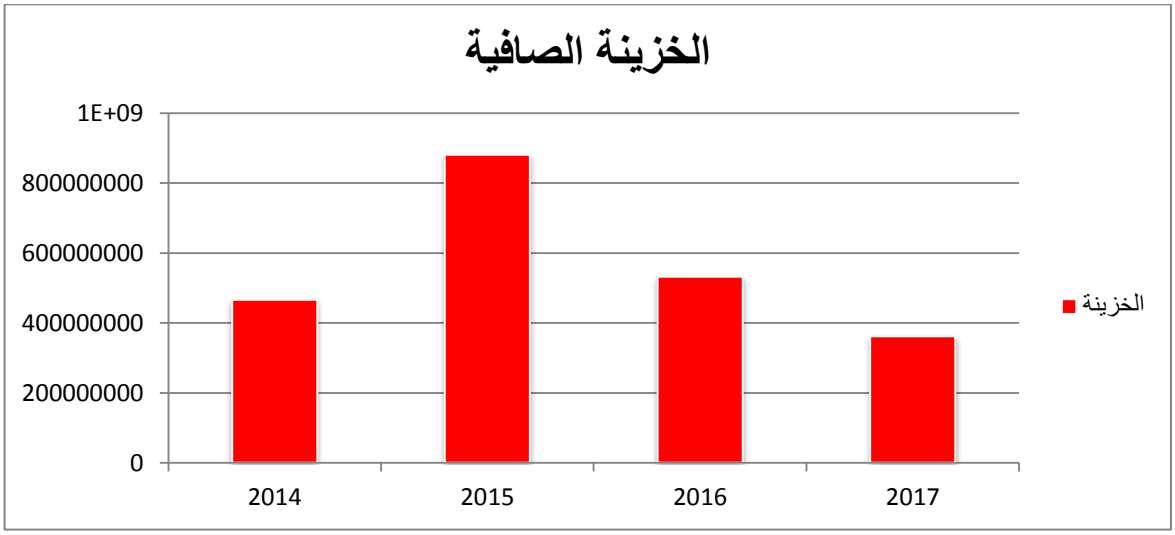

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول الخزينة الصافية للفترة 2014-2017.

وكشرح للنتائج المتحصل عليها من الجدول والشكل البياني:

الخزينة الصافية خلال سنوات الدراسة 2014–2017 موجبة وهي وضعية جيدة للشركة، بحيث كانت قيمة الخزينة الصافية في سنة 2014 تساوي 466126643.09 ثم ارتفعت في سنة 2015 لتحقق أعلى قيمة في هذه السنة بـ881122358.91 ثم انخفضت في سنة 2016 لتكون 532538155.24 ثم انخفضت مرة أخرى في سنة 2017 لتصبح 361972671.30 وهذا راجع لانخفاض في قيمة القيم الجاهزة ومنه الشركة في وضعية تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال.

وفي الأخير نستطيع القول أن الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز– بسكرة – حققت الشروط الثلاثة للتوازن وهي :

1- FRng>0

2- BFRg<FRng

3- TN>0

وقد حققت خزينة صافية موجبة أي أن استخدامات الخزينة (النقد وما في حكمه المتواجد في خزائن والحسابات الجارية للشركة) أكبر من موارد الخزينة، أو بمعنى آخر (من المعادلة الرئيسية للخزينة الصافية) فإن رأس المال العامل الصافي الإجمالي يغطي احتياجاته، مع ملاحظة أن هناك فائضا موجبا قدره 466126643.09 دج، 881122358.91 دج، 532538155.24 دج، 361972671.30 دج خلال سنوات 2014–2017 على التوالي، وهو ما يتعين على الشركة أن تتأكد أن لا يكون أكثر من اللازم كون هذه الأموال أموال عاطلة تتحمل الشركة تكاليف عليها في أغلب الحالات (جزء منها ديون مالية طويلة بفوائد).

المبحث الثالث: تحسين الأداء المالي باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية

يعد أسلوب السلاسل الزمنية من الأساليب الحديثة للمراجعة التحليلية حيث يساعد على تحسين الأداء المالي في المؤسسة محل المراجعة، وذلك من خلال التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، لهذا سنحاول التنبؤ بالمبيعات المستقبلية للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز– بسكرة – لسنة 2018 من خلال الاعتماد على المبيعات الشهرية لأربعة سنوات سابقة 2014–2015–2016–2017.

المطلب الأول: استخدام أسلوب السلاسل الزمنية في التنبؤ بمبيعات الشركة

سوف نقوم في هذا المطلب بالتنبؤ بالمبيعات الشهرية لسنة 2018 باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز– بسكرة– ببناء نموذج مبسط للسلاسل الزمنية من نوع المتوسط المتحرك (MA)

الفرع الأول: تحديد الشكل النموذجي العام للسلسلة الزمنية

قبل القيام بأي تحليل للسلسلة الزمنية نقوم بعرض الشكل البياني لتطور حجم المبيعات عبر الزمن كالتالي:

الشكل رقم (15): تطورات حجم المبيعات الشهرية للفترة 2014–2017

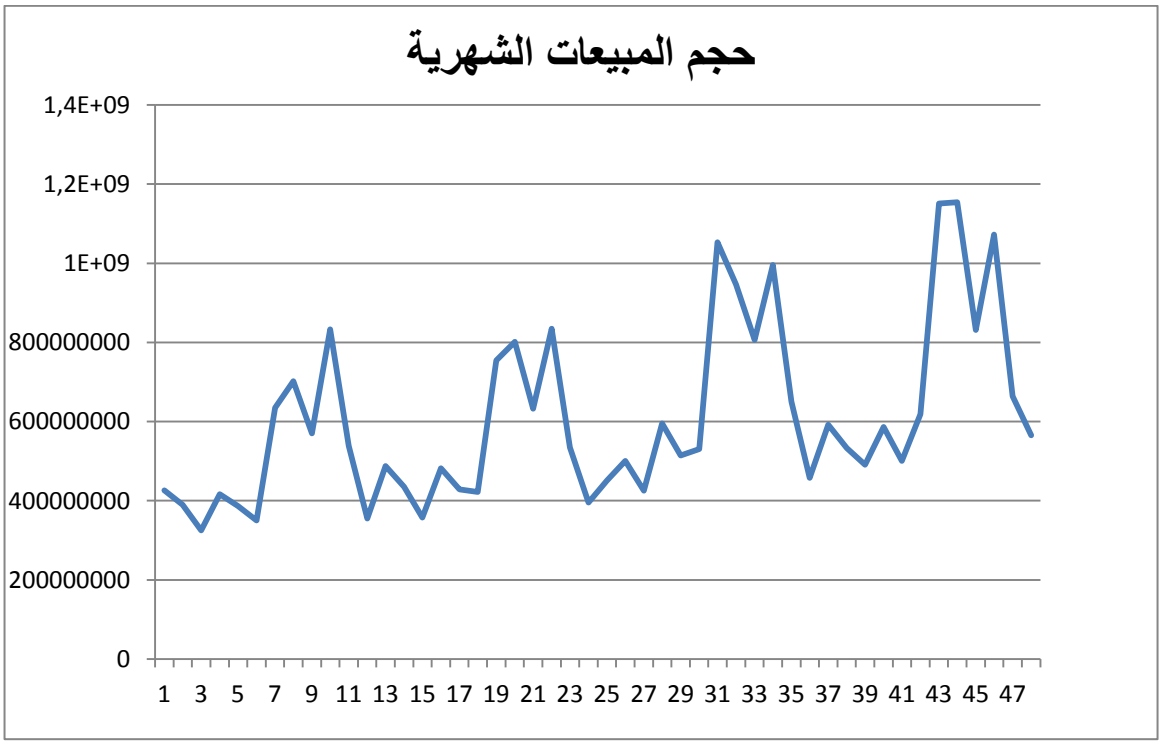

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

المنحنى البياني للسلسلة الأصلية يعطي لنا الملاحظات التالية:

- اتجاه عام متنامي.
- أن تذبذبات أو تغيرات حجم المبيعات في تزايد عبر الزمن.
- وجود نتوءات وتقعرات ناتجة عن اختلاف الكميات المباعة من فترة إلى أخرى حسب الفصول.

نستخلص من العرض البياني للسلسلة الزمنية التي تمثل حجم المبيعات للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز – بسكرة – وجود مركبة اتجاه عام وموسمية.

والجدول التالي يوضح حجم المبيعات الشهرية الفعلية للكهرباء والغاز:

الجدول رقم (13): المبيعات الشهرية الفعلية للكهرباء والغاز للفترة 2014-2017

الوحدة: دج

السنة / الشهر	2014	2015	2016	2017
جانفي	425961348.69	487759076.63	451358808.80	591757526.91
فيفري	389784278.63	434756946.01	500554653.98	533049476.44
مارس	325023576.77	357542450.39	425281592.05	490553061.35
أفريل	416796842.06	482158480.14	595517630.43	586539259.97
ماي	386817618.91	428301079.87	514430286.45	500409043.00
جوان	350103574.62	422126956.14	530719278.43	618601482.13
جويلية	634936543.62	754972456.99	1052719332.93	1150801559.35
أوت	702268157.13	801338114.50	946532738.59	1154184068.36
سبتمبر	570043813.24	632081005.52	806235252.13	831366062.14
أكتوبر	832811699.27	834694697.20	995422331.80	1072070243.63
نوفمبر	538974889.37	534916666.14	650040767.79	663970201.08
ديسمبر	355332606.29	395562326.90	457718964.47	564989438.97

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق 11 و12 و13 و14.

بعد التأكد من وجود المركبة الموسمية، نقوم بتحديد شكل هذه المركبة ضمن السلسلة الزمنية التي تتكون من 48 مشاهدة ممتدة من 2014/01/01 إلى 2017/12/31 (فيما كانت تجميعية أو مضاعفة أو مختلطة) وذلك بالاعتماد على مختلف الطرق التحليلية وسنتطرق إلى أهم هذه الطرق التحليلية، ممثلة في طريقة المتوسط الحسابي السنوي وطريقة الانحراف المعياري السنوي، وهذا حسب ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (14): كشف مركبات السلسلة

المؤشر / السنة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
2014	494071245.72	161601042.82
2015	547184188.04	167037200.82
2016	660544303.15	229097903.12
2017	729857618.61	255275133.29

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

نلاحظ من خلال الجدول أن الفروقات بما فيها الانحرافات المعيارية في تضاعف مستمر لكل من المتوسط والانحراف المعياري من سنة إلى أخرى، ومنه نستنتج أن نموذج السلسلة الزمنية هو مضاعف (جدائي).

الفرع الثاني: الكشف عن العناصر المكونة للسلسلة الزمنية

أولا– الكشف عن مركبة الاتجاه العام:

للكشف عن هذه المركبة نستخدم اختبار معامل الارتباط الرتبي عند مستوى معنوية 5 %، بحيث نستخرج رتب أشهر السلسلة الزمنية للمبيعات d* ونحدد قيمها ثم نحسب مربع الرتب d^2 ثم نحسب قيمة Rs (سيبرمان) من الصيغة:

حيث n يمثل عدد أزواج الرتب.

D تمثل الفرق بين فردي نفس الزوج من الرتب.

* الملحق رقم (16).

بما أن حجم العينة أكثر من 30 مشاهدة في هذه الحالة إذا كانت القيمة المطلقة لـ $t>t_{\alpha/2}$

نقول أن السلسلة الزمنية تحتوي على مركبة اتجاه عام بحيث:

$$r = 1 - \frac{6\sum dt^2}{n(n^2-1)}$$

$$t = r\sqrt{(n-1)}$$

$$t = 6.8556 \times -0.5378$$

إذن القيمة المحسوبة t تساوي: -3.6869

من جدول سيبرمان نجد القيمة الجدولية تساوي $t=-0.445$

نلاحظ أن القيمة المطلقة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، بالتالي فإن السلسلة تحتوي على مركبة اتجاه عام.

إذن خط الاتجاه يقدر كما يلي:

$$a = \frac{\sum x^4 \sum y - \sum x^2 \sum (x^2 y)}{n\sum x^4 - (\sum x^2)^2}$$

$$b = \frac{\sum (xy)}{\sum x^2}$$

$$c = \frac{n\sum (x^2 y) - \sum x^2 \sum y}{n\sum x^4 - (\sum x^2)^2}$$

$$\mathbf{Y} = 485\ 184\ 297{,}89 + 20\ 730\ 255{,}61\ \mathbf{t} + 154\ 928{,}86\ \mathbf{t^2}$$

ثانيا– تحديد المركبة الفصلية:

يمكن تحديد المركبات الفصلية باستخدام طريقة المتوسطات المتحركة المركزة، وبالرجوع إلى الملحق رقم (17) نتحصل على النتائج التالية:

الشكل رقم (16): المركبات الفصلية للسلسلة الزمنية

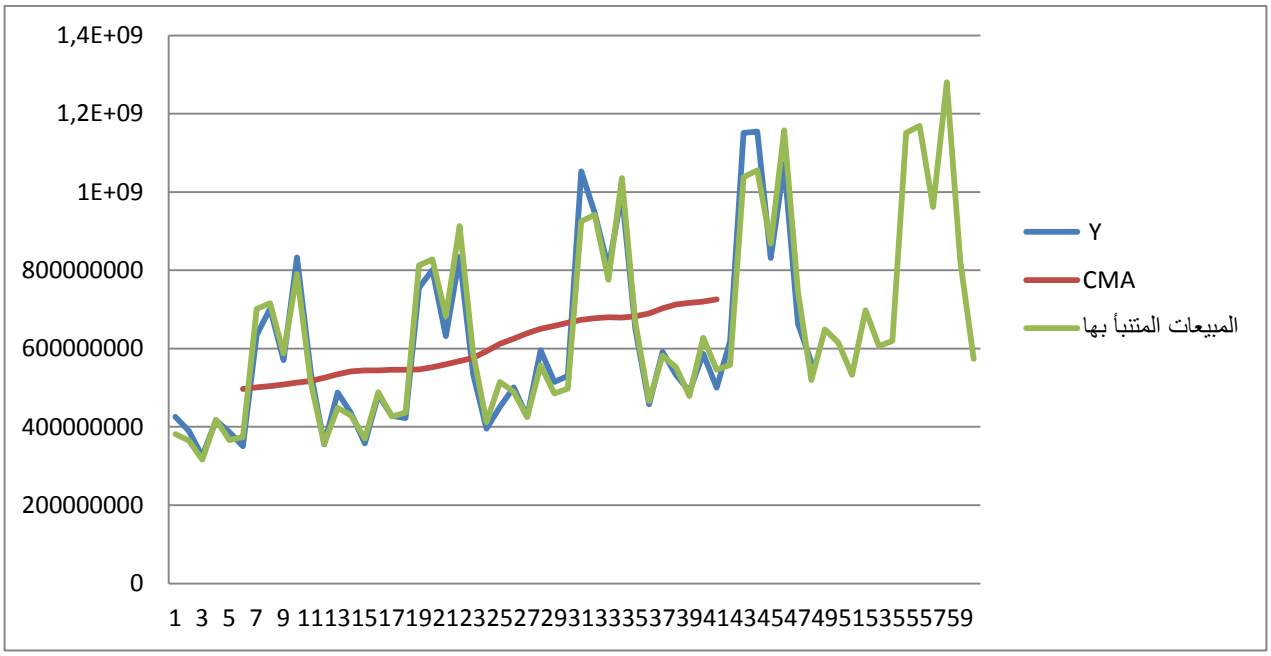

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

وبالتالي نموذج السلسلة يكتب كما يلي:

$$Y = 485\,184\,297{,}89 + 20\,730\,255{,}61\,t + 154\,928{,}86\,t^2 \times$$

0.83
0.78
0.67
0.87
0.75
0.76
1.40
1.41
1.15
1.52
0.97
0.67

من أجل التنبؤ بالمبيعات الشهرية لسنة 2018 للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز – بسكرة – نعتمد على معادلة خط الاتجاه العام والمركبات الفصلية في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): حجم المبيعات المتنبأ بها لسنة 2018

الوحدة: دج

المدة	t	Tt	St	التنبؤ بالمبيعات	المبيعات الفعلية	الفارق
2018/01	49	781875842,0	0.83	648956948,9	706410377,6	57453428,7
2018/02	50	788590686,2	0.78	615100735,2	597913154,7	-17187580,5
2018/03	51	795305530,3	0.67	532854705,3	486877734,1	-45976971,2
2018/04	52	802020374,4	0.87	697757725,7	646148940,7	-51608785,0
2018/05	53	808735218,5	0.75	606551413,9	503572878,7	-102978535,2
2018/06	54	815450062,6	0.76	619742047,6	574239902,8	-45502144,8
2018/07	55	822164906,8	1.40	1151030869,0	1084112766,8	-66918102,7
2018/08	56	828879750,9	1.41	1168720449,0	1123827360,4	-44893088,4
2018/09	57	835594595,0	1.15	960933784,3	948091303,5	-12842480,8
2018/10	58	842309439,1	1.52	1280310347,0	1181375013,4	-98935334,1
2018/11	59	849024283,3	0.97	823553554,8	751120851,2	-72432703,6
2018/12	60	855739127,4	0.67	573345215,3	499990149,5	-73355065,8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحقين 15 و17.

ومن أجل توضيح النتائج المتحصل عليها بشكل أفضل، ندعم ذلك بالشكل التالي:

الشكل رقم (17): المبيعات الفعلية والمبيعات المتنبأ بها لسنة 2018

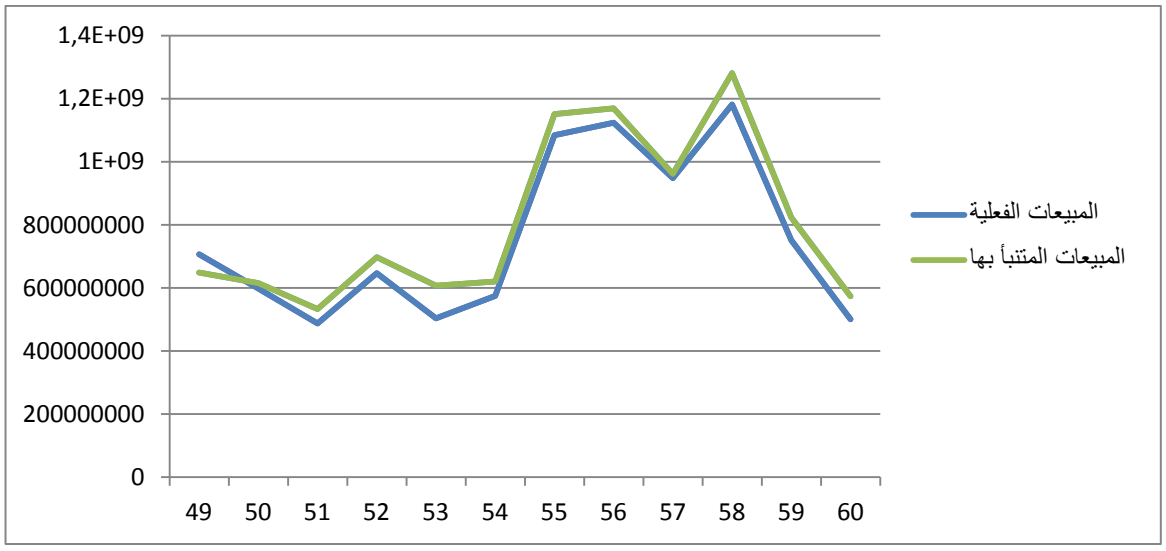

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

المطلب الثاني: تحليل وتفسير النتائج

من خلال النتائج المتحصل عليها من استعمال أسلوب السلاسل الزمنية في التنبؤ بمبيعات الشركة، نستنتج أن هذا الأسلوب فعال في تقدير المبيعات المستقبلية، حيث لاحظنا أن السلسلة المتنبأ بها تتبع نفس السلوك للسلسلة الأصلية، وأن الفرق بين المبيعات الفعلية والمتنبأ بها ليس بالفرق الكبير، حيث قدرت نسبة هذا الفرق بالنسبة للمبيعات الفعلية بـ 8.13%، (2.87)%، (9.44)%، (7.99)%، (20.45)%، (7.92)%، (6.17)%، (3.99)%، (1.35)%، (8.37)%، (9.64)%، (14.67)% على التوالي، ويمكن أن نرجع الاختلاف لكون الشركة لا تعتمد على هامش ربح ثابت، كون أن مبيعات الشركة تختلف حسب الفصول وقد لاحظنا من خلال السلسلة الزمنية لمبيعات الشركة 2014–2017 حيث يكون ارتفاع المبيعات يوافق الفصل الصيفي من كل سنة ويرجع ذلك بالأساس إلى استخدام أجهزة التبريد خلال فصل الحر وكذلك في شهري سبتمبر وأكتوبر نظرا للدخول الاجتماعي.

إلا أن هذا الأسلوب أعطانا نتائج مقبولة حيث أن هذا الأسلوب يمكن أن يساعدنا في معرفة اتجاه مبيعات الشركة في السنوات القادمة، إذ تستطيع من خلاله الشركة رؤية مستقبلها قصير المدى إذ كانت تريد إنشاء مشروع استثماري جديد فإنها تقوم بالاستعداد له، إذ يتيح التنبؤ بالمبيعات معلومات ومؤشرات يستخدمها متخذ القرار في تصميم الأهداف والاستراتيجيات، كما تفيد تلك المعلومات والمؤشرات في عملية اتخاذ القرار وتحسين الأداء المالي.

حيث يساعد التنبؤ على المدى الطويل في:

- تقدير حجم المبيعات وبالتالي معرفة قدرة الاستثمارات.
- تقدير تكاليف الأنشطة التي ستقوم الشركة بتنفيذها، وبالتالي تتمكن من تحديد مصادر الحصول على الأموال، ويتم إعداد الموازنة المالية.

أما على المستوى القصير فإن التنبؤ بالمبيعات يساعد على:

- تحديد معدلات الإنتاج من خلال خطة الإنتاج، بما يقابل مستويات الطلب المتوقعة.
- جدولة عمليات الإنتاج بما يهيئ الكميات المناسبة من المنتج لمقابلة المبيعات المتوقعة في توقيتاتها المحددة.

خلاصة الفصل:

ساهم هذا الفصل في تطبيق موضوع البحث في الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز– بسكرة –، وذلك للتعرف على واقع تحسين الأداء المالي باستخدام أدوات المراجعة التحليلية ومحاولة تطبيق أساليبها وتفسير النتائج المتوصل إليها، وأخيرا توصلنا إلى النتائج التالية:

– أسلوب تحليل النسب المالية يحمل عدة دلالات اقتصادية تسمح بإعطاء صورة حقيقية للوضع المالي للمؤسسة، فهو أداة من أدوات تحليل المركز المالي وربحية الأموال المستخدمة؛

– يساعد أسلوب تحليل النسب المالية على تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة لأنه يسمح بمعرفة مواطن الضعف التي تتطلب إجراءات إضافية للتأكد من صحتها، كما يسمح بمعرفة نقاط القوة التي تتطلب إجراءات أقل؛

– يساهم التحليل المالي في تقييم مؤشرات الأداء المالي المالية منها ومؤشرات الربحية، مما يسمح باكتشاف مواضع الخلل فيها وبالتالي تحسينها؛

– النسب المالية تبين مدى فعالية المؤسسة في استغلال مواردها مقارنة مع النتائج المتوصل إليها، ومدى التحكم في تسيير المؤسسة وخاصة فيما يتعلق بالقرارات التشغيلية.

كما توصلنا من خلال استخدام السلاسل الزمنية إلى النتائج التالية:

- استخدام السلاسل الزمنية في عملية التنبؤ بالمبيعات الشهرية للمؤسسة تعطي لنا نتائج جد مرضية وهذا يمكن المؤسسة من معرفة اتجاه المبيعات للعام القادم؛
- تقدير حجم المبيعات وبالتالي معرفة قدرة الاستثمارات.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المراجعة التحليلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من خلال تناول موضوع بحثنا في إطاره النظري والتطبيقي، وقد عالجنا الهدف العام من الدراسة من خلال فصلين رئيسيين تم الربط بينهما طبقا لتسلسل منطقي يحقق في النهاية هدف البحث، حيث تناول الفصل الأول الجانب النظري وقمنا بدراسة وتحليل أهم جوانب الإطار النظري للمراجعة التحليلية، حيث عمدنا إلى إبراز مفاهيم المراجعة التحليلية وأهميتها وأساليبها، ومن خلال هذا الفصل حاولنا أيضا إبراز الإطار النظري للأداء المالي بالتطرق إلى المفاهيم الأساسية للأداء المالي ومعايير تقييم الأداء المالي ومقاييسه وخطواته، كما تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى سبل تحسين الأداء المالي في ظل استخدام أساليب المراجعة التحليلية.

ومن خلال الفصل الثاني الذي تناول الجانب التطبيقي حاولنا الوقوف على المراحل التي يستعان فيها بالإجراءات التحليلية عند أداء عملية المراجعة، وتطبيق أسلوبين من أساليب المراجعة التحليلية وهما التحليل المالي والسلاسل الزمنية.

ويمكن تلخيص أهم نتائج البحث ونتائج اختبار الفرضيات فيما يلي:

نتائج البحث:

لقد سمحت لنا الدراسة النظرية والتطبيقية بالتوصل إلى عدة نتائج، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

– المراجعة التحليلية هي عملية تقييم المعلومات وذلك للحكم على معقولية العلاقة بين البيانات المالية وغير المالية؛

– الاستخدام الجيد لأساليب المراجعة التحليلية يتطلب توفر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة وتوفر الخبرة المهنية والفنية لدى المراجع؛

– تحسين الأداء المالي يعتبر الركيزة الأساسية في مراقبة تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة؛

– المراجعة التحليلية أسلوب حديث لكن ليست كل أساليبها تعتمدها المؤسسات الاقتصادية، فهي تعتمد بشكل كبير على أسلوب تحليل النسب؛

– المراجعة التحليلية تساعد في فهم طبيعة أعمال المؤسسة، وتحديد مناطق الخطورة لما له من تأثير على تقدير المراجع لمخاطر المراجعة واختياره لمعاونيه وتوقيت إجراءات المراجعة؛

– التزام المراجع بمعايير المراجعة المتعارف عليها وقواعد السلوك المهني يساعد على استخدام المراجعة التحليلية بطريقة سليمة في عملية المراجعة؛

– أساليب المراجعة التحليلية تمكن المراجع من اكتشاف الأخطاء المعتمدة وغير المعتمدة وكذا التلاعب الموجود في المبيعات؛

– المراجعة التحليلية تعمل على الخروج بتقارير تساعد في التنبؤ بمستقبل المؤسسة المالي من خلال التنبؤ بالمبيعات؛

– تساعد إجراءات المراجعة التحليلية في تقدير قدرة المؤسسة على الاستمرار من خلال تحليل النسب المالية والتنبؤ بالمبيعات الشهرية باستخدام السلاسل الزمنية؛

– تعتبر أساليب المراجعة التحليلية أقل أنواع الاختبارات تكلفة نظرا لإمكانية قيام المراجع بها داخل مكتبه دون الحاجة للانتقال إلى مقر المؤسسة محل المراجعة، وذلك على أساس البيانات الظاهرة في القوائم المالية للسنة الحالية والسنوات السابقة، وهو ما يؤدي إلى تخفيض حجم الاختبارات الأخرى.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال النتائج المتحصل عليها من هذا البحث، نستطيع إثبات صحة أو نفي الفرضيات من خلال الآتي:

الفرضية الأولى: تعتمد المراجعة التحليلية على أسلوب التحليل المالي اعتمادا كليا في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

والتي تم نفيها من خلال أن المراجعة التحليلية أسلوب حديث يقوم باستخدام مجموعة من الأساليب غير التحليل المالي ومن بين هذه الأساليب تحليل الانحدار والسلاسل الزمنية.

الفرضية الثانية: تساعد المراجعة التحليلية على اكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة محل المراجعة.

من خلال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري والتطبيقي نثبت صحة الفرضية، حيث أن المراجعة التحليلية تقوم باكتشاف مناطق ضعف المؤسسة محل المراجعة والتركيز عليها أكثر لمعالجة هذا الضعف، بالإضافة إلى اكتشاف مناطق القوة ويكون التركيز عليها أقل، فالمراجعة التحليلية تعمل على تخفيض تكلفة عملية المراجعة من ناحية الوقت والجهد.

الفرضية الثالثة: يساعد استخدام الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز– بسكرة – لأساليب المراجعة التحليلية على تحسين أدائها المالي.

نثبت صحة الفرضية الثالثة من خلال استخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي في مراجعة حسابات الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز– بسكرة – سمح لنا من اكتشاف مواطن الضعف والقوة للشركة مما يجعلها تركز على نقاط القوة ومحاولة تعديل وتصحيح نقاط الضعف وهذا يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركة، بالإضافة إلى استخدام السلاسل الزمنية للتنبؤ بالمبيعات الشهرية يجعل الشركة تقدر حجم مبيعاتها وبالتالي معرفة قدرتها على الاستثمار.

الاقتراحات والتوصيات:

بعد تقديم النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:

– ضرورة الاهتمام بالمراجعة التحليلية كوسيلة من الوسائل الحديثة في عملية المراجعة، ولما لها من أهمية كبيرة في تحسين الأداء المالي؛

– ضرورة توعية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأهمية استخدام المراجعة التحليلية لما لها من دور فعال في المساهمة في تطورها؛

– الاعتماد على أساليب المراجعة التحليلية المتطورة في تحسين الأداء المالي لما توفره من تنبؤات مستقبلية؛

– ضرورة استخدام أساليب إحصائية في عملية المراجعة من أجل التأكد من صحة أرصدة الحسابات الموجودة في الدفاتر المحاسبية.

آفاق الدراسة:

ولإثراء موضوع المراجعة التحليلية نقترح آفاق البحث التالية:

– مساهمة أساليب المراجعة التحليلية في رفع كفاءة عملية المراجعة؛

– دور المراجعة التحليلية في تقويم كفاءة الأداء المالي والمحاسبي.

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري الممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

2. الفين ارينز، جيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل**، ترجمة محمد عبد القادر البسيطي، دار المريخ، الرياض، 2002.

3. أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعة القوائم المالية باستخدام الاجراءات التحليلية واختبارات التفاصيل**، المؤسسة الفنية، مصر، 2004.

4. شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة ج1**، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2008.

5. طالب علاء فرحان، إيمان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء، عمان، 2011.

6. عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

7. عبد الوهاب نصر علي، **خدمات مراقب الحسابات لسوق المال**، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، 2001.

8. فلاح حسن الحسن، مؤيد عبد الرحمان، **إدارة البنوك كمدخل كمي وإستراتيجي معاصر**، ط2، دار وائل، عمان، 2006.

9. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

10. محمد محمود يوسف، **البعد الإستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005.

11. مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، **التسيير المالي والمحاسبي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

12. ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، **دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.

13. ناصر دادي عدون، **كيفيات مراقبة التسيير**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000.

14. يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات من النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق ، عمان، 2000.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية

15. أسماء إسماعيل علي محمد، **فعالية المراجعة التحليلية ودورها في تقويم الأداء المالي**، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة النيلين، السودان، 2016-2017.

16. براهيمي سمية، **مساهمة المراجعة التحليلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2015-2016.

17. بزقراري حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2010-2011.

18. بن خليفة حمزة، **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2012-2013.

19. بولحبال فريد، **استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية المراجعة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2009-2010.

20. حضري خولة، **استخدام السلاسل الزمنية من خلال منهجية بوكس جينكيز في اتخاذ القرار الإنتاجي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الأساليب الكمية في التسيير، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2013-2014.

21. حفضي رشيد، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2010-2011.

22. سليماني محمد، **الابتكار التسويقي وأثره على أداء المؤسسة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسويق، غير منشورة، جامعة المسيلة، 2006-2007.

23. عباسي صابر، **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2011-2012.

24. عباسي عصام، **تأشير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2011-2012.

25. عزوز ميلود، **دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، غير منشورة، جامعة سكيكدة، 2006-2007.

26. عشي عادل، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2001-2002.

27. عقبي حمزة، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2016-2017.

28. عميرش إيمان، **مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة وتدقيق، غير منشورة، جامعة سطيف، 2016-2017.

29. كردودي سهام، **دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2014-2015.

30. مشعل جهز المطيري، **تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2010-2011.

31. مؤمن شرف الدين، **دور الإستراتيجية المتميزة في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة سطيف، 2011-2012.

32. نادية عبد المجيد أبو سنيدة، **دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق من جهة نظر المحاسب القانوني في قطاع غزة**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، 2015.

33. نوبلي نجلاء، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2014-2015.

34. نيفين عبد الله أبو سمهدانة، **مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006.

ثالثا: المقالات المنشورة في المجلات

35. خلف الركابي، زهرة حسن العامري، **أهمية النسب المالية في تقويم الأداء**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والستون، 2007.

36. عبد الستار عبد الجبار الكبيسي، **تقييم فعالية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية للشركات المساهمة العامة**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، 2008.

37. عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الأول، 2010.

38. علي محمد موسى، **إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع**، المجلة الجامعية، جامعة الزاوية، العدد الخامس عشر، المجلد الثاني، 2013.

رابعا: المطبوعات الجامعية

39. دردوري لحسن، **التشخيص المالي**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2014-2015.

40. سعودي بلقاسم، **المراجعة الداخلية**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم التسيير، تخصص مراقبة التسيير، جامعة المسيلة، 2016-2017.

II- المراجع باللغة الأجنبية

أولا: باللغة الفرنسية

41. Abdellatif khemkhem, **la dymamique du contrôle de gestion**, dunod, paris, 2 ed, 1976.

42. Josiane confais, monique le guen**, premiers pas en regression lineare avec sas**, revue modulad, n35, 2006.

ثانيا: باللغة الإنجليزية

43. H.Shumway Robert , S .Stoffer David, **time servies analysis and its applications**, 3 edition.

الملاحق

الملحق رقم (01): جانب أصول الميزانية لسنة 2014

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2014	amort 2014	2014	2013
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		14 230 359,24		14 230 359,24	2 306 431,18
Agencements et aménagements de terrains		10 959 714,00	5 512 396,86	5 447 317,14	5 675 409,32
Constructions (Batiments et ouvrages		234 555 443,39	90 568 136,96	143 987 306,43	157 321 013,62
Installations techniques, matériel et outillage		15 606 626 718,51	6 773 772 647,37	8 832 854 071,14	6 761 330 682,80
Autres immobilisations corporelles		2 568 726 403,87	628 459 783,40	1 940 266 620,47	2 526 685 074,89
Immobilisations en cours		7 552 803 258,57		7 552 803 258,57	6 111 201 166,18
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 433 302,65		1 433 302,65	1 433 302,65
Comptes de liaison					
Impôts différés actif		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		25 989 335 200,23	7 498 312 964,59	18 491 022 235,64	15 565 953 080,64
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 856 914 435,98	304 151 469,56	1 552 762 966,42	1 361 568 341,85
Stocks et encours		214 680,00		214 680,00	906 000,00
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		1 142 614 361,07	1 854 953,75	1 140 759 407,32	1 008 844 325,04
Impôts		301 617 800,10		301 617 800,10	254 372 953,32
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		466 705 666,19	579 023,10	466 126 643,09	106 055 855,27
TOTAL ACTIF COURANT		3 768 066 943,34	306 585 446,41	3 461 481 496,93	2 731 747 475,48
TOTAL GENERAL ACTIF		29 757 402 143,57	7 804 898 411,00	21 952 503 732,57	18 297 700 556,12

dimanche 31 mars 1

الملحق رقم (02): جانب خصوم الميزانية لسنة 2014

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2014

CENTRE DD BISKRA **DATE** 31/03/2019 10.15.21

BILAN PASSIF **Définitif**

PASSIF	note	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		249 575 342,18	249 575 342,18
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		37 973 585,49	37 973 585,49
compte de liaison**		14 849 620 486,68	11 720 236 488,32
TOTAL CAPITAUX PROPRES		15 137 169 414,35	12 007 785 415,99
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		113 211 179,79	100 245 151,11
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		5 121 257 912,90	4 577 197 751,01
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		5 234 469 092,69	4 677 442 902,12
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 289 398 251,09	1 340 318 475,06
Impôts		34 343 759,59	58 568 738,38
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		257 123 214,85	213 585 024,55
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		1 580 865 225,53	1 612 472 238,01
TOTAL GENERAL PASSIF		21 952 503 732,57	18 297 700 556,12

dimanche 31 mars

Page 1 of 1

الملحق رقم (03): جانب أصول الميزانية لسنة 2015

SOCIETE Société de Distribution de l'électricité et de gaz du Centre

EXERCICE 2015

CENTRE DD BISKRA

DATE 42813.44236111129

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2015	amort 2015	2015	2014
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Autres immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains		14 230 359,24		14 230 359,24	14 230 359,24
Agencements et aménagements de terrains		10 959 714,00	5 740 489,06	5 219 224,93	5 447 317,14
Constructions (Batiments et ouvrages		234 555 448,39	95 131 179,62	139 424 233,77	143 987 306,43
Installations techniques, matériel et outillage		19 755 395 682,81	7 364 241 159,76	12 421 154 523,05	8 832 854 071,14
Autres immobilisations corporelles		2 720 932 399,27	760 210 769,58	1 960 721 629,69	1 940 266 820,47
Immobilisations en cours		7 388 184 966,80		7 388 184 938,80	7 552 803 258,57
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 433 302,65		1 433 302,65	1 433 302,65
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		30 155 891 890,10	8 225 320 668,01	21 930 368 232,13	18 481 022 235,64
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 878 259 931,73	318 465 348,15	1 559 794 533,58	1 552 762 966,42
Stocks et encours		784 140,00		784 140,00	214 680,00
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		1 222 575 942,14	1 854 953,75	1 220 720 988,39	1 140 759 407,32
Impôts		211 756 594,09		211 756 594,09	301 617 300,10
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		881 628 012,95	505 654,04	881 122 358,91	466 126 843,09
TOTAL ACTIF COURANT		4 195 004 620,91	320 825 955,94	3 874 178 631,97	3 461 481 496,93
TOTAL GENERAL ACTIF		34 350 896 511,07	8 546 146 563,98	25 804 546 957,12	21 952 503 732,57

dimanche 19 mars

الملحق رقم (04): جانب خصوم الميزانية لسنة 2015

SOCIETE Société de Distribution de l'électricité et de gaz du Centre — EXERCICE 2015

CENTRE DD BISKRA — DATE 42813.44299768517

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Ecart de reévaluation		249 575 342,18	249 575 342,18
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		37 973 585,49	37 973 585,49
compte de liaison**		16 768 725 884,65	14 849 620 486,68
TOTAL CAPITAUX PROPRES		17 056 274 812,32	15 137 169 414,35
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		122 543 245,26	113 211 179,79
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		5 859 684 603,18	5 121 257 912,90
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		5 982 227 848,44	5 234 469 092,69
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 437 737 068,04	1 289 398 251,09
Impôts		36 557 005,40	34 343 759,59
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		291 750 224,92	257 123 214,85
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 766 044 298,36	1 580 865 225,53
TOTAL GENERAL PASSIF		25 804 546 957,12	21 952 503 732,57

dimanche 19 mars

الملحق رقم (05): جانب أصول الميزانية لسنة 2016

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — **EXERCICE** 2016

CENTRE DD BISKRA — **DATE** 31/03/2019 10.24.07

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2016	amort 2016	2016	2015
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		14 230 359,24		14 230 359,24	14 230 359,24
Agencements et aménagements de terrains		10 959 714,00	5 968 581,23	4 991 132,77	5 219 224,95
Constructions (Batiments et ouvrages		234 555 443,39	99 694 222,27	134 861 221,12	139 424 263,77
Installations techniques, matériel et outillage		23 572 629 749,97	8 101 998 653,50	15 470 631 096,47	12 421 154 523,05
Autres immobilisations corporelles		4 294 719 980,06	892 349 651,23	3 402 370 328,83	1 960 721 629,69
Immobilisations en cours		6 290 228 321,73		6 290 228 321,73	7 388 184 988,80
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 433 302,65		1 433 302,65	1 433 302,65
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		34 418 756 871,04	9 100 011 108,23	25 318 745 762,81	21 930 368 292,15
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 328 568 358,62	317 976 872,38	3 010 591 486,24	1 559 794 583,58
Stocks et encours		790 047,63		790 047,63	784 140,00
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		1 557 463 327,47	1 854 953,75	1 555 608 373,72	1 220 720 988,39
Impôts		162 590 362,24		162 590 362,24	211 756 594,09
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		532 716 253,59	178 098,35	532 538 155,24	881 122 358,91
TOTAL ACTIF COURANT		5 582 128 349,55	320 009 924,48	5 262 118 425,07	3 874 178 664,97
TOTAL GENERAL ACTIF		40 000 885 220,59	9 420 021 032,71	30 580 864 187,88	25 804 546 957,12

dimanche 31 mars — Page 1 / 1

الملحق رقم (06): جانب خصوم الميزانية لسنة 2016

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2016

CENTRE DD BISKRA **DATE** 31/03/2019 10.24.16

BILAN PASSIF **Définitif**

PASSIF	note	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		249 575 342,18	249 575 342,18
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		140 494 862,94	37 973 585,49
compte de liaison**		19 615 661 681,45	16 768 725 884,65
TOTAL CAPITAUX PROPRES		20 005 731 886,57	17 056 274 812,32
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		241 014 954,03	122 543 245,26
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		5 943 099 431,23	5 859 684 603,18
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		6 184 114 385,26	5 982 227 848,44
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		3 406 225 182,05	2 437 737 066,04
Impôts		70 649 826,09	36 557 005,40
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		914 142 907,91	291 750 221,92
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 391 017 916,05	2 766 044 296,36
TOTAL GENERAL PASSIF		30 580 864 187,88	25 804 546 957,12

dimanche 31 mars Page 1 of 1

الملحق رقم (07): جانب أصول الميزانية لسنة 2017

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — EXERCICE 2017

CENTRE DD BISKRA — DATE 31/03/2019 10.22.35

BILAN ACTIF — Définitif

ACTIF	note	brut 2017	amort 2017	2017	2016
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		14 230 359,24		14 230 359,24	14 230 359,24
Agencements et aménagements de terrains		10 959 714,00	6 196 673,42	4 763 040,58	4 991 132,77
Constructions (Batiments et ouvrages		351 489 386,09	108 934 521,92	242 554 746,17	134 861 221,12
Installations techniques, matériel et outillage		27 188 017 953,18	9 045 552 860,61	18 142 465 092,57	15 470 631 096,47
Autres immobilisations corporelles		6 023 437 230,99	1 152 895 387,24	4 870 541 843,75	3 402 370 328,83
Immobilisations en cours		3 366 496 926,33		3 366 496 926,33	6 290 228 321,73
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 433 302,65		1 433 302,65	1 433 302,65
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		36 956 064 954,48	10 313 579 543,19	26 642 485 311,29	25 318 745 762,81
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		4 267 639 494,52	243 305 315,06	4 024 334 179,46	3 010 591 486,24
Stocks et encours		804 800,00		804 800,00	790 047,63
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		3 302 484 625,95	15 916 794,97	3 286 567 831,02	1 555 608 373,72
Impôts		90 238 586,47		90 236 586,47	162 590 362,24
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		363 080 589,61	1 087 918,31	361 972 671,30	532 538 155,24
TOTAL ACTIF COURANT		8 024 226 106,59	260 310 028,34	7 763 916 078,25	5 262 118 425,07
TOTAL GENERAL ACTIF		44 980 290 961,07	10 573 889 571,53	34 406 401 389,54	30 580 864 187,88

dimanche 31 mars — Page 1 / 1

الملحق رقم (08): جانب خصوم الميزانية لسنة 2017

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — EXERCICE 2017

CENTRE DD BISKRA — DATE 31/03/2019 10:27:14

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Ecart de réévaluation		249 575 342,18	249 575 342,18
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	140 454 862,94
compte de liaison**		23 399 142 172,93	19 815 681 681,45
TOTAL CAPITAUX PROPRES		23 648 717 515,09	20 205 731 886,57
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		252 305 198,90	241 014 954,03
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		6 372 971 285,41	5 943 099 431,23
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		6 625 276 484,31	6 184 114 385,26
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 297 600 444,82	3 406 225 182,05
Impôts		73 046 481,69	70 649 826,09
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 756 680 453,86	914 142 907,91
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 132 407 380,17	4 391 017 916,05
TOTAL GENERAL PASSIF		34 406 401 379,54	30 780 864 187,88

dimanche 31 mars — Page 1 of 1

الملحق رقم (09): جدول حساب النتائج حسب الطبيعة لسنة 2014 و2015

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2015	2014
Ventes et produits annexes		7 091 567 797,58	6 478 523 916,38
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
I - Production de l'exercice		1 670 191 494,42	1 614 516 165,66
Achats consommés		- 60 286 445,33	- 86 715 024,04
Services extérieures et autres consommations		- 376 910 555,42	- 371 016 982,53
II - Consommation de l'exercice		- 1 987 788 733,37	- 2 010 383 977,59
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 317 597 238,95	- 395 867 811,93
Charges de personnel		- 893 163 947,30	- 737 785 372,45
Impôts, taxes et versements assimilés		- 128 891 856,70	- 117 723 862,17
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 1 339 653 042,95	- 1 251 377 046,55
Autres produits opérationnels		228 732 165,42	172 932 763,56
Autres charges opérationnelles		- 97 500,00	- 64 000,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 839 404 535,74	- 576 040 255,52
Reprise sur pertes de valeur et provisions		97 752 198,65	161 157 145,12
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 2 041 397 388,21	- 1 669 826 897,42
Charges financières		- 3 561 475,84	- 2 140 823,55
Prestations reçues frais financiers		- 39 127 357,07	- 75 341 253,79
VI - RESULTAT FINANCIER		- 42 688 832,91	- 77 482 077,34
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 2 084 086 221,12	- 1 747 308 974,76
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		7 418 052 161,65	6 812 613 825,06
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 9 502 138 382,77	- 8 559 922 799,82
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES		- 2 084 086 221,12	- 1 747 308 974,76
Eléments extraordinaires (produits)		708 830,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)		- 3 778 580,00	0,00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		- 191 796 423,59	- 176 435 504,03
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 2 087 155 971,12	- 1 747 308 974,76

mercredi 27 juin 1

الملحق رقم (10): جدول حساب النتائج حسب الطبيعة لسنة 2016 و2017

	note	2017	2016
Ventes et produits annexes		10 623 114 589,65	9 162 902 963,47
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Prestations reçues production energie et matériel		- 7 216 483 446,57	- 6 415 437 484,29
I - Production de l'exercice		3 406 631 143,08	2 747 465 479,18
Achats consommés		- 61 139 175,98	- 51 691 012,44
Services extérieures et autres consommations		- 574 125 960,35	- 752 770 709,01
Prestations reçues services		- 1 416 571 457,68	- 2 004 915 031,21
II - Consommation de l'exercice		- 2 051 836 594,01	- 2 809 376 752,66
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 354 794 549,07	- 61 911 273,48
Charges de personnel		- 1 017 325 678,56	- 967 609 195,61
Impôts, taxes et versements assimilés		- 195 568 372,89	- 167 215 346,74
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		141 900 497,62	- 1 196 735 815,83
Autres produits opérationnels		284 985 878,74	357 925 832,58
Autres charges opérationnelles		- 608 797,10	- 135 000,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 389 924 455,78	- 1 050 205 709,12
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		- 147 972 721,05	- 154 320 092,72
Reprise sur pertes de valeur et provisions		167 245 421,14	66 328 044,20
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 944 374 176,43	- 1 977 142 740,89
Produits financiers		0,00	15 063 546,17
Charges financières		- 4 038 746,54	- 556 113,33
Prestations reçues frais financiers		- 4 005 739,47	- 11 803 013,76
VI - RESULTAT FINANCIER		- 8 044 486,01	2 704 419,08
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 952 418 662,44	- 1 974 438 321,81
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		11 075 345 889,53	9 602 220 386,42
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 12 027 764 551,97	- 11 576 658 708,23
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES		- 952 418 662,44	- 1 974 438 321,81
Charges hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation fournis			
Charges hors exploitation fournies			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		- 147 972 721,05	- 154 320 092,72
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 952 418 662,44	- 1 974 438 321,81

mercredi 27 juin 1

الملحق رقم (11): المبيعات الشهرية للكهرباء والغاز لسنة 2014

2014	الكهرباء	الغاز	المجموع
جانفي	373 741 060,15	52 220 288,54	425 961 348,69
فيفري	328 530 055,72	61 254 222,91	389 784 278,63
مارس	295 338 069,11	29 685 507,66	325 023 576,77
أفريل	368 429 104,06	48 367 738,00	416 796 842,06
ماي	353 351 545,22	33 466 073,69	386 817 618,91
جوان	337 927 161,77	12 176 412,85	350 103 574,62
جويلية	616 588 300,79	18 348 242,83	634 936 543,62
أوت	685 170 260,82	17 097 896,31	702 268 157,13
سبتمبر	559 713 154,29	10 330 658,95	570 043 813,24
أكتوبر	813 557 405,94	19 254 293,33	832 811 699,27
نوفمبر	519 000 540,00	19 974 349,37	538 974 889,37
ديسمبر	337 016 342,67	18 316 263,62	355 332 606,29
المجموع السنوي	**5 588 363 000,54**	**340 491 948,06**	**5 928 854 948,60**

الملحق رقم (12): المبيعات الشهرية للكهرباء والغاز لسنة 2015

2015	الكهرباء	الغاز	المجموع
جانفي	433 094 235,07	54 664 841,56	487 759 076,63
فيفري	363 681 202,28	71 075 743,73	434 756 946,01
مارس	320 561 882,08	36 980 568,31	357 542 450,39
أفريل	421 507 153,12	60 651 327,02	482 158 480,14
ماي	391 556 742,69	36 744 337,18	428 301 079,87
جوان	408 060 230,25	14 066 725,89	422 126 956,14
جويلية	732 725 205,81	22 247 251,18	754 972 456,99
أوت	782 282 706,95	19 055 407,55	801 338 114,50
سبتمبر	620 478 526,34	11 602 479,18	632 081 005,52
أكتوبر	815 727 207,46	18 967 489,74	834 694 697,20
نوفمبر	515 185 284,43	19 731 381,71	534 916 666,14
ديسمبر	333 305 101,57	62 257 225,33	395 562 326,90
المجموع السنوي	**6 138 165 478,05**	**428 044 778,38**	**6 566 210 256,43**

الملحق رقم (13): المبيعات الشهرية للكهرباء والغاز لسنة 2016

2016	الكهرباء	الغاز	المجموع
جانفي	436 032 764,52	15 326 044,28	451 358 808,80
فيفري	428 158 802,27	72 395 851,71	500 554 653,98
مارس	385 903 336,73	39 378 255,32	425 281 592,05
أفريل	523 633 373,57	71 884 256,86	595 517 630,43
ماي	468 836 386,68	45 593 899,77	514 430 286,45
جوان	510 830 906,40	19 888 372,03	530 719 278,43
جويلية	1 027 068 963,86	25 650 369,07	1 052 719 332,93
أوت	928 188 471,43	18 344 267,16	946 532 738,59
سبتمبر	794 137 172,64	12 098 079,49	806 235 252,13
أكتوبر	973 994 349,58	21 427 982,22	995 422 331,80
نوفمبر	626 809 837,69	23 230 930,10	650 040 767,79
ديسمبر	431 690 890,92	26 028 073,55	457 718 964,47
المجموع السنوي	**7 535 285 256,29**	**391 246 381,56**	**7 926 531 637,85**

الملحق رقم (14): المبيعات الشهرية للكهرباء والغاز لسنة 2017

2017	الكهرباء	الغاز	المجموع
جانفي	518 848 176,46	72 909 350,45	591 757 526,91
فيفري	439 980 312,01	93 069 164,43	533 049 476,44
مارس	442 015 191,26	48 537 870,09	490 553 061,35
أفريل	517 847 199,21	68 692 060,76	586 539 259,97
ماي	465 107 253,89	35 301 789,11	500 409 043,00
جوان	599 513 511,70	19 087 970,43	618 601 482,13
جويلية	1 122 365 875,48	28 435 683,87	1 150 801 559,35
أوت	1 131 411 412,84	22 772 655,52	1 154 184 068,36
سبتمبر	826 419 187,10	4 946 875,04	831 366 062,14
أكتوبر	1 047 240 489,70	24 829 753,93	1 072 070 243,63
نوفمبر	642 586 812,05	21 383 389,03	663 970 201,08
ديسمبر	527 909 700,77	37 079 738,20	564 989 438,97
المجموع السنوي	**8 281 245 122,47**	**477 046 300,86**	**8 758 291 423,33**

الملحق رقم (15): المبيعات الشهرية للكهرباء والغاز لسنة 2018

2018	الكهرباء	الغاز	المجموع
جانفي	610 866 267,17	95 544 110,48	706 410 377,65
فيفري	487 558 796,59	110 354 358,11	597 913 154,70
مارس	441 743 870,24	45 133 863,92	486 877 734,16
أفريل	564 482 553,37	81 666 387,35	646 148 940,72
ماي	460 581 419,34	42 991 459,40	503 572 878,74
جوان	557 210 018,07	17 029 884,81	574 239 902,88
جويلية	1 057 976 284,20	26 136 482,67	1 084 112 766,87
أوت	1 100 558 383,23	23 268 977,21	1 123 827 360,44
سبتمبر	933 700 431,35	14 390 872,23	948 091 303,58
أكتوبر	1 158 526 027,81	22 848 985,62	1 181 375 013,43
نوفمبر	721 806 955,23	29 313 896,06	751 120 851,29
ديسمبر	470 691 607,62	29 298 541,93	499 990 149,55
المجموع السنوي	**8 565 702 614,22**	**537 977 819,79**	**9 103 680 434,01**

الملحق رقم (16): رتب أشهر السلسلة الزمنية للمبيعات

Position=T	Y	Rang=RT	Dt	Dt^2
44	1154184068,36	1	43	1849
43	1150801559,35	2	41	1681
46	1072070243,63	3	43	1849
31	1052719332,93	4	27	729
34	995422331,80	5	29	841
32	946532738,59	6	26	676
22	834694697,20	7	15	225
10	832811699,27	8	2	4
45	831366062,14	9	36	1296
33	806235252,13	10	23	529
20	801338114,50	11	9	81
19	754972456,99	12	7	49
8	702268157,13	13	−5	25
47	663970201,08	14	33	1089
35	650040767,79	15	20	400
7	634936543,62	16	−9	81
21	632081005,52	17	4	16
42	618601482,13	18	24	576
28	595517630,43	19	9	81
37	591757526,91	20	17	289
40	586539259,97	21	19	361
9	570043813,24	22	−13	169
48	564989438,97	23	25	625
11	538947889,37	24	−13	169
23	534916666,14	25	−2	4
38	533049476,44	26	12	144
30	530719278,43	27	3	9
29	514430286,45	28	1	1
26	500554653,98	29	−3	9
41	500409043,00	30	11	121
39	490553061,35	31	8	64
13	487759076,63	32	−19	361
16	482158480,14	33	−17	289

36	457718964,47	34	2	4
25	451358808,80	35	−10	100
14	434756946,01	36	−22	484
17	428301079,87	37	−20	400
1	425961348,69	38	−37	1369
27	425281592,05	39	−12	144
18	422126956,14	40	−22	484
4	416796842,06	41	−37	1369
24	395562326,90	42	−18	324
2	389784278,63	43	−41	1681
5	386817618,91	44	−39	1521
15	357542450,39	45	−30	900
12	355332606,29	46	−34	1156
6	350103574,62	47	−41	1681
3	325023576,77	48	−45	2025
				28334

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

الملحق رقم (17): المركبات الفصلية المستخرجة باستخدام طريقة المتوسطات المتحركة المركزة

t		Y	MA	CMA	ST,IT= Y/CMA	ST	deseasonalize	Tt
1	1	425961348,69				0,83	512766248,2	459563324,2
2	2	389784278,63				0,78	497164612,7	466278168,3
3	3	325023576,77				0,67	485787604,1	472993012,4
4	4	416796842,06				0,87	477985653,6	479707856,5
5	5	386817618,91				0,75	514190254,5	486422700,6
6	6	350103574,62	494068995,7	496643901	0,70	0,76	461687104,8	493137544,8
7	7	634936543,62	499218806,4	501092667,5	1,27	1,40	452404668,5	499852388,9
8	8	702268157,13	502966528,7	504321481,7	1,39	1,41	496917932,2	506567233
9	9	570043813,24	505676434,8	508399836,4	1,12	1,15	497771888,8	513282077,1
10	10	832811699,27	511123238	512851715,5	1,62	1,52	548083999,6	519996921,3
11	11	538947889,37	514580193	517581167,3	1,04	0,97	553293700,7	526711765,4
12	12	355332606,29	520582141,5	525583637,9	0,68	0,67	531353388,5	533426609,5
13	1	487759076,63	530585134,3	534713049,2	0,91	0,83	587157479,2	540141453,6
14	2	434756946,01	538840964,1	541425847,1	0,80	0,78	554526646	546856297,7
15	3	357542450,39	544010730,1	544089188,3	0,66	0,67	534391049,7	553571141,9
16	4	482158480,14	544167646,6	543999679	0,89	0,87	552942856,2	560285986
17	5	428301079,87	543831711,3	545507949,7	0,79	0,75	569333532,1	567000830,1
18	6	422126956,14	547184188	545667510,2	0,77	0,76	555430205,4	573715674,2
19	7	754972456,99	544150832,4	546892403,5	1,38	1,40	539266040,7	580430518,4
20	8	801338114,50	549633974,7	552456439	1,45	1,41	568324903,9	587145362,5
21	9	632081005,52	555278903,2	560002201,1	1,13	1,15	549635657	593860206,6
22	10	834694697,20	564725499	568314216	1,47	1,52	549141248,2	600575050,7
23	11	534916666,14	571902932,9	576427613	0,93	0,97	551460480,6	607289894,8
24	12	395562326,90	580952293,1	593358412,9	0,67	0,67	590391532,7	614004739
25	1	451358808,80	605764532,8	611814308,8	0,74	0,83	543805793,7	620719583,1
26	2	500554653,98	617864084,8	625120511,7	0,80	0,78	641736735,9	627434427,2
27	3	425281592,05	632376938,7	639073923,4	0,67	0,67	634748644,9	634149271,3
28	4	595517630,43	645770908,2	650567745,8	0,92	0,87	684503023,5	640864115,5
29	5	514430286,45	655364583,4	657954443,3	0,78	0,75	685907048,6	647578959,6
30	6	530719278,43	660544303,2	666394249,7	0,80	0,76	698314840	654293803,7
31	7	1052719332,93	672244196,3	673598147,3	1,56	1,40	751942380,7	661008647,8
32	8	946532738,59	674952098,2	677671742,8	1,40	1,41	671299814,6	667723492
33	9	806235252,13	680391387,3	680017288,5	1,19	1,15	701074132,3	674438336,1
34	10	995422331,80	679643189,8	679058971,3	1,47	1,52	654883113	681153180,2
35	11	650040767,79	678474752,8	682136511,3	0,95	0,97	670145121,4	687868024,3
36	12	457718964,47	685798269,8	689885029,2	0,66	0,67	683162633,5	694582868,4
37	1	591757526,91	693971788,7	702623927,4	0,84	0,83	712960875,8	701297712,6
38	2	533049476,44	711276066,1	712323183,2	0,75	0,78	683396764,7	708012556,7
39	3	490553061,35	713370300,3	716563963,3	0,68	0,67	732168748,3	714727400,8

40	4	586539259,97	719757626,3	720338019,3	0,81	0,87	674183057,4	721442244,9
41	5	500409043,00	720918412,4	725388015,5	0,69	0,75	667212057,3	728157089,1
42	6	618601482,13	729857618,6			0,76	813949318,6	734871933,2
43	7	1150801559,35				1,40	822001113,8	741586777,3
44	8	1154184068,36				1,41	818570261,2	748301621,4
45	9	831366062,14				1,15	722927010,6	755016465,5
46	10	1072070243,63				1,52	705309370,8	761731309,7
47	11	663970201,08				0,97	684505361,9	768446153,8
48	12	564989438,97				0,67	843267819,4	775160997,9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

حيث نجد أن:

Y المبيعات.

MA متوسط متحرك بطول 12.

CMA متوسط متحرك مركزي.

S_t المركبة الفصلية.